قام الطالب بتنفيذ الملاحظات
التي أبدتها لجنة المناقشة.
محمد إبراهيم البنا
أحمد مكي الأنصاري

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة

٣٢٨٩ ـــ ٣٠١٠٣

ابن فلاح النحوي

المتوفى سنة ٦٨٠ هـ - ١٢٨١م
حياته، وآراؤه، ومذهبه

مع

تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم
بـ « المُغْنِي »

رسالة مُقدَّمة لِنيل دَرجة « الدكتوراه » في النَّحو والصَّرف

من الطالب
عبد العزيز عبد الرحمن السعدي

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري

سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم
ربي يسر ولا تعسر آمين

القِسم الأوّل

ابنُ فَلَاحٍ النَّحْوِيُّ

المتوفى سنة ٦٨٠ هـ ـ سنة ١٢٨١ م

عَصْرُهُ ، حَيَاتُهُ ، آثَارُهُ ، آرَاؤُهُ ، مَذْهَبُهُ

فهرس القسم الدراسي

المقدمة في :

أ- عنوان البحث ١

ب- موضوعه

جـ- أهدافه

د- دوافعه

هـ- منهج البحث فيه ومصادره ب

الفصل الأول ١

عصر ابن فلاح وحياته وفيه مبحثان :

كلمة ٢

المبحث الأول - عصر ابن فلاح ومعاصروه ٤

المبحث الثاني - حياة ابن فلاح ٧

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ووصفه ، ووفاته

الفصل الثاني ٩

آثار ابن فلاح وفيه ثلاثة مباحث :

كلمة في آثار ابن فلاح ١٠

المبحث الأول - في كتابه الكافي في العربية وفيه مايلي : ١١

١- أبن الكتاب ؟

٢- توثيقه

٣- موضوعه ١٣

٤- قيمته واعتماده لدى العلماء ١٤

المبحث الثاني - في كتابه شرح الكافية وفيه مايلي : ١٦

١- اسم الكتاب وتوثيقه ومقارنته بالمغني

٢- سبب تأليف الكتاب . ١٩

والمطلب الثاني - في توثيق المغني وطرق ذلك وبيان الدوافع الى تأليفه وزمن ذلك

والمطلب الثالث - في منهج ابن فلاح في المغني وفيه بيان ترتيب الكتاب ومادته واسلوب عرضها، ووحدة الموضوع ، والاستطراد والحدود النحوية والمصطلحات والنقد فيه .

والمطلب الرابع - في بيان مصادر المغني في الاستشهاد وفي المادة العلمية .

والمطلب الخامس - في بيان قيمة المغني العلمية وما جاء في مدحه والثناء عليه .

وبيان اعتماده لدى العلماء والناقلين عنه كالرضي والسيوطي والعليمي والصبان .

والمطلب السادس - في ذكر مآخذ على ابن فلاح في المغني صنفتها الى تسعة اصناف .

والمطلب السابع - في عرض مفصل لبيان نسخ المغني المخطوطة التي عثرت عليها في بعض بلدان العالم كالعراق والسعودية وتركيا وبريطانيا والتي بلغت ست نسخ واحدة منها كاملة فقط ثم بينت كمية النقص من البواقي .

واما الفصل الثالث فكان في آراء ابن فلاح ومذهبه النحوي وفيه مبحثان :

المبحث الاول - في آرائه وترجيحاته وفيه سبعة مطالب :

المطلب الاول - في بيان السماع والقياس وموقف العلماء منهما عامة وابن فلاح خاصة .

المطلب الثاني - في بيان العلة في المغني وموقف ابن فلاح منها .

والمطلب الثالث - في موقفه من العامل .

والمطلب الرابع - في آرائه وترجيحاته في قضايا الاعراب .

والمطلب الخامس - في آرائه وترجيحاته في الابنية .

والمطلب السادس - في آرائه وترجيحاته في الادوات .

والمطلب السابع - في آرائه وترجيحاته في التراكيب .

والمبحث الثاني - في مذهبه البصري .

وفيه اثبات بصريته، وبيان اتجاهات مدرستي البصرة والكوفة .

ثم بيان مظاهر بصريته بما يلي : -

اولا - استقراء أرائه وحصرها بالعدد وكانت خمسة انواع :

١ - الاراء التي وافق فيها البصريين .

والتعجب والسبب وسببه والاعتراض وغير ذلك مما يعين القارئ على فهم النص كاملا . كما وضعت الاقواس اللازمة لبيان النص المنقول او الساقط من بعض النسخ .

١٠ - الفهارس :

صنعت فهرسة ، فنية كاملة تضمنت جميع ما جاء في المغني حتى تنوعت وبلغت ثلاثة عشر نوعا وهي : فهرس للايات القرآنية ، وفهرس للاحاديث النبوية ، وفهرس للقراآت القرآنية ، وفهرس لاقوال العرب وامثالهم ، وفهرس للاشعار وفهرس لبعض الاساليب النحوية ، وفهرس للمصطلحات ، وفهرس للاعلام ، وفهرس للمذاهب والفرق ، وفهرس للكتب ، وفهرس للاماكن ، وفهرس لابواب المغني وابحاثه ، وفهرس مفصل لمفردات مواضيع الكتاب .

١١ - تجزئة المغني :

ظهر لي من خلال بحثي في المغني ان ابن فلاح لم يجزئ كتابه هذا الى اجزاء او اقسام . وانما بنى كتابه على اساس ترتيب الموضوعات ذاكرا في كل موضوع بابا خاصا به وتحت كل باب مباحث ومشى على هذا المنوال من اول الكتاب الى آخره .

وقد جاء التصريح بتجزئة المغني الى اجزاء في بعض المصادر التي ترجمت له وفي بعض نسخه المخطوطة ، غير ان ما في المصادر يختلف عما في بعض النسخ المخطوطة ، وما في النسخ المخطوطة يختلف بعضه عن بعض في تعيين الاجزاء وعددها . وسأذكر ذلك لنتبين مدى التفاوت الحاصل بينها .

جاء في كشف الظنون ما يلي : ((المغني في النحو في اربع مجلدات لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني ، اوله : الحمد لله حق حمد نعمته . . . الخ ، فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ اثنتين وسبعين وستمائة)) هـ . (١)

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢ / ١٧٥١ .

فظواهر هذا التفاوت تشير الى ان المؤلف لم يجزء الكتاب وما حصل من تجزئة انما هو من عمل النُسّاخ، وما ذُكِرَ في المصادر مبني على ما اطلع عليه المترجِمُ من نسخ للكتاب .

لذا فاني ارى ان يجزء الكتاب تجزئة متناسبة متناسقة في الموضوع والحجم .

الفصل الاول

عصـــر ابـــن فـــلاح وحياتـــه

وفيه مبحثان :

المبحث الاول - عصـــره

المبحث الثاني - حياتـــه

كلمـــة :

لم يأخذ ابن فلاح حظا وافرا من الشهرة التاريخية . فقد ضنت مصادر التاريخ والتراجم بذكر سيرته ، حتى اني لم اجد له ذكرا في معظم كتب التاريخ والتراجم التي سبقت الامام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ، مما جعل ابن فلاح مغمورا بالنسبة الى حياته الخاصة او العامة ، فلم نعرف شيئا عن ولادته ونشأته ، ولا عن رحلاته وتعلمه ، ولا عن اساتذته وطلابه ولا عن مكانه الذى عاش ومات فيه .

وقد سجل لنا جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ في طبقاته : ((بغية الوعاة)) (١) . اسم ابن فلاح ووفاته وكتابه الكافي ، ثم احال السيوطي الى طبقاته الكبرى التي عفى عليها الزمن - بانه قد ذكر فيها كثيرا من فوائد ابن فلاح التي نقلها عنه .

والسيوطي يعد أقدم من ترجم لابن فلاح - فيما اطلعت - وكل من ترجم له من المتأخرين أو المحدثين قد استقى معلوماته من السيوطي في البغية (٢) .

واغفال التاريخ ابن فلاح لا يضير شيئا بمكانته العلمية ولا ينقص من قدره بين العلماء ، فقد اعتُمِدَتْ آراؤه ومصنفاته ، وكانت محط نظر واعتبار ، وليس بغريب ان تكون حياة ابن فلاح مطموسة مغمورة ، فكم من عظيم عاش حياة حافلة بالمجد والمآثر وقد نسيه التاريخ ، أو تنكر له حتى اصبح شخصية مجهولة ؟ . وخير دليل على هذا شخصية رضي الدين الاستراباذى النحوى ، المتوفي سنة ٦٨٦هـ والمعاصر لابن فلاح ، فقد احاطه التاريخ بالجهالة المطبقة ، حتى لم يُبْقِ لنا الا اسمه وتاريخ وفاته ، ومع كل ذلك فالرضي وما ادراك مالرضي ، ؟ الرضي الذى طار اسمه في

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ .

(٢) ساذكر تلك المصادر في بداية البحث الثاني من هذا الفصل .

الآفاق ، فكان في لسان كل متحدث ، ومع قلم كل باحث ، وصحبة كل طالب علم لما ناله من مكانة علمية مرموقة حين قدم كتابيه الشهيرين الذين شرح بهما كافية ابن الحاجب النحوية ، وشافيته الصرفية . وامثال الرضي وابن فلاح في ذلك كثير .

وساذكر في هذا الفصل مبحثين موجزين في عصر ابن فلاح ومن عاصره ، وفي حياته التي احتفظ له التاريخ بجزء يسير منها .

المبحث الاول

عصر ابن فلاح

عاش ابن فلاح معظم حياته او كلها في القرن السابع الهجرى ، وذلك لان وفاته كانت سنة ٦٨٠ ثمانين وستمائة هجرية كما سأذكر في البحث الاتي ، ولم تسعفنا المصادر التاريخية بذكر ولادته الا ان تاريخ وفاته هو الذى دلنا على انه من علماء هذا القرن.

وقد كان لعصر ابن فلاح الذى عاش فيه مظاهره الخاصة به التي تميزه عن غيره من القرون ، سواء كان ذلك من الناحية السياسية ، او الدينية ، او الاجتماعية أو الاقتصادية ، او ما الى ذلك من أمور الحياة .(١)

ولست في هذا المقام بحاجة ماسة الى ان اقدم تاريخا لعصر ابن فلاح من جميع هذه النواحي ، فذلك شأن البحوث المتخصصة في التاريخ والحضارة ، اضافة الى انه لم يرد في المصادر التاريخية ما يشير من قريب او بعيد الى دور ابن فلاح في تلك النواحي وتأثره بها ، وتأثيره فيها .

وحسبي في هذا البحث تقديم بيان موجز عن الناحية الثقافية والنهضة العلمية في هذا العصر ، حتى نتبين العوامل التي ساعدت على تكوين الحركة العلمية وايجاد العلماء المفكرين وصنع الطاقات الفكرية الابداعية التي تمثلت في شخصيات كان لها دور بارز ، وأثر عظيم في انعاش الحركة الفكرية والاثراء العلمي المتين .

وابن فلاح واحد من اولئك العلماء الافذاذ ، الذين صاغوا علما وفيرا أثرت به المكتبة الاسلامية العربية ، فكان مرتعا خصبا لاهل العلم كافة ، وليس هو وحده الذى جادت به يد هذا القرن ، فقد نبغت طائفة كبيرة في عصره شرقا وغربا من

---

(١) انظر عن ذلك : عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق : ٣ / ٥ - ٨٨
وتاريخ الاسلام للدكتور حسن : ٤ / ٣٠٣ وما بعدها .

البلاد الاسلامية ، كانت لهم في نشر العلم يد بيضاء طوقت رقاب المتعطشين الى معرفة الحقيقة في شتى العلوم وأصناف الفنون .

واذكر منهم - على سبيل المثال - أبا البقاء العكبرى ت (٦١٦) هـ ، وأبا القاسم الرافعي ت (٦٢٣) هـ ، وشهاب الدين ياقوت الحموى ت (٦٢٦) هـ ، واحمد بن الحسين بن الخبازت (٦٣٧) هـ ، وأبا عمرو بن الصلاح ت (٦٤٣) هـ ، وموفق الدين بن يعيش ت (٦٤٣) هـ ، وعلي بن محمد السخاوى ت (٦٤٣) هـ ، وأبا علي الشلوبيني ت (٦٤٥) هـ ، وابا عمروبن الحاجب ت (٦٤٦) هـ ، وابا الحسن القفطي ت (٦٤٦) هـ ، وابن عمرون النحوى ت (٦٤٩) هـ ، وعلي بن مؤمن بن عصفور ت (٦٦٩) هـ ، والامام جمال الدين محمد بن مالك ت (٦٧٢) هـ ، والامام النووى ت (٦٧٦) هـ ، وابن خلكان ت (٦٨١) هـ ، والشيخ رضي الدين الاستراباذى ت (٦٨٦) هـ ، وزين الدين السبكي ت (٧٣٥) هـ ، وجلال الدين القزويني ت (٧٣٩) هـ ، وأبا حيان الاندلسي ت (٧٤٥) هـ ، وتقي الدين السبكي ت (٧٥٥) هـ ، وغيرهم كثير .

ولا غرابة في ان يزدهر العالم الاسلامي بهؤلاء الرجال واشالهم خلال القرنين الهجريين السادس والسابع ، فقد راجت المراكز الثقافية فيهما ، وانتشرت المجالس العلمية التي كانت تذخر بالعلماء والشعراء والادباء وغيرهم .

كما ان المساجد وكثرتها كانت من اعظم المعاهد الثقافية لدراسة القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، والفقه وأصوله ، واللغة والادب ، وغيرها من العلوم .(١)

وهكذا نجد الزاوية تاخذ نفس الدور الذى قام به المسجد في تشكيل الحلقات الدراسية في مختلف العلوم .

ثم ياتي دور الكتاب والمدارس التي انشأت في انحاء العالم الاسلامي وضمت

---

(١) تاريخ الاسلام : ٤/٤٣١ .

الاعداد الكاثرة من طلاب العلم، حيث كان ولاة الامور من رجال العلم، المشجعين على نشر الثقافة عامة، والثقافة الاسلامية العربية خاصة . (١)

وعلى الرغم مما كان يحمله القرن السابع من احداث وتقلبات سياسية داخل الدولة الاسلامية حيث كانت فيه نهاية الدولة الايوبية وقيام دولة المماليك سنة ٦٤٨ - ٦٥٨ هـ، وفيه سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ هـ ، ثم قيام سلطنة الظاهر بيبرس سنة ٦٥٨ - ٦٧٩ هـ ، فالحروب الصليبية وهجوم التتار ونزاع بني ايوب سبب عدم الاستقرار داخل الدولة الاسلامية - على الرغم من كل ذلك فقد كانت الحالة العلمية في حيوية وازدهار، حتى كثرت دور النشر، وخزائن الكتب العامة والخاصة، ودواوين (٢) الانشاء، والاربطة ، فكثر العلماء ، واخذت العلوم شكلا آخر في تطورها درسا وتأليفا ، اخذ المسلمون منها بحظ وافر، ولم يتركوا علما او فنا منها الا واقتحموه فالدرس والتدريس والتاليف قائم في علم القرآن والتفسير والحديث والفقه وعلم الكلام والنحو واللغة والادب والطب والكيمياء والفلسفة والرياضيات والفلك والنجوم والموسيقى والتاريخ والجغرافية . (٣)

كل هذه العلوم تم نماؤها وايعنت ثمارها خلال هذا القرن بجهود علمائه .

---

(١) تاريخ الاسلام : ٤/ ٤٢٤ .
(٢) تاريخ الاسلام : ٤/ ٤٣٠ .
(٣) تاريخ الاسلام : ٤/ ٤٣٩ .

المبحث الثاني

حيـــاة ابن فـــــلاح (١)

أ ـ اسمه ونسبه :

هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن مَعْمَرٍ اليمنيُ النحويُ .

ب ـ كنيتـــــه :

كنيته التي اشتهر بها لدى العلماء ، والتي ذكرت في الكتب النحويـــة هـــي ((ابن فلاح)) ، وقد ذكرت له كنية اخرى لم يشتهر بها وهي : ((ابو الخير)) .

جـ ـ لقبـه ووصفه :

لقب ابن فلاح بالشيخ تقي الدين كما ذكره السيوطي وغيره من بعده ووصفـوه بانه نحوي فقيـه اصولي .

وقد جاءت السطور الاولى في النسخ المخطوطة لكتاب المغني تحمل القابـــا وأوصافا اخرى وهي : الشيخ ، الامام ، السعيد ، العلامة ، علامة الزمـان ، حجة الاسلام ، شمس الائمة ، تقي الملة والحق والدين ، ناصـر الاســـلام والمسلمين ، أفضل المتأخرين ، رضي الله عنه وأرضـاه .

د ـ وفاتـــــه :

كانت وفاة ابن فلاح سنة ٦٨٠ ثمانين وستمائة للهجرة ولم أر خلافا في ذلـك عند المترجمين له ، كما لم اجد من خصص اليوم او الشهر الذي توفي فيه ابـن فلاح من هذا العام .

---

(١) انظر ترجمة ابن فلاح في المصادر التالية :
بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ ترجمة رقم : ٢٠٢٦ ، كشف الظنون لحاجي خليفة : ٢/ ١٧٥١ ، هدية العارفين للبغدادي : ٢/ ٤٧٤ ، ايضـــاح المكنون للبغدادي : ٢/ ٢٥٩ ، روضات الجنات للموسوي : ٥/ ١٤١ ، الاعلام للزركلي : ٧/ ٣٠٣ ، معجم المؤلفين لكحالة : ١٣/ ١٩ ، مصادر الفكر العربي في اليمن للحبشي : ١٥٧ . واوائل النسخ المخطوطة لكتاب المغنـــي .

واذا ما عملنا مقارنة لهذا العام الهجرى الذى توفي فيه ابن فلاح بالتاريخ الميلادى ظهر لنا انه يقابل عام ١٢٨١ واحد وثمانين ومائتين والف للميلاد . (١)

اما تاريخ ولادته فلم اعثر على من صرح به ، وعلى هذا يصح الحكم على ابن فلاح بانه من علماء القرن السابع الهجرى كما هو واضح مما تقدم .

---

(١) انظر : الاعلام للزركلي : ٣٠٣/٧ ، معجم المؤلفين لكحاله : ١٩/١٣ .

الفصل الثاني

آثار ابن فـــلاح

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : في كتابه الكافي في العربيـــة .

المبحث الثاني : في كتابه شـــرح الكافيـــة .

المبحث الثالث : في كتابه المغني في النحـــو .

كلمة في آثار ابن فلاح

الآثار جمع أثر ، والأُثُرُ - بالتحريك - ما بقي من رسم الشيء ، وهذا (١) يعني ان آثار الشخص كل ما يتركه او يدل عليه من بعده في جميع المستويات فعلى المستوى العلمي يكون تلاميذ الشخص من آثاره ، وعلومه من آثاره ، ومصنفاته من آثاره .

وقد أسلفت في المبحث الاول ان التاريخ لم يحتفظ الا بالنزر القليل من حياة ابن فلاح ، ولذلك لم يصلنا عن آثار ابن فلاح الا ما ذكرته بعض المصادر من مؤلفاته التي كتب على بعضها ان يحتفظ بها الزمن فتبقى للاجيال من بعده ، وقضي على البعض الاخر بالتلف والفقدان حين تسلطت عليه عوادي الزمان .

وقد بلغت المصنفات المنسوبة اليه ، وتحدثت عنها بعض المصادر ثلاثة مؤلفات وهي :

١ - الكافي في العربية .
٢ - شرح الكافية .
٣ - المغني في النحو .

وسأذكر عن كل مصنف من هذه المصنفات ما يعرف به ويزيل عنه الغشاوة في ثلاثة مباحث ، لكل واحد منها مبحث مستقل .

---

(١) الصحاح للجوهري : ٢/٥٧٥ ((أثر)) .

المبحث الاول

في

كتابه الكافي في العربيـــة

اولا - أيـن الكتاب : ؟

اطلاق القول بفقدان مؤلف من المؤلفات لعالم من العلماء أمر - فيما أرى - غير مقطوع فيه ، بل هو اطلاق نسبي بالنظر الى الباحث فردا كـان او جماعة ، فانه يصدر حكمه على كتاب ما بالفقدان بناء على متابعتـــه واستقصائـه في التفتيش عن ذلك الكتاب ، حتى اذا لـم يعثر عليه حكـم بفقدانـه . في حين انه قد يكون موجودا في مكتبة خاصة او بين كتـب واوراق مهملة لم يطلع عليها الباحث .

وبين أيدينا كتاب الكافي لابن فلاح ، فاني حكمت بفقدانه بعد متابعة عميقة واستقصاء بالغ ولم اعثر له على وجود مما جعلني أعده مفقودا فـي غالب الظن ، فانه ليس بعيدا ان تكون العوادي قد عدت عليه فاتلفته كما اتلفت غيره من قيم الكتب ، وعظيم المصنفات . حتى لم يبق منها الا الاسم او ما ينقل عنها في مصنفات اخرى كما هو الشأن مع كتاب الكافي لابـن فلاح .

ثانيا - توثيقـه :

نسبة كتاب الكافي الى ابن فلاح نسبة صحيحة ، وعلى الرغم من عدم عثوري على الكتاب فان عددا من المصادر التاريخية والنحوية ذكرتـه واحدا مـن مصنفات ابن فلاح وفيما يلي بيان في ذلك :

آ - قال السيوطي في البغية عند ترجمته لابن فلاح - : ((له مؤلفات في العربية منها " الكافي " جزء في غاية الحسن يدل على معرفتـه باصول الفقـه)) اهـ (١)

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ .

ب - وقد جاءت نسبة الكافي الى ابن فلاح في معظم المصادر التي ترجمت له من بعد السيوطي ، كالبغدادى وغيره . (١)

جـ - ومما يوثق نسبة الكتاب الى ابن فلاح نقل العلماء عنه ناسبيه الى مؤلفه . ومن هؤلاء العلماء العلامة محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوى ت ٧٧٦ هـ (٢) ، فقد نقل عنه في كتابه : ((الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)) كما ذكره السيوطي (٣) . وساذكر نص ذلك في حديثي عن اعتماد الكتاب لدى العلماء .

ومن العلماء الذين نقلوا عن كتاب الكافي مصرحين بنسبته الى ابن فلاح الشيخ يس بن زين الدين بن ابي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعليمي ت ١٠٦١ هـ (٤) . فقد نقل عنه في حاشيته على التصريح كما ساذكر نصه (٥) فيما بعد .

ومنهم الشيخ عبد الله بن علي الدنوشرى الشافعي ت ١٠٢٥ هـ وهو من مشايخ يس العليمي (٦) كما سيأتي بيانه .

د - ومن الامور التي تصحح نسبة كتاب الكافي الى مؤلفه ابن فلاح ذلك النص الخطي الذى وجدته مدونا على هامش النسخة المخطوطة من كتاب المغني لابن فلاح الموجودة في المتحف البرطاني المنسوخة في حياة المؤلف سنة

---

(١) انظر : ايضاح المكنون للبغدادى : ٢/ ٢٥٩ ، هدية العارفين له : ٢/ ٤٧٤ ، الاعلام للزركلي : ٧/ ٣٠٣ ، معجم المؤلفين لكحالة : ٣/ ١٩ مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن للحبشي : ١٥٧ .

(٢) ترجم له السيوطي في بغية الوعاة : ١/ ١٥٥ - ١٥٦ ، والزركلي في الاعلام ٦/ ١٩٢ .

(٣) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي : ٤/ ٢١٥ - ٢١٦ .

(٤) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٨/ ١٣٠ .

(٥) انظر حاشية التصريح للشيخ يس : ١/ ٧٢ - ٧٣ .

(٦) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٤/ ٩٧ .

٦٧٧ سبعة وسبعين وستمائة هجرية وهي اقدم نسخ المغني المخطوطه ، ففي الورقة المرقمة ١٠٣ - أ في البحث الثاني من فاعل نعم وبئس المعرف باللام ، وعند قول ابن فلاح : ((واختلف في هذه اللام في فاعلهما : فذهب جمهور النحويين الى انها لتعريف الجنس ، وذهب ابن الحاجب الى انه لتعريف معهود في الذهن غير معين في الوجود ...)) اهـ (١)

- عند هذا النص علق الناسخ بما يلي : ((اما في الكافي : حكي بن عمرو بن الحاجب انه لتعريف مبهم في الوجود ومطابق لمعهود)) اهـ

ومن المعلوم ان الناسخ قصد بهذا التعليق ان يشير الى مابين الكتابين - المغني والكافي - من فروق في حين انهما لمؤلف واحد . وما من شك في انه نص نهتدى به الى صحة اثبات نسبة الكتاب الى ابن فلاح .

ثالثا - موضوعه :

قال السيوطي في ترجمة ابن فلاح : ((له مؤلفات في العربية منها الكافي في جزء في غاية الحسن يدل على معرفته باصول الفقه)) اهـ (٢)

ان كلام السيوطي هذا اوقع من بعده من اللذين ترجموا لابن فلاح في وهم حيث وصفوا الكافي بانه كتاب في اصول الفقه ، وذلك ناتج عن فهمهم عبارة السيوطي المتقدمة بانها تحديد للعلم الذى ألف فيه الكتاب .

والصواب - والله اعلم - ان الكافي كتاب موضوعه علم النحو، يتضح ذلك من قول السيوطي : ((له مؤلفات في العربية منها الكافي ... الخ)) (٣)، وكلمة العربية تعني علم النحو، كما ان النصوص التي نقلت من الكافي تدل على انه في علم العربية لا في أصول الفقه .(٤)

---

(١) انظر ذلك في كتاب المغني المحقق صفحة : ١١٦٧ - ١١٦٨ .
(٢) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) سأذكر تلك النصوص في فقرة اعتماد العلماء للكافي .

ويبدو ان ابن فلاح قد مزج في كتابه الكافي شيئا من مسائل اصول الفقه بمسائل العربية ، مما جعل السيوطي يستدل على تمكن ابن فلاح ومعرفته باصول الفقه .

ولو كان الكتاب في اصول الفقه لما وصف السيوطيُّ ابنَ فلاحٍ بهذه العبارة لان مجرد التأليف في اى علم يدل على معرفته بذلك العلم على تفاوت في درجة المعرفة والاتقان .

ولا غرابة في صنيع ابن فلاح في مزجه اصول الفقه بالمسائل العربية ، فان الصلة بين العلمين قائمة ووثيقة ، وان المباحث اللغوية عند عموم الاصوليين معلومة لا يتسع المقام لذكرها هنا .

رابعا - قيمته واعتماده لدى العلماء :

يبدو ان كتاب الكافي لابن فلاح كتاب قيم ، يظهر ذلك من خلال نعت المترجمين له فقد قال السيوطي عنه : ((جزء في غاية الحسن))(١) . ثم ان اهتمام العلماء به بالنقل عنه دليل على اهميته العلمية ومكانته بين المصنفات العربية واعتماده لدى العلماء وفيما يلي بيان لبعض العلماء اللذين نقلوا عنه :

١ - فمنهم العلامة محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوى ت ٧٧٦ هـ(٢) فانه نقل عن الكافي لابن فلاح في كتابه : ((الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره السيوطي بجميع نصه في آخر الجزء الرابع من كتاب الاشباه والنظائر(٣) . وفيما يلي النص الذى نقله ابن الصائغ في مسألة الكحل قال : ((وذكر ابن فلاح تعليلين آخرين

في الكافي

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ .
(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٥٥ ، الاعلام للزركلي : ٦/ ١٩٢ .
(٣) الاشباه والنظائر للسيوطي : ٤/ ٢١٥ .

اولهما - انها علت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ، لان ذلك بالنسبة الى المعاني غالبا ومجتمعة.

ثانيهما - انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه عمل شيء واحد ، فهذه خمس علامات لم أرها مجتمعة)) اهـ.

٢ - ومن العلماء الذين ذكروا كتاب الكافي لابن فلاح الشيخ يس بن زين الدين بن ابي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعليمي المتوفى سنة ١٠٦١ هجرية . (١)

٣ - ومنهم الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشرى الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٥ هجرية وهو من مشايخ يس العليمي . (٢)

فقد ذكر الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح نقلا عن شيخه الدنوشرى عن ابن فلاح في بحث اعراب جمع المذكر والكلام عن ((بنين)) مانصه : ((قوله : وهي بنون ، قال الدنوشرى : وهو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته : وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر. ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير)) اهـ (٣) وبعد هذا بقليل ذكر الشيخ يس مايلي : ((وليس من نوع جموع التكسير الاعجميين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا ، قال ابن فلاح في الكافي واما قوله تعالى : ((ولو نزلناه على بعض الاعجمين)) و ((سلام على الياسين)) .

- على قراءة من كسر الهمزة - وقول الشاعر :

تَهَدَّدَنَا فَأَوْعَدَنَا رُوَيْدًا مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينَا (٤)

فانه جمع منسوب ، واصله أعجمي والياسي ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون ، لانه يجمع بسبب النسب مالا يجوز جمعه نحو : البصريين والكوفيين وليس جمع اعجم لان مؤنثه عجماء ، ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى فخفف بحذف ياء النسب. انتهى بتصرف في آخره ، هذا كلام الدنوشرى)) (٥) اهـ

---

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٨ / ١٣٠ .
(٢) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٤ / ٩٧ .
(٣) حاشية التصريح للشيخ يس : ١ / ٧٢ .
(٤) تكلمنا عن هذا البيت في المغني صفحة : ٣٩٢ .
(٥) حاشية التصريح للشيخ يس : ١ / ٧٢-٧٣ . وانظر نص هذا الكلام في مغني ابن فلاح صفحه : ٣٩٢ .

المبحث الثاني

في

كتابه شرح الكافية

شرح ابن فلاح كتاب الكافية في النحو للامام جمال الدين ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى المالكي المتوفي سنة ٦٤٦ هجرية . والكافية معروفة مشهورة غنية عن التعريف ، والذى يهمنا هنا هو التعرفُ على شرحها لابن فلاح والتعريفُ به . فانه شَرْحٌ من بين شروح الكافية الجديرة بالاهتمام والعناية . وفيما يلي بيان لمعرفة هذا الكتاب .

اولا - اسم الكتاب وتوثيقه ومقارنته بالمغني :

لم اجد في المصادر التي ترجمت لابن فلاح والتي ترجمت لكتاب الكافية - ما يشير الى هذا الشرح او نسبته الى ابن فلاح ، سوى ما وجدته مدونا في الورقات الاولى من النسخة المخطوطة لهذا الكتاب والتي سأصفها فيما بعد . ومعلوم ان ما يكتب من ضبط على اول المخطوطة يعد اول مراحل التوثيق . ففي اللوحة الثالثة كتب العنوان بخط كبير وقلم عريض ونصه كما يلي : -

((كتاب شرح الكافية في النحو ، مما عنى بجمعه وتاليفه الشيخ الامام العلامة الاوحد تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني رحمه الله تعالى ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً آمين)) .

ثم علق الناسخ فوق هذا العنوان بخط صغير بما يلي : ((المسمى بالبراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية)) ثم ذكر ابياتا شعرية في مدح الكتاب من نظم العلامة فخر الدين عبد الله بن امير المؤمنين يحي بن شرف الدين بن شمس الدين رحمه الله تعالى . وسأذكر الابيات عند وصف النسخة المخطوطة لهذا الكتاب وقد نُصّ في هذه الابيات على ان هذا الكتاب في شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح .

وفي اللوحة الرابعة التي هي بداية الشرح مايلي :

((بسم الله الرحمن الرحيم - وبه أثق ، قال الامام العالم الفاضل وحيد عصره وفريد دهره مولانا تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني متع الله المسلمين بطول بقائـــه : - الحمد لله اقرارا بربوبيته ، وتذللا لعزته وخضوعا لعظمته ، وصلواته على خير خليقتـه وعلى صحبه وعترته وبعد . . . الخ)) .

كما وجدت على الورقة الاولى من النسخة المخطوطة لكتاب المغني لابن فلاح في مكتبة فيض الله افندى باستانبول تحت رقم ٢٠٢١ - وجدت مانصه : ((وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد العجمي: ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح)) اهـ .

واذا ما انتقلنا الى اسلوب هذا الشرح من الناحية الموضوعية والمنهجية نجده يتطابق الى حد كبير جدا مع كتاب المغني في استعمال الالفاظ والعبارات وذكر النصوص المستشهد بها والآراء المطروحة في الموضوع الواحد ، والتفريعات المتعلقة بالمسالة الواحدة ، ومناقشة ابن فلاح وردوده وآرائه الخاصة ومصادره التي اعتمد عليها والامثلة على ذلك كثيرة ، نذكر طرفا منها :

أ- ان ابن فلاح في شرح الكافية يذكر قبل الشروع في شرحه أمورا تتعلق ببيان فضل علم العربية والنحو وماورد فيه من الاحاديث والاثار ، كما يتعرض لذكر نبذة يسيرة عن نشأة علم النحو وتاريخه .

وهكذا يصنع ابن فلاح في مقدمة كتابه المغني بنفس الاسلوب والمنهج (١) .

ب - ومنها - ان ابن فلاح ذكر في كتابه المغني بيانا وافيا وشرحا واسعا للمصطلحات الخمسة التي جرت في اصطلاح النحويين وهي اللفظ ، والقول ، والكلم ، والكلمة ، والكلام (٢) . وحين نرجع الى شرحه على الكافية نجده يستدرك على ابن الحاجب

---

(١) انظر المغني لابن فلاح صفحة : ١ - الى - ٨ .
(٢) انظر المغني لابن فلاح صفحة : ١٣ ومابعدها .

بقوله : ((واعلم ان الالفاظ في اصطلاح النحويين خمسة ذكر الشيخ منها ثلاثة : اللفظ ، والكلمة والكلام وأخل بالقول والكلم ...)) اهـ . ثم يشرحها بنفس الاسلوب الذى شرحها به في المغني .

جـ - ومنها انه ذكر في كتابه المغني خمسة ابحاث في الكلام تبين معناه وحدّه وفائدته واختصاصه بالمفيد ، واشتقاقه ، ونجده يذكرها في شرح الكافية بنفس الصياغة والتعبير (١) .

د - ومنها ما نجده من التطابق بين الكتابين في النصوص المذكورة فيهما بذات الموضوع وهذا يشير الى ان المؤلف واحد مثال ذلك :

قال في شرح الكافية في اول ذكر المرفوعات (٢) : ((واختلف في اصالة الفاعل والمبتدأ فذهب الخليل الى ان الفاعل هو الاصل والمبتدأ محمول عليه ، وذهب سيبويه الى ان المبتدأ هو الاصل والفاعل محمول عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد منهما أصل بنفسه حجة الخليل من اربعة اوجه ... الخ)) .

ولدى رجوعنا الى نص ابن فلاح في المغني (٣) نجد المطابقة كاملة بينه وبين هذا النص حرفا بحرف وكلمة بكلمة .

هـ - ومن الامور التي تدل على التطابق بين الكتابين ايضا ماذكره في اول باب المبتدأ والخبر من كتابيْ شرح الكافية والمغني (٤) .

وهذا الذى ذكرته جزء يسير مما في الكتابين من التطابق والتشابه حتى ان القارىء لهما ليحس أن أحدهما نسخة أخرى عن الثاني سوى ان احدهما متعلق بشرح متن الكافية يسير على منهجها في ترتيب الابواب والآخر يستقل في ترتيب الموضوعات .

---

(١) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٣٢ ومابعدها ، وشرح الكافية له : لوحة ٦ - ب
(٢) انظر شرح الكافية لابن فلاح : لوحه : ٣٨ - ب
(٣) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٤٤٠ .
(٤) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٥٨٠ ، شرح الكافية له لوحه : ٤٩ - ب .

كما ان اطلاع ابن فلاح على آراءِ ابنِ الحاجب وترجيحاتِه وردودِه على غيره المذكورةِ في الكافيـة وغيرها كان اطلاعا واسعا ، نعلم ذلك مما ذُكِرَ في المغني فان ابن فلاح صرح فيه بابن الحاجب وذكر آراءه (١) مع انه يعد معاصرا له لان وفاة ابن فلاح كانت سـنة ٦٨٠ هـ ووفاة ابن الحاجب كانت سنة ٦٤٦ هـ والمعاصرة - كما قيل - حجاب ، وهذا يدلنا علـى ان ابن فلاح على صلة وثيقة بابن الحاجب من خلال مؤلفاتـه ومنها الكافية التي قـام بشرحها وايضاحها لِمَا رأى فيها من غزارة علم واقبال الطلبة عليها والاهتمام بمعرفـة معانيها كما اشار الى ذلك في مقدمة الشرح . (٢)

ثانيا - سبب تأليف الكتاب

كان لتأليف شرح الكافية سببان بارزان افصح عنهما ابن فلاح نَفْسُهُ في مقدمة الكتاب بقوله (٣) : ((ولما غلب على ظني ان صرف العناية الى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة للمقدمة الكافية المنسوبة الى الشيخ العلامة فريد عصره ووحيد دهره ابي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف : بابن الحاجب تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة جنتـه وكان شرحه لها غير كاف لمن يريد التوسع في الكلام عليها - عزمت على شرحها شرحا وسطا لا يُخِلُّ ولا يُمِلُّ راجيا من الله جلت عظمته حسنَ الثواب وممن ينتفع به دعاءً يستجاب أو ثناءً يستطاب)) اهـ .

ثالثا - منهج ابن فلاح واسلوبه في شرح الكافية :

كان تنظيم موضوعات الكتاب ، وتقسيمُهُ الى ابواب وفصول - مقيدا بترتيب كتاب كافيـة ابن الحاجب موضوعا بموضوع وبابا بباب لانه شرح للكافية وليس مُصَنَّفاً مستقلا بل هو تابـع فيما يعرضه للكتاب المشروح إضَافَةً إلى الزيادات والتفريعات التي تذكر في الشرح اذا اقتضاها المقام .

---

(١) انظر فهرست الاعلام للمغني تجد عدد المواضيع التي ذكر فيها ابن الحاجب.
(٢) شرح الكافية لابن فلاح : لوحه ٤ - أ .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب لوحه : ٤ - ب .

وبهذا يختلف الكتاب من هذه الناحية عن كتاب المغني الذى سنتحدث عن منهجه بتفصيـــل .

اما من حيث الاسلوب في طرح المادة العلمية وعرض القواعد فان الكتاب كما اسلفت يكاد يكون نسخة ثانية عن كتاب المغني في النحو في استعمال الالفاظ والتعبيرات والاستشهادات ونقل الاراء ومناقشتها وما في الموضوع، وقد ميز بين الكافية والشرح بكلمة ((متن)) التي يذكر بعدها نص الكافيـة وكلمة ((الشرح)) التي يقدم بعدها الشـــــرح .

رابعا ـ النسخ المخطوطة لشرح الكافية

عنيت بمتابعة هذا الكتاب وماله من نسخ مخطوطة فلم افلح الا بنسخة واحـــدة غير كاملة ، وهي (١) موجودة في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الريـــــاض وصنفت تحت رقم (٢٦٠٧) نحو .

وتشتمل هذه المخطوطة على مائة وثمان واربعين لوحة . وكل لوحة تشتمل علـــى صفحتين وكل صفحة تضم ستة وثلاثين سطرا والسطر يحتوى على ثمان عشرة كلمة تقريبا . وهذا القَدْرُ يمثل من الكتاب نصفه تقريبا فهو يبدأ ببداية الكافية وينتهي عنـــد اول مبحث المبني وذلك يمثل نصف الكتاب بالقياس الى شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذى ت ٦٤٦ هـ فان الجزء الاول منه ينتهي بانتهاء بحث عطف البيان ، ويبدأ الجزء الثاني منه ببحث المبني .

وخط هذه النسخة نسخ وواضح مقروء وان كان لا يخلو من انطماس يسير في بعض كلماته وهو شرح مفيد لا يقل ـ في نظرى ـ شأنا عن غيره من الشروح ونرجو ان توفـــق للاطلاع على بقيته واخراجه الى نور الوجود .

---

(١) اطلعني عليها الاخ الدكتور عبد الرحمن العثيمين وسهل لي مشكورا امر تصويرهـــا في مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى في مكة المكرمة .

ما كتب على الورقة الاولى من المخطوطة :

قد يكون لما يكتب على الورقة الاولى كبيرُ اهمية بالنسبة الى المؤلفات سواء منها المشهورةُ المُحَقَّقَةُ نسبتُها الى مؤلفيها ، او المؤلفات التي لم تتحقق نسبتها الى مؤلفيها . فان ما يدون على الورقة الاولى من المخطوطة يكون ذا بال يعتمد عليه .

ولهذا رأيت من الضرورى ان اذكر ما دُوِّنَ على الورقة الاولى من شرح الكافية لابن فلاح لما اسلفته من عدم ذكر المصادر لهذا الكتاب وعدم نسبته الى ابن فلاح ، ولعلنا نستوضح شخصيته اكثر اذا ما اطلعنا على مثل هذه الامور المدونة على المخطوطات . فقد كتب على الورقة الاولى كَثِيرٌ من الفوائد العلمية والتمليكات ولا أَرى حاجة الى ذكرها هنا وانما اذكر ما يخص موضوعنا وتمس الحاجة اليه وهو كما يلي :

١- العنوان وقد كتب على الشكل التالي :

((كتاب شرح الكافية في النحو مما عنى بجمعه وتاليفه الشيخ الامام العلامة الاوحد تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني رحمة الله تعالى ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين)) .

٢- علق على العنوان بمايلي :

((المسمى بالبراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية)) .

٣- كتب تحت العنوان مايلي :

((في مدح هذا الكتاب وجدت هذه الابيات بخط السيد المصقع العلم العلامة فخر الدين عبد الله بن أمير المؤمنين يحيى بن شرف الدين بن شمس الدين رحمه الله تعالى :

جزى الله منصورا بحسن صنيعه - ومعروفه في الناس ما كان جازيا
لقد صاغ شرحا حاز كل فريدة - وأَسمى لِعِقْيَانِ[1] الفوائد حاويا

---

(١) العِقْيَانُ من الذهب الخالص . انظر الصحاح للجوهرى : ٦/٢٤٣٣ " عقا "

٨ واضحى لتوضيح المعاني كافيـا - لكافية ابن الحاجب الفَذِّ وافيا

ولكنَّ قَدْ قال النبيُّ محمَّـــدٌ - حديثا بأَنَّ العِلمَ حقا يمانيـا

عليك بشرح ابن الفلاح فانـــه - يروى القلوب الظامئات الصواديا

فَرِدْ في حياضٍ ماؤها غير آســنٍ - ترا سلسبيلا رائق الذوق شافيـا

وَباكِرْ رِياضًا زَهْرُهَا متضاحـــك - تَعُدْ من رياضِ الشرح ذلك راضيا

قال بعد تمام هذه الابيات : لكاتبه عبدالله بن امير المؤمنين غفر الله بحـــق محمد صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

وقد تكرر ذكر هذه الابيات في آخر ورقة من هذه النسخة الخطيـــــــة .

المبحث الثالث
في
كتابه المغني في النحو

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الاول - فيما جاء مسمى بالمغني -

" المغني " اسم فاعل في اصله من اغنى يغني اغناء فهو مُغنٍ ، وحين نتتبع في كتب اللغة معنى مادة (غ ن ى) نجد لها عديدا من المعاني التي ترجع في حقيقتها الى معنى واحد ، فقد وردت هذه المادة بمعنى الاجتزاء ، والاكتفاء ، والنفع، واليسر ، والوَفْر ، والبقاء ، والعيش ، والمُقام بالمكان الذى غنى به أهلُه ثم ظعنوا وما الى ذلك من معان تؤدى غرضا واحدا .

ثم استعملت الكلمة اسما علما تطلق على بعض الكتب المصنفة تفاؤلا بما تحمله في اصل معناها اللغوى ورمزا الى ان الكتاب المسمى بها تضمن من العلوم ما يكتفى به ويجتزأ به عما سواه . واشارة الى ان الابقاء عليه والاقامة فيه يسر ونفع ووفر في ذلك العلم الذى احتواه الكتاب .

ومن هنا نجد الغالب من المؤلفين الذين اطلقوا على مؤلفاتهم هذا الاسم ذكروا صراحة اول الكتاب سبب تسميته بالمغني شارحين ذلك بانه كتاب مُغنٍ عن غيره من الكتب في فنه ذاكرين اسباب هذا الاستغناء بما يرونه من محاسن تضمنها مؤلفهم او ميزات اشتمل عليها كتابهم .

وقد حفلت المكتبة العربية والاسلامية بعدد زاخر من الكتب التي حملت هذا العنوان في مُختَلِفِ العلوم والفنون فهناك المغني في الحديث والمغني في الفقه واصوله والمغني في علم الكلام والمغني في اللغة ، والمغني في التاريخ والتراجم والاخبار ، والمغني في الطب ، والمغني في الجدل والمغني في النجوم والمغني في المنطق ، وفي كل علم نجد اكثر من كتاب حمل هذا العنوان . (١)

---

(١) انظر عن بعض ذلك كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢/١٧٤٨ - ١٧٥٢ . وايضاح المكنون للبغدادى : ٢/٥١٩ - ٥٢١ .

اما علم النحو فقد صُنفَتْ فيه كتب أُطْلِقَ عليها المغني ، أَذْكُرُ منها ما علمته :

١- المغني في النحو لابن فلاح اليمني .

وهو موضوع كتابنا هذا دراسة وتحقيقا .

٢- المغني في شرح الايضاح (١)

للشيخ ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ.

والمغني هذا كتاب شرح فيه الجرجانيّ كتابَ الايضاح العضدى لابي علي الفارسي المتوفي ٣٧٧ هـ وكان شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا ثم عمل الجرجاني على اختصاره في ثلاث مجلدات سماه ((المقتصد)) ، وكان الجرجاني قد شرح الايضاح شرحا موجزا قبل المغني سماه " الايجاز " ، وبهذا يكون الجرجاني قد الف في شرح الايضاح ثلاثة شروح .

٣- المغني في النحو لِلْجَارَبُرْدِى (٢)

الفه الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجَارَبُرْدِى المتوفى سنة ٧٤٦ هجرية .

وهو كتاب صغير ضم ابواب النحو بشكل موجز وقد شرحه بعض العلماء من ابرزهم تلميذه الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمرى الميلاني المتوفى سنة ٨١١ هجرية .

٤- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب في النحو لابن هشام . (٣)

ألّفه الشيخ جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، وهو كتاب غني عن التعريف به بلغت به الشهرة انه اذا قيل :المغني في مجال علوم العربية فان ذهن السامع ينصرف دون تردد الى مغني ابن هشام .

---

(١) انباه الرواة للقفطي : ٢/١٨٨ .
بغية الوعاة للسيوطي : ٢/٢٠٦ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ١/٢١٢ ، ٢/١٧٥٠ .

(٢) انظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/٣٠٣ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢/١٧٥١ .
الاعلام للزركلي : ١/١١١ ، ٦/٢٠٠ .

(٣) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/٦٨ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢/١٧٥١ .

ولقد عَرَفَ اهلُ المغرب واهلُ المشرق ابْنَ هشام وكتابَهُ المغني حتى قال ابن خلدون " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع انه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه " . ولقد اقبل عليه العلماء وطلاب العلم فدرسوه دراسة دقيقة وشرحوه شروحا كثيرة مختلِفةً واقاموا عليها الهوامش العديدة واختصروه وعلقوا عليه ، فلم يبق مجال من مجالات البحث الا وُقِدَّمَتْ في مغني ابن هشام منذ تأليفه والى عصرنا الحاضر وسأُوضح اسباب ذلك فيما يأتي قريباً .

مقارنة بين كتب المغني النحوية

بعد ان استعرضت بشكل موجز - ما تيسر لي معرفته من الكتب النحوية المسماة بالمغني ، وجدت أنَّ أقدمَها زمناً هو مغني الجرجاني الذى شرح به ايضاحَ الفارسي يليه مغني ابن فلاح ثم مغني الجَاربُرْدِى ثم يأتي آخرها مغني ابن هشام وعلى هذا فان مغني الجرجاني هو أقدم ما سمي بالمغني لو كان بين أيدينا وبما انه فقد بعوادى الزمن ولم يصل الينا إلَّا ذِكْرُهُ يُصْبِحُ مغني ابن فلاح أقدمَ ما وصل الينا من ذلك.

ويجمع هذه الكُتُبَ قاسِمٌ مشترك وهو الموضوع الذى الفت فيه وذلك علم النحو فكلها تتكلم في مسائل النحو وبيان قواعده بمنهج موحد واسلوب متقارب سوى ما كان في مغني ابن هشام من اختلاف واضح عنها في المنهج والترتيب . فقد رتبه ابن هشام ترتيبا لم يعهد فيما سبقه وجعله منحصرا في ثمانية ابواب ، الباب الاول - في تفسير المفردات ، والباب الثاني - في الجمل ، والباب الثالث - فيما يتردد بين المفردات والجمل ، والباب الرابع - في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها ، والباب الخامس - في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها ، والباب السادس - في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها والباب السابع - في كيفية الاعراب ، والباب الثامن - في ذكر امور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

وبهذا يتضح لنا مدى اختلاف مغني ابن هشام مع غيره من كتب المغني وقد كنت عازما على كتابة مبحث مفصل اقارن فيه بين مغني ابن فلاح وبين مغني ابن هشام، وبعد ان قمت بتحقيق كتاب المغني لابن فلاح وجدت انه لا مجال للمقارنة بين المغنيين ، فلم يثبت لَدَيَّ ان ابن هشام اخذ عن ابن فلاح ولا اقتبس منه

او تأثر به ، بل ان لكل واحد منهما طبيعته المتسم بها . ومنهجه الخاص به فلا وجه للمقارنة .

اشهر كتب المغني النحوية واسباب ذلك

ظهر لنا مما قدمناه في ترجمة كل واحد منها ان مغني ابن هشام اكثرها ذيوعا واشهرها لدى العلماء والباحثين واعظمها تداولا ودرسا وتدريسا .

ولا يخفى ان مثل هذه الشهرة قد تركت اثرا كبيرا في علو شأنه وانطماس كثير من المؤلفات القيمة حتى اصبحت مغمورة الذكر مطموسة الرؤية قليلة التداول بين اهل العلم والباحثين فلا تذكر بجانب مغني ابن هشام .

وان لمثل هذه الشهرة التي حاز عليها مغني ابن هشام اسبابا انعدمت من غيره فكانت مغمورة ووجدت فيه فأدت به الى هذا الحال من المكانة ، ويمكن اجمال تلك الاسباب في النقاط التالية : -

أ - ان كتاب المغني كما اسلفنا القول اخذ طابعا جديدا في مجال التأليف النحوي فترتيب ابوابه جديد . وطريقة عرضه للمسائل النحوية مبتكرة لم يسبق اليها في حين ان غيره من الكتب النحوية كانت على ماهو المعهود دون جديد يشد الباحث اليه او يسترعي اهتمامه ، فان النفوس مجبولة على حب الجديد وعشق المبتكر .

ب - تذكر المصادر ان ابن هشام صنف المغني في حرم الله تعالى بمكة المكرمة سنة ٧٥٦ هجرية (١) وأتمه فيه بنفس السنة ، ولا يخفى مالبيت الله الحرام من قدسية في قلوب المسلمين الذين يرتادونه في كل وقت حين ما بين حاج ومعتمر وطائف ومصل ومعتكف وطالب علم وشيخ معلّم فاذا ما تم تصنيف هذا الكتاب القيم في مثل هذه الاجواء المعطرة برياحين العبادة وطلب العلم من جموع المسلمين - فان الشهرة والذيوع تكون بالضرورة حليفة هذا المصنف الجليل .

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢/١٧٥١ .

جـ - ومما عرف عن ابن هشام انه كان علما بارزا من اعلام التدريس ومتابعة المباحث الدقيقة الغريبة حتى تخرج به جماعة من اهل مصر وغيرهم كما يقول السيوطي[1] لانه تصدر لنفع الطالبين وتعليم المتعلمين الذين حرصوا على ملازمته وتناقل مصنفاته حفظا ونسخا وقراءة في كثير من الامصار المتباعدة والمتقاربه حتى كانت الشهرة تلازمه وتحالف مصنفاته .

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٢/٦٨

المطلب الثاني - توثيق المغني ودوافع تاليفه وزمنه :

التوثيق

لاأجد مجالا للشك في ان الكتاب قد ألفه ابن فلاح اليمني النحوي ،بل انه قد توفر لدى من الادلة على صحة هذه النسبة ما يحمل على الاعتقاد الجازم بذلك واليك طرفا من هذه الادلة :

١- ماذكرته كتب التراجم :

فان اكثر من ترجم لابن فلاح ، اوعنى بترجمة المؤلفات ذكر ان المغني في النحو من تاليف ابن فلاح ، وقد صرح بعضهم بزمن تاليفه ومجلداته وعبارات من اوله .(١)

٢- ماذكرته الكتب النحوية :

سأذكر في المطلب الخامس من هذا البحث قولا مفصلا في اعتماد المغني لدى العلماء ونقولهم عنه في كتبهم النحوية مصرحين بنسبته الى ابن فلاح ومن هؤلاء العلماء رضي الدين الاستراباذي ت (٦٨٦) هـ في شرحه للكافية ومنهم الامام جلال الدين السيوطي ت (٩١١) هـ في كتابيه الهمع والاشباه والنظائر وغيرهما من المتأخرين .(٢)

وبالرجوع الى المغني ومقارنة ما نقل عنه من نصوص واحكام نجد التطابق كاملا في ذلك .

٣ - الصفحات الاولى من نسخ المغني المخطوطة :

جاءت الورقات الاولى لجميع النسخ المخطوطة البالغ عددها ست نسخ خطية - تحمل عنوان كتاب المغني مع التصريح بنسبته الى ابن فلاح ،هذا بالاضافة الى ما كتب على هذه الورقات من اشعار واقوال في مدح ابن فلاح ومغنيه .

وبعد هذا فان نسبة كتاب " المغني في النحو لابن فلاح " نسبة صحيحة لاتدع مجالا للشك او التشكيك في ذلك .

---

(١) انظر مثلا كشف الظنون لحاجي خليفه : ١٧٥١/٢ ،ايضاح المكنون للبغدادي : ٢٥٩/٢ ،هديه العارفين له : ٤٧٤/٢ ، الاعلام للزركلي ٣٠٣/٧ ،معجم المؤلفين لكحالة : ١٩/١٣ ،مصادر الفكر العربي الاسلامي اليمني للحبشي : ١٥٧ .

(٢) انظر الطلب الخامس في اعتماد المغني لدى العلماء .

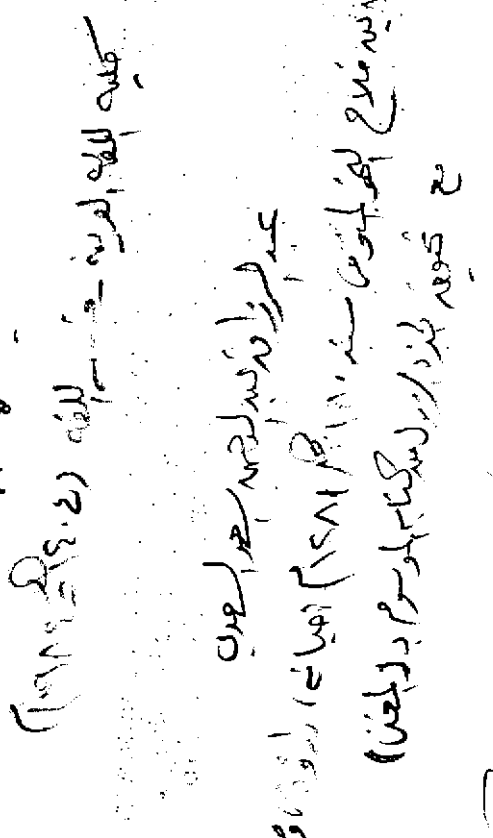

، ببيان الاسباب التي دفعته الى تأليف هذا المؤلف ذاكرا ذلك في النقاط التالية :

كفائية التي يجب العناية بها على

تاب الله وسنة رسوله في فهمها

العناية بهذا العلم تأليف صنف فيه

٢ - بالمغني الى انه اراد ان يضم في

السفر مجموعة من قواعد علم النحو والصرف تغني الباحث عن ضياع الوقت والجهد في التخبط بين صفحات كثيرة من المجلدات التي انتشرت فيها مسائل هذا الفن.

٣ - كما نلاحظ ان هناك دافعا مهما لتاليف كتاب المغني فانه - على مايظهر لي - من اواخر مؤلفات ابن فلاح حيث فرغ من تاليفه سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية كما ذكرت المصادر (١) ، بمعنى ان ذلك كان قبل وفاته بثمان سنين فانه توفي سنة ثمانين وستمائة هجرية (٢) ، وقد سبق له ان شرح كافية ابن الحاجب وألف كتاب الكافي الذى وصفه السيوطي بانه جزء في غاية من الجسن (٣) . وبهذين المؤلفين - وقد يكون هناك غيرهما لم نعرف عنها شيئا - يكون ابن فلاح قد اتسع أفقه وغزر علمه وحسنت تجربته وخبرته في هذا العلم وكيفيه التصنيف فيه من

---

(١) انظر كشف الظنون : ٢ / ١٧٥١ وآخر نسخة عاطف افندى المخطوطة من كتاب المغني .

(٢) انظر ماذكرته في المبحث الثاني المتقدم في صفحة ١٦

(٣) بغية الوعاة للسيوطي : ٢ / ٣٠٢ .

ترتيب لمسائله وتسهيل لصعابه واعتماد لعلله القوية المفيدة. فألف المغني بهذه الصورة التي ذكرها ابن فلاح بقوله : ((احببت التقرب الى الله جلت عظمته بوضع متوسط حاو لقواعد هذا العلم وقد اودعته من دقائق العربية مالا يوجد في كثير من الشروح فضلا عن المتوسطات ، وتنكبت فيه عن كثرة الوجوه التي لا حاصل لها كما يذكر في بعض المسائل من عشرة اوجه ومن ستة عشر وجها واكثر من ذلك . . . الخ

زمن تأليفه

جاء الزمن الذى انتهى فيه ابن فلاح من تصنيف المغني محددا بالشهر والسنة، فقد جاء في كشف الظنون : ((انه فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ اثنتين وسبعين وستمائة هجرية)) اهـ (١) ، وقد جاء هذا التاريخ مدونا في آخر نسخة المغني الموجودة في مكتبة عاطف افندى باستانبول وفيها : ((قال المصنف لهذا الكتاب : وفرغ من تصنيفه وجمعه منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني عفا الله عنه في المحرم احد شهور سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية والحمد لله وحده)) اهـ .

وفي النسخة الخطية للمغني الموجودة في متحف توبكابي باستانبول جاء التاريخ نفسه مدونا في آخرها نقلا عن المصنف نفسه .

---

(١) كشف الظنون حاجي خليفه : ٢ / ١٧٥١ .

المطلب الثالث - منهج ابن فلاح في المغني

لم يكن كتابُ المغني شرحا لمتن ولا حاشيه على شرح ولا اختصارا من مطول حتى يكون تابعا في منهجهه لغيره . بل هو مُؤَلَّفٌ مستقل انتهج فيه ابن فلاح منهجا خاصا واسلوبا متميزا . ذكر طرفا منه في مقدمته . اما اسلوبه فانه يمتاز بالسهولة والعذوبة والوضوح بعيدا عن التعقيد والغموض ، بعبارات متناسقة ومعان متناسبة بعضها آخذ بحجز بعض . ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل وفيما يلي عرض موجز لابرز معالم منهج ابن فلاح في المغني :

ترتيب الكتاب

تنوعت مناهج المؤلفين في علم النحو من متقدمين ومتأخرين في ترتيب الابواب والبحوث النحوية واختلفت في ذلك من عصر الى عصر ، فالناظر في كتاب سيبويه الذى يُعَدُّ أَوَّلَ مُصَنَّفٍ وصل الينا بهذا الصدد يجد في منهجيته فرقا شاسعا بينه وبين ما بعده من المؤلفات كمفصل الزمخشرى وكافية الحاجب ومؤلفات ابن مالك ، ومغني ابن فلاح يُعَدُّ من المؤلفات النحوية المتأَخِّرَةِ التي اكتملت فيها مباحث علم النحو والصرف ونضجت معلوماتها واستوت على سوقها مستفيدة في ذلك من جميع ما سبقها من المؤلفات.

فالمغني لا يختلف كثيرا في ترتيب ابوابه وبحوثه عن كتاب المفصل للزمخشرى ولا عن كافية ابن الحاجب ، سوى ما كان من تقديم بعضها على بعض فعلى سبيل المثال نجد ابن فلاح يتكلم عن الاسم الممنوع من الصرف بعد ان يفرغ من ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنكرة والمعرفة في حين نجد الكِتَابَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ يقدمان الكلام عن ذلك في أَوَّلَ الكتاب عند تقسيم الاسم المعرب .

ثم ان بعض المؤلفين النحويين يقدمون باب المبتدأ على الفاعل في المرفوعات

اما ابن فلاح فانه عكس هذا الترتيب في كتابه المغني .

وهكذا نجد مثل هذا الاختلاف اليسير في بعض فصول الكتاب وابحاثه يظهر ذلك على وجه السرعة لدى قراءة فهرسته مقارنا بفهارس غيره من المصنفات.

وقد التزم ابن فلاح في كتابه المغني بحسن التنظيم وجودة الترتيب وبداعة التقسيم فهو لا يسوق المسائل ولحدة تلو الاخرى دون تنسيق أوتنظيم ، بل جرت عادته في كل الكتاب من اوله الى آخره ان يسير وفق خطة موحدة اشار الى بعضها في مقدمته وكان ذلك على النحو التالي :-

آ - يذكر عنوانا لكل موضوع نحوى يستقل في مسائله واحكامه باسم " باب " كباب الاعراب وباب التثنية وباب المبتداء وباب الفاعل ... الى آخر الابواب .

ب - ثم يضع بعد هذا العنوان مباشرة فهرسا مصغرا لمابحث هذا الباب بقوله : ((وينحصر مقصوده في سبعة ابحاث او تسعة ابحاث او غير ذلك ، ثم يعدها بحثا بحثا ذاكرا عنوان كل بحث ، ثم يشرع في تفصيل الكلام عن كل بحث .

جـ - ويورد احيانا بعد انتهاء الباب واستيفاء الكلام عن بحوثه - ملحقا يطلق عليه مرة " فروع " ومرة " مسائل " وهو يتعلق بموضوع الباب.

مادة المغني واسلوب عرضها :

من يطلع على كتاب المغني لابن فلاح يجد فيه مادة علمية عزيزة من النحو والصرف اضافة الى بعض الاستطرادات التي ترجع الى عدة علوم من لغة واصول فقه وفقه وعلم كلام ومنطق وتاريخ وترجمة .

وتأتي هذه الميزة للمغني من تناول ابن فلاح فيه أمورا قل من ذكرها من النحويين في مصنفاتهم الا النادر من المطولات والامثلة على ذلك كثيرة منها انه حين يذكر علامات الاسماء وخواصه يذكر المشهورة منها ثم يضيف اليها امورا لم يذكرها جميع النحاة فيذكر النداء، ولام الابتداء ، وواو الحال والتثنية والجمع وياء النسب

والتانيث والتصغير والتكسير والعلميه والاضمار وغيرها ، ومنها مثلا ما يذكره في كان من انها لاتعمل في الفضلات . (١) (٢)

ثم انه يحاول ان ياتي بكل ما يتعلق بالموضوع ولو بصورة موجزة يتضح ذلك في تعديده للحروف مثلا فقد فصلها بايجاز حسن وقسمها الى مجموعات وبلغ بتعدادها الى سبعين حرفا بطرح المشترك مما جعل السيوطي ينقل ذلك عن ابن فلاح نصاً في الاشباه والنظائر . (٣)

ومن استقصائه أطراف الموضوع انه جمع في كثير من الاحيان بين علم النحو واصوله كما نرى ذلك في حديثه عن تعريف الاعراب والمعاني المستفادة منه وواضعه وما الى ذلك من خلاف . (٤)

ومن غزارة مادته انه يحاول الاستشهاد باكبر عدد ممكن من الايات القرآنية واقوال العرب واشعارهم للموضوع الواحد ثم يردف ذلك بالتفصيل والشرح والاعراب احيانا . (٥)

اما اسلوبه في عرض المادة العلمية فغالبا ما يقدم للموضع عرضا يشوق القارىء الى متابعة الموضوع ويذكر فائدة ذلك البحث احيانا كما نرى ذلك في بحث اشتقاق الاسماء مثلا . (٦) او يذكر تقسيمات تكون سهلة الاستيعاب في الذهن كما في ذكره خواص الافعال من انها تكون في اوله كقد وفي آخره كتاء التانيث الساكنة او في جملته كتنظه في الازمنة وغير ذلك . (٧)

---

(١) انظر صفحه : ٦٥ و ٦٧ و ٧٠ وما بعدها .
(٢) انظر صفحه : ٧٤٤
(٣) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي : ٢/١١ - ١٤ .
(٤) انظر صفحه : ١٦٥ .
(٥) انظر مثلا صفحه : ٩٧٠ .
(٦) انظر صفحه : ٧٧ .
(٧) انظر صفحه : ٨٩ - ٩٠ .

ثم يذكر مافي المسألة من خلاف بين العلماء والمذاهب ذاكرا دليل كل راى مع تصريحه بصاحب الرأى واصحاب ذلك المذهب ، ثم انه غالبا ما يؤخر الدليل الذى فيه رد على غيره من الادلة وان كان المتقدم منها مرجوحا عنده (١) . ويناقشى الادلة احيانا كما يناقشى الرد على الادلة وبالتالي يذكر ما يراه صحيحه ولاستيضاح ذلك يحسن ان نرجع مثلا الى بحث العطف على محل اسم ان واخواتها (٢) . ثم انه قد يعترف احيانا بقوة الدليل وقوة التعليل ولو كان ذلك مخالفا لرأيه او لرأى الجمهور وقد يقدر اعتراضا ويقدر الرد عليه .

اما منهجه في ترتيب عرض الاستشهاد فهو يستشهد بالقراءآت السبعية اولا فان لم يجد فبالعشرية والا فيستشهد بالشاذ منها ، ثم يستشهد بالحديث ثم باقوال الصحابة واقوال العرب المنثورة والمنظومة ، وغالبا ما يؤخر ذكر الشواهد التي تحمل اوجها اعرابية مختلفا فيها (٣) وساتحدث عن ذلك في بيان موقفه من السماع في الفصل الثالث.

ثم انه يختم الموضوع احيانا بذكر ما يتعلق به من مسائل منثورة ويطلق عليها اسم فرع او فروع او رياضة او مسائل .

وحدة الموضوع :

اتسم ابن فلاح بالاحاطة في الموضوع الواحد من جميع اطرافه والالمام بمسائله في مكان واحد ، فهو حين يبدأ الكلام في مسألة من المسائل يقسم كلامه الى مباحث يستوفي فيها جميع ما يتعلق بالمسالة من احكام كما اسلفنا القول في ذلك . على العكس مما نجده عند غيره من النحاة فانهم في كثير من الاحيان يفرقون الكلام عن المسألة الواحدة في عدة مواضع وحسب المناسبة والامثلة على ذلك كثيرة واليك بعضا منها :

---

(١) انظر ذلك مثلا في صفحة : ١٩٢ - ٢٨٥ - ٢٩٠ - ٥٦٠ .
(٢) انظر من صفحة : ٩٥٥
(٣) انظر صفحة : ٨٩٩ و ١١٩٩ .

فهو حين يأتي الى الاسماء الستة يعقد لها فصلا بعنوان " فصل في الاحاد " (١) ثم يذكرها مستوفيا جميع احكامها من الاضافة وعدمها ، وأصلها واعرابها وما فيها من لغات . وما لها من شواهد ومافي بعضها من وجوه اعرابية او روايات مختلفة او قراءآت متعددة . وما يرد على جميع ذلك من اعتراضات واسئلة وتعليلات واجابات وما للعلماء في ذلك من مذاهب واتجاهات . في حين نجد بعض المؤلفات النحوية التي تحدثت عن الاسماء الستة تذكر الحديث عنها مجزأ في اكثر من موضع واحد ولناخذ المفصل للزمخشري مثلا فان الاسماء الستة تذكر فيه مرة في الكلام عن الاسماء المعربة من حيث إنها معربة اعرابا لفظيا بالحروف اذا كانت مضافة . (٢) ثم يُتْرَكُ الكلامُ عما يتعلق بها من احكام اخرى لِيُذْكَرَ في باب الاضافة في مبحث المضاف الى ياء المتكلم . (٣)

ومثال آخر على ذلك :

ما نجده عند ابن فلاح في المغني في باب لا النافية للجنس (٤) فانه يستوفي الكلام عنها ويحصره في اربعة مباحث ، الاول في علة عملها وبناء الاسم معها واعرابه والثاني في الفصل بينها وبين اسمها ودخولها على المعرفة وتكريرها ، والثالث في صفة اسمها والعطف عليه ، والرابع في العامل في خبرها وحذفه ودخول همزة الاستفهام عليها .

وعند مقارنة المغني بغيره في هذا الموضوع نجد البحث في احكام لا النافية للجنس يتكرر ويتجزأ حسب المناسبة . فابن الحاجب في الكافية يذكرها في مباحث المرفوعات باعتبار خبرها موفوعا لمشابهته لخبر ان ثم يتكلم عن خبرها من حيث اعرابه

---

(١) انظر صفحه : ٢٦٢ وما بعدها .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١/٥١ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٣٦ .
(٤) انظر صفحة : ١٠١٢ وما بعدها

وحذفه وما في ذلك عند اهل الحجاز وبني تميم (١) . ثم يؤخر الحديث عن بقية احكامها الى البحث في المنصوبات (٢) ، فيذكر اسمها وما فيه من احكام من تنكيره واضافته وافراده ثم يذكر دخول الجار عليها و وجه المشابهة بينها وبين ان وما يتعلق بها من الاحكام الاخرى التي ذكرها ابن فلاح في موضع واحد كما تقدم .

وهكذا نجد الزمخشري في مفصله يفرق الكلام عن احكام لا النافية للجنس في اكثر من موضع (٣) .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ١/١١١ .
(٢) " " " : ١/٢٥٥ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١/١٠٥ و ٢/١٠٠ .

الاستطرد عند ابن فلاح في المغني

على الرغم من ان ابن فلاح لم يكن في المغني مسرفا في كثرة التعليق أو الاطناب في الحديث عن المسالة الواحدة - فانه لم يسلم من الخروج عن الموضوع الذى هو بصدده خروجا بسيطا سواء كان لادنى مناسبة ، او لارتباط وثيق بما هو فيه، ويتضح ذلك في امور اذكر نماذج منها فيما يلي :-

منها - ادخال علم المنطق في النحو

إن ابن فلاح - على مايبدو - ضليع في العلوم العقلية . ومنها علم المنطق الذى ظهر تأثره به في كتابه المغني تاثرا واضحا ملموسا في تعليلاته واستدلالاته وتعريفاته . بل انه قد أدخل مباحث كاملة من علم المنطق في المسائل اللغوية كما نجد ذلك في حديثه عن تعريف الاسم مثلا فهو - قبل ان يذكر حده - يشرع (١) في بيان معنى الحد عند اهل المنطق وبيان انقسامه الى حد تام وناقص ورسم تام وناقص ثم يفسر كل واحد من هذه الانواع .

ويمثل له تمثيلا كاملا . ثم يذكر علل تسمية كل نوع منها ، ومعنى الطرد والمنعكس من الحدود ثم يرجع الى بيان حد الاسم الذى هو بصدد ذكره .

وهكذا نجد ابن فلاح يطرق بحث الدلالة بتفصيل كامل فيذكر تعريفها وانواعها واشلتها كما فصل في بحث الحد . (٢)

ومن استطراده البحث في بعض مسائل علم الكلام نجد ذلك فيما نقله ابن فلاح عن ابن برهان من ان استعمال المتكلمين الذات في الله تعالى خطأ لانها مؤنثة، ثم يعقب عليه بالرد وعدم تسليم ذلك . وهذا كله ياتي خلال الكلام عن احكام ذو التي

---

(١) انظر صفحة : ٤٨ .
(٢) انظر صفحه : ٤٥٨ .

بمعنى صاحب والتي تعد من الاسماء الستة .(١)

والامثلة على استطرد ابن فلاح في المغني كثيرة فهو يذكر رأى الاصوليين والفقهاء احيانا اذا ما حصلت مناسبة لذلك .(٢)

ومثال على ذلك ما جاء في احتجاجه بحديث " ذكاة الجنين ذكاة أمه" في بحث المبتدأ والخبر فقد ذكر ما في الحديث من احكام فقهية ومن اختلاف بين الفقهاء في ذبح الجنين مُرَتِّباً ذلك على الوجوه الاعرابية التي احتملها الحديث .(٣)

---

(١) انظر صفحه : ٢٧٦ .
(٢) انظر مثلا الصفحات : ١٠٢١ و ١٠٤٧ و ١١٦٨ .
(٣) المغني : ٧٣٠

- الحدود النحوية في مغني ابن فلاح :

في كتاب المغني ظاهرة بارزة تكاد تكون عنصرا مهما من عناصر تكوين هذا الكتاب وهي كثرة الحدود والتعاريف .

فقد اولع ابن فلاح ولعا شديدا بها في كتابه المغني انه لم يدع بابا او مسألة من مسائل النحو الرئيسية الا وقدّم لها تعريفاً او تعريفين او اكثر احيانا ، متشبها في حده مع قواعد علم المنطق من ذكر الجنس والفصل او الفصول ، وقد يصل به الامر الى ان يخرج من الحدود النحوية الى حدود اخرى كما صنع في تعريف الفاعل (١) . ثم يذكر محترزات كل حد وما يدخل فيه وما يخرج عنه . ثم يميز بين الحدود - ان كانت اكثر من واحد - ويرجح احدها ويعقب بالرد او التضعيف على ما لا يختاره . وقد يتركها دون ترجيح احيانا ، ولا اراني بحاجة الى الاكثار من الامثلة على ذلك لان الرجوع الى نص المغني في اول كل باب ، يوضح ذلك .

المصطلحات في المغني

استخدم ابن فلاح في كتابه المغني الفاظا ومصطلحات وقصد بها أمورا معينة ولا يمكن الحكم بانه قد انفرد بها كلها بل انه في اكثرها كان مسبوقا اليها ، الا انه رجح استعمال بعضها على بعض . ثم انه استخدم اكثر من مصطلح لغرض واحد دون ترجيح لاحدها في الاستعمال ، وقد تنوعت هذه المصطلحات الى تاريخية وعلمية والعلمية تنوعت الى لغوية في المفردات والى نحوية في التراكيب والادوات والى غير ذلك من العلوم ، وقد عملت لذلك فهرسا مع فهارس الكتاب وفيما يلي اذكر بعض ما يختص بعلم النحو من تلك المصطلحات :

---

(١) انظر المغني صفحة : ٤٤٤ فقد عرف الفاعل عند اهل اللغة وعند المتكلمين وعند الفلاسفة وعند النحويين .

١- صناعة النحو :

عبر ابن فلاح بهذا المصطلح واراد به علم النحو، والتعبير بصناعة النحو مصطلح لقدماء النحويين (١)

٢- النحوى، والبصرى، والكوفي (٢) :

عبر بهذه الالفاظ المنسوبة الى المفرد حين يذكر حكما خلافيا بين مذاهب النحو المعروفة، وقد يتبادر الى الذهن انه قصد نحويا معينا او بصريا او كوفيا مخصوصا لانه يذكر في مقابل هذه الالفاظ النحويين والبصريين والكوفيين .والواقع انه قصد بالنحوى النحويين وبالبصرى والكوفي عموم اهل البصرة والكوفة . غير اني لاحظت انه يعني في بعض المواضع بلفظ الكوفي الكسائي احيانا او ثعلب احيانا اخرى .

٣ - اهل المصرين (٣)

ذكر ابن فلاح هذا المصطلح وقصد بالمصرين البصرة والكوفة واهلهما البصريين والكوفيين وقد استخدم هذا حين يريد ان يبين موقف المذهبين في الحكم النحوى او القاعدة النحوية فان كان موقفهم التوافق قال : اتفق اهل المصرين وان كان عكس ذلك قال : اختلف اهل المصرين .

٤ - ارباب اللسان (٤) :

قصد ابن فلاح بارباب اللسان اللغويين .

٥ - المصدر (٥) :

ارتضى ابن فلاح اطلاق الفعل على المصدر وهو استعمال جاء في كتاب سيبويه. (٦)

---

(١) المغني : ٤٤٤ - ٥٥٧ .
(٢) انظر المغني : ٣٨٤ - ٣٨٧ - ٤٥٠ - ٤٥٦ - ٦١٥ .
(٣) المغني : ٧٧ - ٨٢ - ١١٥ - ١٢٥ - ٢٥٤ .
(٤) المغني : ٤٤٠ .
(٥) المغني : ٤٤ . .

٦ - الحدث والذات : (١)

عبر ابن فلاح بهاتين اللفظتين وقصد بالحدث الفعل وبالذات الاسم .

٧ - السِـــــنْخُ : (٢)

تكررت هذه الكلمة اكثر من مرة في المغني وهي بكسر السين المهملة وسكون النون بعدها خاء معجمة ومعناها في اللغة أصل كل شيء ، وقصد بها الاصول التي تتركب منها الكلمة ففي مثل زيد يقول : الياء من سِنْخِ الكلمة . في حين ان الكثير من العلماء استخدموا كلمة الاصل .

٨ - القاب الاعراب : (٣)

هذا مصطلح استعمله ابن فلاح كما استعمله غيره من النحاة امثال ابي علـــي الشلوبيني وابن عصفور والانباري . وقد عبر الاكثرون من العلماء بانواع الاعـــراب أو بوجوه الاعراب .

٩ - الرفعة والنصبـــة : (٤)

اطلق ابن فلاح الرفعةَ على الضمة والنصبةَ على الفتحة في بعض المواضع فقال :

((الرفعة في المفردات وفي الجمع المكسر وفي جمع المؤنث السالم والنصـــــبة في المفردات وفي الجمع المكسر)) . في حين انه ذكرهما بالضمة والفتحة فـــي اكثر من موضع .

١٠ - الرابط : (٥)

اراد بالرابط الحرف فانه يربط بين المعاني .

١١ - ضمير الشأن والقصة والمجهول :

ذكر ابن فلاح مصطلح كل من البصريين والكوفيين فالاولون يسمون الضمير المستتر في كان ضميرَ الشأن والقصة لان هذين اللفظين يعطيان معنى الفخامة والعظمـــة اللذين يدل عليهما ضمير الشان والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لعدم معرفة من يعود عليه . (٦)

---

(١) المغني : ٤٤ - ٤٦ - ٥٣
(٢) المغني : ٢٢٦ - ٢٩٢ - ٤٠٣ .
(٣) المغني : ١٨٦ .
(٤) المغني : ٢١٣ - ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٥) المغني : ٤٤ .
(٦) المغني : ٧٥٦ - ٧٥٧ .

١٢- الاحـــاد (١)

اطلق ابن فلاح كلمة الاحاد على الاسماء الستة وهو اطلاق اصطلح عليه ليوحي بأن اعراب الاسماء الستة جاء توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف ليكون اعرابهما مألوفا بوجوده في المفرد الذى استوفى الاعراب بالحـــركات والحـــروف .

١٣- التثنية الصناعية والمثنى الصناعي :(٢)

عبر بذلك عما توفرت فيه شروط التثنية التي اقرها علماء النحو كالزيدان والقمران ليخرج به المفردين المتعاطفين مثلا فانهما ليسا بمثنيين صناعيين

١٤- اسماء للجمـــوع :(٣)

اطـلق ابن فلاح على جمع التكسير الجمعَ العَامَ وعلى جمع المذكر السالـم الجمعَ الخَاصَّ وعلى جمع المؤنث السالم الجمعَ المتوسط بين العام والخاص.

١٥- المفعول الذى لم يسم فاعله :(٤)

هذا ما اطلقه ابن فلاح وغيره على الباب الذى يذكر فيه الفعل الـــذى تغير صيغتـه بضم اوله مطلقا وبكسر ما قبل آخره في الماضي وفتحـه فـــي المضـارع في حين اطلق عليه بعضهم باب النائب عن الفاعل

أما نفس الفعل فقد استعمل ابن فلاح فيه الاصطلاحين فقال الفعل المبني للمجهول وقال الفعل المبني للمفعول .

١٦- اعمال الفعلين :(٥)

أطلقه على باب التنازع في العمل وهو اطلاق لبعض النحاة .

---

(١) المغني : ٢٦٢

(٢) المغني : ٢٤٦ - ٢٤٧

(٣) المغني : ٣٧٣

(٤) المغني : ٥١٥ - ٥٥٢

(٥) المغني : ٥٥٣

١٧- المطـــول

استعمل هـذا الاصطلاح الذى يراد به الشبيه بالمضاف مثـــل :

لا طالعا جبلا عندك وهو مصطلح لقدماء النحويين وبعض المتأخرين .(١)

النقد عند ابن فلاح في المغني

قد يكون النقد - كما هو معلوم لدى الباحثين - دليلا واضحا على سعة الافق والاطلاع وتمكن الناقد من بيان وجه القوة أو الضعف في المسألة التي ينقدهـــا مع ايضاح وجه الحق والصواب فيها .

وابن فلاح من العلماء الذين تصدوا لهذه الناحية فهو يدقق في المســـائل ويحقق ويقيم لها البراهين والادلة ثم يرد على خلاف ما يتضح فيه وجه الصـــواب. والناظر فيه كتابه المغنى يجده مليئا بالتعقيبات والنقدات والتصحيحات باشكال مختلفه واساليب متنوعه ، ولابن فلاح ثقة علمية عاليه في نفسه فهو لا يتهيب مـــن ان يرد على مشاهير الاعلام او يعقب على كبار العلمـــاء بالتصحيح والتوجيه ، فقـــد اثبت في المغنى نقدات على سيبويه والكسائي والاخفش والجرمي والمبرد وابـــن كيســـان وابي علي الفارسي والجرجاني والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجـــب وغيرهـــم . واليك بعضا من ذلك بشكل موجز ويمكن الرجوع الى موضعهـــا مـــن المغـــنى .

١- يضعف رأى سـيبويه :

يرى سـيبويه في قولهم : " اكلوني البراغيث " ان الواو علامة للجمـــع وهو حرف قياسا على الحاق علامة التأنيث وليس بفاعل . وذهب غيره الى انها فاعلـة والبراغيث بعدها بدل منهـــا أو ان البراغيث مبتدأ وما قبلـه خبر مقدم عليه .

---

(١) المغني : ١٠١٤ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٥٣ - ١٠٥٦ .

وقد تعقب ابن فلاح رأى سيبويه ونقده بأنه رأى ضعيف من ثلاثة أوجه وأنَّ القول بحرفية الواو قولٌ باطلٌ ثم يختار المذهبين الآخرين (١)

٢- اعتراضه على مذهب سيبويه والمبرد والفارسي والسيرافي .

ذكر ابن فلاح في عامل الخبر ستة أقوال أربعةً منها لهؤلاء العلماء ثم تعقبها بالاعتراض والابطال .(٢)

٣- يخطئ رأيا للمبرد

يرى المبرد في قولهم : ((إنَّ مِنْ أفضلِهِمْ كانَ زيداً)) عَدَمَ زيادةِ كانَ وأنَّ زيداً اسم إنَّ ومن افضلهم خبر كان واسمها ضمير فيها والجملةُ خبرُ إنَّ . ويرى سيبويه والخليل أنَّ كانَ زائدةٌ بين اسم إنَّ وخبرها . وقد قال ابن فلاح في مذهب المبرد : وهذا خطأ لِأنَّ خبرَ إنَّ لا يتقدم على اسمها في غير الظرف . (٣)

٤- يقوى رأى المبرد ويضعف رأى سيبويه :

قال الفرزدق :

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بِدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ

يرى سيبويه أنَّ كان في البيت زائدة بين الصفه والموصوف لأن الشاعر وصف الجيران بالكرم مطلقا لا في ما مضي .

وذهب المبرد إلى أنَّ كان غيرُ زائدة ، وهذا أقوى من مذهب سيبويه عند ابن فلاح كما نَصَّ على ذلك؛ لان الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف ثم عَقَّبَ على تعليلِ سيبويه بِأنَّ كانَ جاءت تدُلُّ على الدوام وليس على المضي كقوله تعالى : وكان الله غفورا رحيما .(٤)

---

(١) انظر تفصل هذه المسألة في المغني : ٤٦٣ - ٤٦٤

(٢) انظر ذلك في المغني : ٥٨٩ - ٥٩٤

(٣) المغني : ٧٧٣

(٤) المغني : ٧٧٣ - ٧٧٤

٥- يبطل مذهب الكسائي والفراء .

في باب التنازع في العمل يرى الفراءُ أَنَّ الفاعلَ يرتفع بالفعلين ، ويرى الكسائيُّ جوازَ رفعِهِ بالفعلِ الثاني على حذف فاعل الاول .
ثم يأتي ابنُ فلاحٍ ليُقَرِّرَ أَنَّ كِلَا المذهبين باطلٌ ثم يوضح وَجْهَ البطلان ويرجحُ ما ذهب اليه البصريون من أَنَّ الأَوْلَىٰ رفعه بالفعل الثاني مع جواز اعمال الاول (١) .

٦- تعقيب على أبي على الفارسي :

ذكر ابن فلاح ان الظرف يتعلق بمحذوف في مواضع ويُقَدَّرُ المحذوفُ بالالفاظِ العامةِ كمستقرٌ وحاصلٌ وكائنٌ وَيُحْذَفُ اختصارا ولا يجوزُ اظهاره لِأَنَّ الظرف نائب عنه فلم يُجْمَعْ بينهما وقال ابو على : «عَامِلُ هَذَا الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ» قال ابن فلاح في قول أبي عَلِيٍّ هذا :((وفي كلامه نظر لأَنَّ المنسوخَ كان مشروعاً ثم تُرِكَ العملُ بهِ وعاملُ الظرف لم يُنطَقْ بِهِ أَبَدًا)) (٢)

٧- يصحح النقل للجرجاني وابنِ الحاجب

ذكر ابن فلاح أنه اذا دخلت إِنْ على الاسم الموصول او النكره الموصوفه ففي دخول الفاء على خبرها خلافٌ ثم نقل عن عبد القاهر الجرجاني عن الاخفش أَنها تدخلُ وعن سيبويهِ أَنَّها لا تدخلُ وقد تَبِعَ ابنُ الحَاجِبِ الجُرجَانِيَّ في هذا النَّقْلِ .
ونقل العبدريُّ وابو البقاء العُكْبَرِيُّ وابنُ يعيش مَذهَبَهُمَا على العكس قال ابن فلاح : ((وهذا النقلُ أَصَحُّ لِأَنَّ الاخفشَ يقول بزيادة الفاء وسيبويه لا يقولُ بزيادتها)) (٣)

---

(١) المغني : ٥٥٥ - ٥٥٧
(٢) المغني : ٦٦٢
(٣) المغني : ٧٢٠

٨- يَرُدُّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ

يرى ابنُ فلاح انه لا يمكن الجمع بين المبتدأ والخبر بتعريف واحد لاختلاف حقيقتهما وقد ذكر مؤآخذ ات على الزمخشرى في المفصل لجمعهما بتعريف واحـــد (١)

٩- يصحح النقل لابن الحاجب :

ذكر ابنُ فَلاح أَنَّ ابنَ الحاجِبِ نقل عن سيبويه أَنَّ للاسماء السته اعرابين تقديرياً بالحركاتِ ولفظياً بالحروفِ قالَ ابنُ فَلاحٍ : ((وهـذا الذى نَقَلَ ابنُ الحَاجِبِ عن سيبويهِ باطلٌ لِوَجْهَيْنِ ... الخ)) (٢)

١٠- ينقد رأى ابن الحاجب

يرى ابن الحاجب ان العاملَ في إذَا معنَى المفاجأة في قولهـــم : خرجتُ فَإِذَا زَيْدٌ بالباب والمفاجأةُ عامِلٌ لايَظْهَرُفاستغنوا عن اظهاره بِقُوَّةِ مافيها من الدلالة عليه اذ لا يصح ان يعمل فيها خرجت لفصل الفاء بينهُ وبيـن معمولهِ .

يقولُ ابنُ فلاح نَاقِدَاً ابنَ الحَاجِبِ : ((وَغَفَلَ عن أَنَّها تتعلق بمحذوف على تقدير الخبرية أو بموجود على ان يكون الخبر غيرها)) (٣)

١١- يرد على ابن كيســـان :

يرى ابنُ كيسان أَنَّ الصِفَاتِ التي لم تجرِ على الفعل يجوزُ جمعهـــا بالواو والنون ولا بأس بذلك عنده وقد رَدَّهُ ابنُ فلاحٍ وحَمَلَ الوَارِدَ مِنْ ذلكَ عَلى الضَّرُورَةِ . (٤)

---

(١) المغـني : ٥٧٩

(٢) المغـني : ٢٨٨

(٣) المغـني : ٦٩٥

(٤) المغـني : ٣٩٠ - ٣٩١

المطلب الرابع - في مصادر المغني

مصادره في الاستشهاد

كانت مصادر ابن فلاح في ذلك متعددةً ويأتي في مقدمتها كتابُ الله تعالى وأحاديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أقوالُ العرب واشعارُهم وامثالُهم للاستدلال بها على ما ذُكِرَ من احكام نحوية أو لغوية (١) .

مصادره في المادة العلمية

وكانت مصادره في الاحكام النحوية أو الصرفية او اللغوية متنوعةً وهي كما يلي :

١- العلماء وأ آراؤهم .

جاء اعتمادُ العلماءِ وأ آرائِهم في كتاب المغني مصدرا مهما للمادة العلمية التي ذكرها ابن فلاح ، وقد دَأَبَ في كتابه هذا على استقاء معلوماته ومسائله وبحوثه من العلماء الذين سبقوه كثيراً ، ومن المعاصرين له قليلا . فَكُلَّمَا ذَكَرَ مسألةً لغوية أو صرفية أتبعها بحشد من الآراء مع نسبتها الى أصحابها ، إلا انه لم يصرح بمواطن هذه الآراءِ الا نادِراً ، ومن هنا نلاحظ ان المغني ضم بين دَفَّتَيْهِ أراءً كثيرةً ذكرها ابنُ فلاح وقارنَ بينها وَذَكَرَ حُجَجَ كُلِّ رَأيٍ وَمَذْهَبٍ ثم الرَّدَّ عَلَى بَعْضِهَا وَتَرْجِيْحَ البَعْضِ الآخَرِ ، حتى إنَّ القارئ للكتاب يجده نحوا مقارَنَاً فيهِ بينَ الآراءِ والمذاهبِ النَّحويَّةِ، وعلى هذا فان المغني اشتمل على ذكر عديد من العلماء الماخُوذِ بارائِهم . في مُخْتَلِفِ العلومِ ومعظمهم من علماءِ اللغةِ والأَدَبِ .

---

(١) سيأتي الكلام مفصلا عن موقف العلماء عامة وموقف ابن فلاح خاصة من الاحتجاج في هذه المسموعات في الفصل الثالث عند الكلام عن السماع والقياس .

فقد اعتمد آراء أبي عمرو بن العلاء ت ١٥٤ هـ ، والخليل بن احمد الفراهيدي ت ١٧٠ هـ ، وسيبويه ت ١٨٠ هـ ، ويونس بن حبيب البصري ت ١٨٢ هـ ، والكسائي ت ١٨٩ هـ ، وقطرب ت ٢٠٦ هـ ، والفراء ت ٢٠٧ هـ ، وابي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٩ هـ ، وابي الحسن الاخفش ت ٢١٥ هـ ، وابي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ ، وابي زيد الانصاري ت ٢٢٥ هـ ، وابي عمر الجَرْمِي ت ٢٢٥ هـ ، والزِّيَادِي ت ٢٤٩ ، والمازني ت ٢٤٩ هـ ، وابي حاتم السجستاني ت ٢٥٥ هـ ، والمبرد ت ٢٨٦ هـ وثعلب ت ٢٩١ هـ ، وابن كيسان ت ٢٩٩ هـ ، وابي اسحق الزجاج ت ٣١١ هـ ، وابن السراج ت ٣١٦ هـ ، وابن درستويه ت ٣٤٧ ، وابي سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ ، وابي علي الفارسي ت ٣٧٧ ، والرماني ت ٣٨٤ هـ ، وابن جني ت ٣٩٢ ، وابن بابشاذ ت ٤٦٩ هـ ، وعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ ، والزمخشري ت ٥٣٨ هـ ، وابي البركات الانباري ت ٥٧٧ هـ ، وابي البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ ، وابن معط ت ٦٢٨ هـ ، وابن يعيش ت ٦٤٣ هـ ، وابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ وغيرهم كثير ممن العلماء الذين اعتمد آرائهم من بلاغيينَ واصوليينَ وفقهاءٍ ورواةٍ وقراءٍ وشعراءٍ يطول المقام بذكرهم .

٢ - بعض المؤلفات

أسلفنا القول بان ابن فلاح كان يعتمد الرَّأيَ وصاحِبَهُ دونَ تصريحٍ بمورد ذلك الرَّأي وهذا هو الطابع الذي يغلب في كتابه المغني غير انه لم يُغْفِلْ إسنادَ الآراءِ إلَى بعضِ المؤلَّفاتِ والتصريحَ بِهَا .

فقد احال إلى كتاب سيبويهِ ، وشرحهِ للسيرافي ، والايضاحِ العَضُدِي لأبي

علي الفارسي ، وذكر المسائل البغداديات له ايضا . وصرح بالمفصل للزمخشري وبديوان الادب للفارابي وغيرها من المؤلفات .

٣- ومن مصادره المذاهب والطوائف :

فقد نسب الى المذاهب أو المدارس النحوية ، ونسب الى الجمهور النحوي والى أهل البصرة ، والى اهل الكوفة ، والى المحققين والى البغداديين هذا بالاضافة الى ما ينسبه الى طوائف اخرى كالمفسرين والمتكلمين والقراء والاصوليين والفقهاء والفلاسفة .

المطلب الخامس : قيمة المغني العلمية واعتماده لدى العلماء

أولا - قيمته العلمية

ان من يدرس المغني يجده كتابا لا يقل شأنا عن غيره من المؤلفات في حقل الدراسات النحوية والصرفية . فقد تناول فيه ابن فلاح معظم مسائل النحو والصرف باسلوب سهل وعبارة واضحة ، مع ذكر المذاهب والاراء والاستشهاد بالآيات والاحاديث واشعار العرب واقوالهم وامثالهم .

كل هذا حدا بالكثير من العلماء وطلاب العلم - على مايبدو - ان يتناولوه بالدرس والتدريس حتى عَمَّ بينهم تداوله وشمل نفعه ، ويظهر اثر ذلك من تعدد نسخه المخطوطة المتفرقة في بلدان متعددة كالسعودية والعراق وتركيا وبريطانيا وما كتب على صفحاتها الاولى من تمليكات واعارات يدل على تنقل الكتاب من شخص الى آخر ، كذا ما دُوِّنَ عليها من عبارات في مدح الكتاب ومؤلفه ابن فلاح من نثر وشعر كما بَيَّنَّا طرفا من ذلك في المطلب الذى وصفنا فيه نسخ المغني المخطوطة .

ومن ذلك ما جاءَ على الورقة الاولى من نسخة المتحف البريطاني ونصه : ((قد توشح ناظرى وترشح خاطرى في هذا الكتاب المستطاب فوجدته كما قيل لاعيب فيه سوى انه يَهدِى المضلين طريق الصواب . الاقل الاحقر عباس سبط الشيخ جعفر قدس سره ونور ضريحه في صفر ٢٥ سنة ٩٣١ هـ)) اهـ .

وفي الورقة الثانية هذا النص : ((أيمنُ الله يميني ، اني منذ ميزت يسارى من يميني ، ما رفعت يمناى في علم الاعراب كتابا مثل هذا الكتاب ، المنصوب علما لصواب الصواب ، ما لاحظت عيني بهذا الزمن في النحو تحريرا

لمغني اليمني نظرت فيه فَلَاح لِي من ابن فلاح ما نسيتُ به بلا حَلْفٍ أبا الفـــلاح
اقسم بالله وآياتِـــهِ، وبيته العالي وما فيهِ أنَّ ابن فلاح حَرِيٌّ بان نكتب بالانوار مغنيه .
رقمه الفقير الى بِرِّ ربهِ الودُود امامُ الحرمينِ أَبُو المحاسن محمد بن داود رزقـــه
الله اليد الطولى في النَّحْوِ، ووفقه في الحق والباطل للاثبات والمَحْوِ .

وعلى الورقات الاولى من نسخة المغني المخطوطة في عاطف افندى باستانبول
رقم ٢٦١٥ مايلي :

« وقد قلت بعد المطالعة له والانتفاع به :

جزاك الله يامنصور عنَّـــا جَزاءً لا يكونُ له نظيرُ
لقد أَغنَيْتَ بالمغني رجالا فصاروا لعسيره . . .
كتابا قَدْ حوى أَصلا وفرعا وفي صدد الوجوه كثيـــر » اهـ

ومن مظاهر اعتناء العلماء بالمغنـــي تلكَ المخطوطةُ الصغيرةُ الموجودة ضمن مجموعة خطية في مكتبة اسعد افندى في السليمانية باستانبول برقم ١٩٣٢ وهذه المخطوطة عبارة عن مجموعـة من الفوائد النحوية والصرفية واللغوية التـــي تُعَدُّ من الغرائب والنوادر منقولة باختصار من كتاب المغني لابن فلاح قـــال مختصرها في البداية ما نصه : ((بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فوائـــد نقلتها من كتاب المغني في علم النحو من المجلد الاول مصنف الشيخ الامـــام علامة الزمان حجة الاسلام شمس الائمة تقي الملة والدين ، ناصر الاســـلام والمسلمين منصور بن فلاح اليمني رضي الله عنه وجزاه عن طلبة العلم خيرا ..))
لوحة ١٦ .

وقال في آخر هذه الفوائد مايلي : ((آخِرُ المُلْتَقَطِ من المُجَلَّدِ الثانـــي من كتاب المغني فيسر الله عسر مصنفه ورضي عنه وارضاه وجعل الخلد الاعلى مأواه

وارجو من الله تعالى ان احصل الكتاب ان شاء الله تعالى واتفق ذلك بسر الله تعالى في يوم الاربعاء وهو غرة الشهر المبارك ربيع الاول سنة خمس عشرة وسبعمائة والحمد لله رب العالمين وصلواتـــه على سيدنا محمد وآله الطاهرين)) اهـ لوحة ٤٤ .

ثانيا ـ اعتماده لدى العلماء :

يبد وأَنَّ كتابَ المغني ومؤلِّفَهُ ابنَ فَلاحٍ كانا على قَدْرٍ كبير من الشهرة بيـــن العلماء وطلابِ العلم. يَظهَرُ ذلك مما نجده في المصنفات النحويـة التي نَقَلَ فِيْهَا مُؤلِّفُوهَا عن ابن فلاح ومغنيه ، سَواءٌ كانُوا من المعاصرين لـــه او من المتأخرين عنه وذلك لِمَا اشتملَ عليه الكتابُ من المسائِلِ الغريبة والتقســيماتِ المفيدَةِ والتعليلاتِ الكثيرةِ.

فَمِنَ العلماء الذى نقلوا عنهما الرضي في شرح الكافيه :

ومعلوم لدى الجميع أَنَّ الشيخَ رضي الدين الاستراباذى المتوفي سنة ٦٨٦ هـ قد شرح كافية ابن الحاجب في النحو شرحا تُغنِي شُهرَتُهُ واعتمادُ الباحثيـــن عليه عن التعريف به وبميزاته ، وقد تعددت المصنفاتُ والكتب التي اعتمدهـــا الرضي مصدراً أَخَذَ منها ونقَلَ عَنْهَا ، ومن بينها كتابُ المغني لابن فلاح . فقـــد وجدت الرضي ينقل عن المغني نصوصا كاملة صرح بذلك احيانا وسكت عـــن التصريح احيانا اخرى ، فهو يذكر آراء ابن فلاح من بين الاراء التي يســـوقها في المسائل النحوية من إعرابٍ او حُكمٍ نَحوى أو تأويل او ترجيح ، وغالبا ما يطلق عليه لقب : صاحب المغني .

ويبد ولي ـ من خلال اطلاعي على شرح الرضي ومغني ابن فلاح والمقارنـةِ الدقيقةِ بينَ الكتابين ـ أَنَّ الرضي استفاد كثيرا في شرحه هذا من ابن فـــلاح

ومن كتابه المغني .

وقد وجدت نصا خطيا على الورقة الاولى من كتاب المغني من النسخة المخطوطة في مكتبة فيض الله افندى باستانبول رقم ٢٠٢١ - صرح بنقل الرضي من ابن فلاح وفيما يلي نصه : ((وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد العجمي (١) ، ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح)) اهـ .

وفي نَقْلِ الرضيِّ عن المغني دليل على قيمته العلمية ومكانة ابن فلاح بين العلماء لانّ الرضي معاصرٌ لابن فلاح ، وقد قيل : ((المعاصرةُ حجاب)) ولا يَعْتَمِدُ المُعَاصِرُ مُعَاصِرَهُ في الغَالِبِ إلا إذَا كان الماخوذُ عنه ذَا ثِقَلٍ علمي وتقدم فكرى وآراء مستقلة معتبرة لها حظ من النظر والتقدير ، وان كنا نلحظ من الرضي الاستغراب مما ينقله عن ابن فلاح أو الرد عليه احيانا . كما سنرى من النماذج التي سنذكرها .

واليك ما نقله الرضي عن مغني ابن فلاح في شرح الكافية :

١- في بحث الاسم المعرب وفي اعراب كِلَا وكِلْتَا قال الرضي (٢) : ((وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يُثبِتُ الأَلِفَ في كِلَا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ، ولا أدرِي ماصحته)) انتهى كلام الرضي ، واذا ما رجعنا الى مغني ابن فلاح نجده قد ذكر هذا الذى نقله عنه الرضي مع زيادةِ ايضاحٍ وتفصيلٍ . (٣)

---

(١) وهو احمد بن احمد بن محمد بن احمد بن ابراهيم العجمي الشافعي الوفائي المصرى الازهرى شهاب الدين فاضل من المشتغلين بالحديث توفي سنة ١٠١٤ هـ ، ترجم له في الاعلام للزركلي : ١/ ٩٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ١/ ٣٢ .

(٣) المغني لابن فلاح : ٢٥٤

٢- وفي باب الموصول في بحث الاخبار بالذى لتمرين المتعلم وذلك بشروط ثلاثة فان تعذر شَرط منها تعذر الاخبارُ ومن ذَلكَ امتناعُ الاخبارِ في الاسم الذى أَحَدُ جُزئيه ضميرٌ مستحق لغير الموصول كغلامَه في زيدٌ ضربتُ غلامه فانه مستحق لزيد لعود الضمير عليه ، وَأَما إِنْ استغنى بضمير آخر جاز الاخبارُ وان رجع الضمير الى المبتدأ كما في زيد ضاربه أخوه ومنع من ذلك الاندلسي هذا مخلص ما ذكره الرضي في المسألةِ ثم قال مانصه : ((وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن أَحد الضميرين لان عودهما على المبتداء سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد)) اهـ ثم يقول الرضي معقبا على كلام ابن فلاح هذا : ((وليس ايضا بشيء إذ لا يلزم بقاء ما عاد عليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه)) اهـ (١)

وبالرجوع الى مغني ابن فلاح نجد نقل الرضي عنه صحيحا مع تصرف يسير في نص عبارة ابن فلاح .(٢)

٣ - وفي باب اسماء الفعل تحدث الرضي عما جاء من اسماء الافعال بمعنى الخبر وهو هيهات وشتان ثم ذكر الوجوهَ الجَائِزَةَ في تاء هيهات ثم قال الرضي : ((وقد يقال : أَيْهَانَ بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب المغني : بنون مكسورة)) اهـ (٣)

وهكذا نجد ابن فلاح في المغني يذكر في هيهات عشر لغات ثم يقول : ((التاسعة أَيْهَانِ بنون مكسورة مع الهمزة)) اهـ (٤)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٤٨ .
(٢) انظر المغني لابن فلاح لوحه رقم ٣٣٨ من نسخة عاطف افندى المخطوطة .
(٣) شرح الكافية للرضي : ٢ /٧٣ .
(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٣٥٢ من نسخة عاطف افندى المخطوطة .

٤ - وفي الظروف والاختلافِ في اضافتها الى ظاهرِ الجملةِ أَوْإلى المصدر الذى تضمنته الجملةُ قال الرضي : ((قال صاحب المغني : يتعرف الظرفُ المضافُ الى الجمـــل فيصح ان يقال : جئتك يومَ قَدِمَ زيدٌ الحارَ او البارِدَ على ان يكون صفة ليـــــوم. قلت : ومع غرابةِ هذا الاستعمال وعدمِ سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم ، اذ المعنى يوم قدوم أمير)) اهـ (١)

وهذا ماذكره ابن فلاح في المغني بمعنـــاه . (٢)

٥ - في باب الظروف تكلم الرضي عن مذ ومنذ فذكر أَنَّ بعضَ النحاةِ يرى أَنَّ أَصل مـذ منذ فخففت بحذف النون استدلالا بما لو سُمِّيَ بمذ وصُغِّرَ على منيذ وَجُمِعَ على امناذ ثم قال : ((ومنع منه صاحب المغني في الموضعين وقال : قولهم منيذ وامنـــاذ غير منقول عن العرب)) . (٣)

٦ - وفي باب أفعل التفضيل ذكر الرضيُّ أَنَّهُ يتعدى الى أَوَّلِ مفعولي باب كسوتُ وعلمتُ باللام ويبقى ثانيهما منصوبا ثم قال الرضي : ((وقالَ صاحبُ المغني لا يجوز حـــذف أحد المفعولين دونَ الآخَرِ في باب علمت فالاولى ان يقال : هو أشد منك عِلْمَـــاً زيدا منطلقا أو عِلْمَاً بأَنَّ زَيْدَاً منطلقٌ)) اهـ (٤)

٧ - ومما نقله الرضي عن مغني ابن فلاح ما جاء في بحث حروف الجر والكلام عن حتـــى الجارة حيث قال : ((والتزم صاحبُ المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتـــى الجارة ايضا)) اهـ . ثم عقب على ابن فلاح بقوله : ((وليس بشيء . . . الخ)) اهـ (٥)
وبالمقارنة نجد ان ماذكره الرضي عن مغني ابن فلاح صحيح وسليم . (٦)

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٢/١٠٥ .
(٢) انظر مغني ابن فلاح صفحه : ٧٤ .
(٣) شرح الكافيه للرضي : ٢/١١٧ .
(٤) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٢٠ .
(٥) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٢٦ .
(٦) انظر مغني ابن فلاح لوحه : ٢١٢ من نسخة عاطف افندى المخطوطة .

٨ - وفي باب حروف الجر تكلم الرضي عن معنى رُبَّ واستعمالها وعن الخلاف في كونها حرفا أو اسما ، ثم رَدَّ على البصريين القائلين:هي حرف جَرٍّ بأَنَّهُ يَشْكُلُ في مثل رُبَّ رجل كريم اكرمتُ فَإِنَّ حرف الجر مايفضي به الفعلُ الى المفعولِ واكرمت يتعدى بنفسه ،ثم نقل عن ابن فلاح اجابةً على هذا الاشكالِ فقال : ((قال صاحب المغني : إِنَّمَا ذلك لانه يضعف الفعلُ المتأَخِرُ من المفعول عن العمل فيعمد بحرفِ الجر كقوله تعالى : "إِنْ كنتم لِلرؤيا تَعبُرونَ"(١) ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رُبَّ)) اهـ (٢)

٩ - وفي باب العطفِ ذكر الرضي احكام العطف ببل ثم قال : ((ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجيزون العطف ببل بعد الايجاب. والظاهرُ أَنَّه وَهْمٌ من الناقل فانهم يجيزون عطفَ المفردِ بلكن بعد الموجَبِ حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا)) اهـ (٣)

هذا وقد صرح ابن فلاح في المغني بنفس ما نقله عنه الرضي في شرح الكافية.(٤)

ومن العلماء الذين نقلوا عن المغني لابن فلاح الأُمَامُ السُّيوطِيُّ :

فان الامامَ جلالَ الدينِ السيوطيَّ ت (٩١١) هـ قد اكثر النقل عن ابن فلاح في مصنفاته ، وتردد فيها اسمه واسم المغني مرارا .

والظاهر ان السيوطي كان ذا اطلاع واسع على شخصية ابن فلاح ومصنفاته فقد ترجم له في البغية ،(٥) وصرح بانه ذكره في جمع الجوامع ، وانه تَرجَمَ له في الطبقات الكبرى وَنَقَلَ فيها كثيراً من فوائده. والطبقاتُ الكبرى للسيوطي كتابٌ ضخم كبيرٌ في طبقات العلماء النحويين واللغويين غير ان عوادي الزمن اصابته فاصبح مفقودا ، لم يصل الينا

---

(١) سورة يوسف آية : ٤٣ .
(٢) شرح الكافية للرضي : ٤/ ٣٣٠ .
(٣) شرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٧٨ .
(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٣١٠ من النسخة المخطوطة في عاطف افندى .
(٥) انظر بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٣٠٢ .

الا اسمه ، ويذكر ان هناك قطعة مخطوطة يشتبه انها من الطبقات المذكورة .

ومن المعروف ان مؤلفات السيوطي كثيرة متنوعة في فنون مختلفة وعلوم متعددة ومنها مصنفاته اللغوية التي نقل في قسم منها عن ابن فلاح ، وابرزها كتابان : الاول - جمع الجوامع بشرحه همع الهوامع وكلاهما للسيوطي .

فقد نقل فيه عن مغني ابن فلاح في اكثر من موضع (١) اذكر امثلة منها :

١- ذكر السيوطي ان الكلم اسم جنس للكلمة على الصحيح كتمر وتمرة ، لا جمعَ كثرةٍ ولا قِلَّةٍ خلافا لزاعمي ذلك ، بدليل تذكيره في قوله : ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ)) (٢) ، وانه لم يتغير فيه نظم واحده ثم قال : ((ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الالفية ، وابن فلاح في مغنيه)) اهـ (٣)

اما ابن فلاح فقد قال في المغني : ((واما الكلم فالصحيح انه اسم جنس واحدهُ كلمة وليس بجمع تكسير لعدم تغير نظم الواحد فيه .. الخ)) . (٤)

٢- في الكلام عن حركة النون اذا كانت بعد الف التثنية في الفعل المضارع قال السيوطي (٥) : ((وَقَدْ تفتح بعد الالف أيضاً قرئ «أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ » بفتح النون ، وقد تضم معها أيضا ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل بما قرئ شاذا ((طَعَامُ تُرْزَقَانُهُ)) بضم النون " اهـ ، وهذا ما ذكره ابن فلاح في المغني بنصه في نفس الموضوع . (٦)

٣ - وفي بحث الاعراب المقدر ذكر الاسم المقصور فقال : ((الرابع الاسم المقصور وسيأتي في بابه لتعذر تحريك الالف ، فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر

---

(١) انظر الهمع للسيوطي ؛ ١/ ١٢ـ ٥١ ـ ٥٣ .
(٢) سورة فاطر آية : ١٠

(٣) انظر الهمع للسيوطي : ١/ ١٢ .
(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٢ من الخطوطة في عاطف افندى .
(٥) انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي : ١/ ٥١ .
(٦) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٣٦٨ .

الفتحة على بابه ، وقال ابن فلاح اليمني : تُقدر الكسرة لانها انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير)) اهـ . وهذا كلام ذكره ابن فلاح في المغني .(٢)(١)

والكتاب الثاني - الاشباه والنظائر في النحو :

فقد نقل السيوطي فيه عن مغني ابن فلاح عديدا من المسائل في مواضيع مختلفة وصلت الى اربعين موضوعا ومسألة وأرى أنَّ المقام لا يتسع لذكرها ، لانها في الغالب نصوص طويلة نقلت باكملها من مغني ابن فلاح واكتفي بالاشارة الى عناوين المسائل مع الاحالة في الهامش الى رقم الجزء والصفحة وهي كما يلي :(٣)

١- اجتماع الامثال ، ٢ - فصل ما يناظر ما نحن فيه «لاختلاف في زمن المضارع» ٣- في حقيقة الاعراب ٤ - في وجه نقل الاعراب من اللغة الى اصطلاح النحويين ٥- البدل والجمع بين العوض والمعوض ، ٦ - في التأليف ، ٧- في التعادل ومنها كسر نون التثنية وفتح نون الجمع ، ٨ - ومن التعادل ضم حرف المضارعة في الرباعي وفتحها في مضارع الثلاثي ، ٩ - قاعدة لا يجتمع العوض والمعوض عنه ، وسمعت الفاظا مجموعة جمع تصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تأنيث او ادغام قالوا : سنة وسنون ... الخ . ١٠ - التغليب والعرب تغلب الاقرب على الابعد ١١- التغيير يأنس بالتغيير ومنه اتبعت حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابناً بين علمين ١٢ - ومن ذلك اختص العلم بالترخيم ، ١٣ - في التقاص ومنه قلب الهمزة في نحو صحراء واوا في الجمع بالالف والتاء ، ١٤ - الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ماليس له نظير ومنه صفة اسم لا المبني يجوز فتحه وهي فتحة بناء .

---

(١) انظر الهمع للسيوطي : ١/٥٣

(٢) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٢٤٢ .

(٣) (١) = ١/٢٢ (٢) - ١/٤٩ - (٣) - ١/٧٢ - (٤) - ١/٧٥ - (٥) - ١/٩١ (٦) - ١/٩٢ (٧) - ١/١٠٦ (٨) - ١/١٠٧ (٩) - ١/١٢٦ (١٠) - ١/١٣٣ (١١) - ١/١٣٤ (١٢) - ١/١٣٤ (١٣) - ١/١٣٥ (١٤) - ١/١٧٦ =

١٥- الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل ومنه لا م ذى بمعنى صاحب ياء على الاصح ، ١٦- حمل الشيء على نقيضه ومنه الحاق العرب عَدِمتُ وفَقَدتُ بافعالِ القلوب ١٧- الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وقد اختلف كلا وكلتا مع الضمر عند البصريين ١٨- وبني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون لان اصل الافعال البناء على السكون ، ١٩- طرد الباب وقد سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم ، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت ٢٠ - في العامل ومنه عامل المفعول بانه معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني عن خلف الاحمر ، ٢١ - المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأَنْ والفعلِ ٢٢- الفرع احط رتبة من الاصل ومنه حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسعَ مجالاً من الاصل . ٢٣ - الفرق عللوا به احكاما كثيرة ومنه جمع أَفْعَلَ فَعْلَىٰ جمعَ تصحيحٍ فرقا بينه وبين أَفعلَ فَعْلَاء ، ٢٤- كثرة الاستعمال اعتُمِدَتْ في كثير من ابواب العربية ومنه اشتراطُ النِّدَاءِ للاسم المرخم لكثرة استعمال النداء وفي الحذف تخفيف . ٢٥ - اللبس محذور ومنه ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة تزول مع حرف المضارعة ، ٢٦- ومنه امتناع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء ، ٢٧ - ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ومنه افصح اللغتين للمعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا .

---

١٥ - ١/ ١٨٣ ١٦- ١/ ١٩١ ١٧ - ١/ ٢٢١ ١٨ - ١/ ٢٢٢ ١٩- ١/ ٢٢٨
٢٠ - ١/ ٢٣٩ ٢١- ١/ ٢٤٦ ٢٢ - ١/ ٢٥٥ ٢٣ - ١/ ٢٦١ ٢٤- ١/ ٢٦٩
٢٥ - ١/ ٢٧٢ ٢٦- ١/ ٢٧٣ ٢٧ - ١/ ٢٧٥ .

٢٨ - ومنه حذف خبر لاكثيراً عند أَهلِ الحِجَازِ للعلم به وهو في حكم المنطوق بـــه ،
٢٩ - في باب الاسم وعلامته ومنها أَلفُ الندبة والترخيم وكونه مضمرا اوعلما او مفـــردا منكرا او تمييزا او منصوبا حالا ، ٣٠ - عدة الحروف وقد أوصلها ابن فلاح الى سبعين حرفا بطرح المشترك ، ٣١ - تقسيم ابن فلاح للحروف ٣٢ - ليس في الاســـماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة ، ٣٣ - باب المصدر وَأَنَّ الفعل لا ينصب مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك ٣٤ - الاصل في حروف القســـم الباء وذكر فائدة عن ابن فلاح وهي تعلق حروف الجر بالفعل ياتي لسبعة معـــان ٣٥ - حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع ، ٣٦ - باب الترخيم أكثرُ الاسماء ترخيما ثلاثة اشياء حارث ومالك وعامر ، ٣٧ - مانصبته العرب في الاختصاص اربعة اشياء وهي معشروآل وأهل وبنو ، ٣٨ - ياء النسب تجعل الجامد في حكـــم المشتق حتى يحمل الضمير ، ٣٩ - باب الترخيم لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهـــور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني وَذَكَرَ عن ابـــن فلاح الفرق في ذلك ، ٤٠ - واخيرا نقل عن الكافي لابن فلاح في آخر الجزء الرابـــع من الاشباه والنظائر .

---

٢٨ - ٢٧٨/١ ٢٩ - ٥/٢ ٣٠ - ١١/٢
٣١ - ١٤/٢ ٣٢ - ٢٨/٢ ٣٣ - ٧٠/٢ ٣٤ - ٨٢/٢ ٣٥ - ٩٩/٢
٣٦ - ١٠٠/٢ ٣٧ - ١٠١/٢ ٣٨ - ١٢٨/٢ ٣٩ - ٢٣٦/٢ ٤٠ - ١٥/٤

العلامة يس العُلَيمي وشيخه عبدُ الله الدنوشري

ومن العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح الشيخ العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي[1] ت ١٠٦١ هـ في حاشيته على التصريح للشيخ خالد الازهري ، وما يذكره عن ابن فلاح غالبا مايكون نقلا عن شيخه عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري[2] الشافعي المصري ت ١٠٢٥ هـ الذي كان كثير النقل عن الكافي لابن فلاح وقد ذكرت قسما منه في الحديث عن كتاب الكافي .

ومما نقله الشيخ يس في حاشيته ما جاء في فصل ابدال الياء من الالف والواو وعند قول عمرو بن كلثوم : ((مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِيْنَا)) جاء النص التالي : ((وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم : وَمَقْتَوِينَ اسم فاعل من القتو وهو الخدمة وقياسه مُقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلى واصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى)) اهـ[3]

وهذا النص موجود بتمامه في مغني ابن فلاح .[4]

---

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٨/١٣٠ .

(٢) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٨/٩٧ .

(٣) حاشية يس على التصريح : ٢/٣٧٧

(٤) المغني : ٣٩٣ .

العلَّامَةُ الصَّبَّـــانُ

ومنهم الشيخ محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ هـ (١) الذى نقل في حاشيته على شرح الالفية للاشموني نصوصا عن ابن فلاح في مغنيه .

ومن ذلك ما جاء في اعراب الاسم المقصور الذى تقدر فيه جميع الحركات قـــال الصبان : ((يستثنى من تقدير الكسرة حال الجر مالا ينصرف حال الجر فانـــه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بانه لاثقل مع التقدير كما قال سم)) اهـ (٢)

وهذا ما صرح به ابن فلاح في المغني . (٣)

---

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٦/٢٩٧

(٢) حاشية الصبان على الاشمونـــي : ١/١٠٠

(٣) المغني : ٢٤٢ .

المطلب السادس - مآخذ على ابن فلاح في المغني

على الرغم من أنَّ ابن فلاح كان فاحص النظر عميق التفكير دقيقا في نقله قويا في أدلته وبراهينه فكم له من نقدات على غيره سواء كان ذلك في تضعيف دليل أو إبطال مذهب أو تصحيح نقل - على الرغم من كُلِّ ذَلكَ فَإنَّ أَحَداً من المخلوقين لا يسموا على النقد إلَّا من عصمه الله وان الكمال لله وحده . وان ابن فلاح وقع في أمور تتبعته فيها خلال تحقيقي لنص المغني واشبعت الكلام عنها كُلٌ في موضعه من التعليق عَلى النَّصِ المُحقَّقِ وهي أمور وَهِمَ فيها ابنُ فلاح إمَّا بسببِ تعميم حكم وادعاءِ الاجماعِ عليه أَو بنقلِ رَأى أَو مذهبٍ والصَّوَابُ خلافه او بعدم تحريرٍ لِمَنْشَأِ الخِلَافِ بين المذاهب المختلفة في المسألة ، وفيما يلي أَمثِلَةٌ من ذلكَ :

١ - ادعاؤه الاجماع :

ادعى ابن فلاح الاجماع تبعا لابن الحاجب على ان ليت ولعل وكأَنَّ اذا دخلت على الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة فلا تدخل الفاء في الخبر لانها مانعة من دخول الفاء ، والمؤاخذة على ابن فلاح في هذا من وجهين :

الوجه الاول - انه لا داعي لتخصيص هذه الثلاثة من الحروف بَل إنَّ كل ناسخ للابتداء كذلك سوى إنَّ المكسورة والمفتوحة كما نص عليه الرضي .

والوجه الثاني - ان ادعاءه الاجماع غير دقيق فقد صرح ابن عقيل في شرح التسهيل تبعا لابن مالك بجواز دخول الفاء في أَخبار هذه الثلاثة على الاصح (١) .

٢ - أَخطأ في النقل عن سيبويه :

ذكر ابن فلاح في عامل الخبر ستة اقوال ونسب أَحَدَهَا الى سيبويه وهو أَنَّ

---

(١) المغني : ٧١٩

الابتداء رافع له كالمبتدأ لانه يقتضيهما فالابتداء عامل في المبتدأ والخبر عند سيبويه .

وبعد الرجوع الى كتاب سيبويه ومصادر أخرى اتضح أنَّ هذه النسبةَ من ابن فلاح الى سيبويه خاطئة والصواب ان سيبويه صرح بان الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ لا بالابتداء وهو مذهب جمهور البصريين ايضا ، اما ما ذكره ابن فلاح فهو قول لبعض النحويين كالاخفش والرماني والصيمرى والزمخشرى والجُزولي . (١)

٣ - أخطأ في النقل عن المبرد :

اتفق النحاة على ان ذو ملازمة للاضافة والاصل في ذلك ان تضاف الى اسم جنس ظاهر، وقد تضاف الى العلم. اما اضافتها الى المضمر فغير جائز الا في الشعر وهناك من أجاز ذلك مطلقا .

وهنا ينقل ابن فلاح عن المبرد القول بجواز اضافتها الى المضمر. والصواب ان هذا النقل عن المبرد غير دقيق لأنَّ المبرد صرح في المقتضب بعدم جواز ذلك وقد دونت نص عبارته في هامش تحقيق المغني فراجعه . (٢) ولعلها رواية أخرى عن المبرد .

٤ - ما نسبه الى المبرد سهوا :

ذكر ابن فلاح ان قوما منعوا الجمع بين فاعل نعم الظاهر وبين التمييز لارتفاع دلالة التفسير ومن هؤلاء المانعين المبرد .

قلت : إنَّ الجمع بينهما ممنوع عند سيبويه والسيرافي وابن السراج وجمهور البصريين وجوزه المبرد وابو علي ورجحه ابن مالك هذا ما تناقلته المصادر ومثل له المبرد في المقتضب وما نقله ابن فلاح اما ان يكون سهوا منه أو أنَّه فَهِمَ من

---

(١) المغني : ٥٨٩

(٢) المغني : ٢٧٧ - المقتضب للمبرد : ١/٢٣٤ - ٢٣٩ - ٣/١٢٠ - ١٨٥ .

عبارة المبرد منع ذلك أولعلها رواية أُخرى عنه . (١)

٥ - اخطأ في التصحيح :

ذكر ابن فلاح ان بعض المتأخرين نقلوا عن سيبويه القول بان موضع أَنْ الجرُّ بعد حذف حرف الجر منها . وعن الخليل ان موضعها النصب ثم قال ابن فلاح في هذا النقل :

((وليس بجيد)) وصرح بان مذهب سيبويه على نَصْبِ موضعها وان مذهب الخليل على جره . وقد تَبِعَ الرَّضِيُّ ابنَ فَلاحٍ في هذا وكان ابنُ مالكٍ قد نَصَّ في التسهيل على ان موضعها الجر على مذهب الخليل والكسائي،وابنُ مالكٍ هَذَا تَبِعَ ابْنَ العَلْجِ في هَذِهِ النِّسْبَةِ .

قلتُ : ان ابنَ العَلْجِ وابنَ مالكٍ وابنَ فَلاحٍ والرَّضِيَّ قَد سَهَوا فيما نسبوا الى الخليل وسيبويه فانه بعد الرجوع الى نص سيبويه وجدناه يصرح بان الخليل يقول بنصب موضعها وهذا ما ذكره المبرد ايضا عنه ورد على القائلين بان موضعها الجرُّ .

اما مذهب سيبويه فانه يجوز الوجهان كما يفهم ذلك من نصه فانه ذكر الجر مرة وقواه وذكر النصب مرة اخرى وقواه . (٢)

٦ - نقل غريب عن ابي علي الفارسي :

ذكر ابن فلاح ان العلماء اختلفوا في وصف فاعل نعم وبئس ونقل جوازه عن ابي علي الفارسي محتجا بقوله تعالى : ((بئس الرفد المرفود)) (٣) ونقل عن ابن السراج منع ذلك .

وهذا النقل عن ابي علي الفارسي غريب من ابن فلاح فان المصادر تكادُ تُجمعُ على ان ابا علي منع من وصف فاعلهما تبعا لابن السراج وان أول من قال بجواز ذلك هو ابن جني في اعراب الحماسة وتبعه الرضي وغيره .

---

(١) المغني ١١٧٣ - المقتضب للمبرد : ٢/ ١٥٠ .
(٢) المغني : ٩٤٣ - ٩٤٤
(٣) سورة هود آية : ٩٩

وقد ذكر البغدادى في الخزانة ان ابا علي نقل المنع عن ابن السراج وأقره في التذكرة.

هذا وقد وقع السيوطي في وهم أشدّ من هذا حيث نسب المنع الى الجمهور والتجويز الى ابن السراج والفارسي. (١)

٧ - اطلاقة النقل عن ابن السراج

ذكر ابن فلاح في بحث بيان فوائد الحروف وانواعها أنّ منها حروفا زائدة ثم نقل عن ابن السراج بانه زعم انه لا زائد في كلام العرب وبعد رجوعي الى أصول النحو لابن السراج ظهر انه لا ينفي الزائدَ مطلقاً وانما هو ينفي كونَ الشّيءِ زَائِدَاً وهو يعمل او يؤدى معنى من المعاني. فالزائدُ عند ابن السراج مالا يعمل ولا معنى له. (٢)

٨ - لم يحرر منشأ الخلاف بدقة في اعراب المضارع :

ذكر ابن فلاح ان اعراب المضارع استحسان ولو لم يعرب لجاز عند البصريين ووجب عند الكوفيين.

والذى اراه ان ابن فلاح لم يحرر منشأ الخلاف بين المذهبين فالجميع متفقون على إعرابِ الفعلِ المضارعِ سواء كان استحسانا أو وجوبا وانما الخلافُ دَارَ بينهم في عِلّةِ اعرابه. (٣)

٩ - اغفاله بعض الاقسام :

ذكر ابن فلاح انواعَ الاعراب والقَابَهُ من رفعٍ ونصبٍ وجَرٍّ غير أنّه اغفَلَ ذِكْرَ الجَزْمِ وهذا يحتمل أمرين :

احدهما - انه لم يعتبر الجزم لقبا للاعراب لانه سكون لا تغير فيه وهو مذهب الكوفيين.

والثاني - انه يعني القاب اعراب الاسم ولاجزم فيه. (٤)

---

(١) المغني : ١١٦٩

(٢) المغني : ١٥١

(٣) المغني : ١١٥

(٤) المغني : ١٨٩

المطلب السابع - في نسخ المغني المخطوطة :

استمرت جهودي في البحث والمتابعة مُدَّةً تزيد على سنتين بقصد الاطلاع على نسخ المغني المخطوطة ، فقد فتشت الفهارس التي تُعنَىٰ بذكر المخطوطات الموجودة في اكثر مكتبات العالم ، العربية منها والاجنبية ، وقمت بالسفر والمتابعة المباشرة في كُلٍّ من تركيا وبرطانيا والمغرب ومصر والعراق واكثر المكتبات الموجودة في السعودية .

وكانت نتيجة هذه المتابعة مايلي :-

١ - لم أَجِدْ نسخةً كاملةً تضم كتاب المغني من اوله الى آخره الا نسخةً واحدةً فقط وهي في تركيا باستانبول بمكتبة عاطف افندى ، وقد رمزت لها في التحقيق بحرف " ت "

٢ - عثرت على خمس نسخ أخرى للمغني ناقصةً غير كاملة ، فمنها ما كان النقص فيها من اول كتاب المغني ومن آخره كنسخة برطانيا ونسخة جامعة الرياض ومنها ما كان النقص فيها من الاول فقط كنسخة متحف توبكابي سراى بتركيا ، ومنها ما كان النقص فيها من الاخر فقط كنسخة العراق ونسخة مكتبة فيض الله افندى بتركيا .

٣ - عند اجراء مقارنة بين هذه القطع المتفرقة لكتاب المغني وجدت بعضها يكمل البعض ومن مجموعها يصبح كتاب المغني كاملا .

٤- وجدت من النسخ ماهو منسوخ في حياة المؤلف ومنها ماهو منسوخ في زمن قريب من المؤلف ، ومنها ماهو حديث النسخ مما يدل على التسلسل الزمني لنَسْخِ الكتاب وتداوله .

٥ - واطلعت على مخطوطة صغيرة ضمن مجموعة في مكتبة اسعد افندى في السلمانية باستانبول برقم ١٩٣٢ وتبدأ هذه المخطوطه في المجموعة من لوحة رقم ١٧ - أ وتنتهي في لوحة ٤٥ -أ ، وهي فوائد نقلها ناسخ هذه المجموعة من كتاب المغني .

صرح بذلك الناسخ في اول المخطوطة، كما صرح هو ايضا في آخر هذه الفوائد المنقولة من المغني بانه انتهى من اختيارها في غرة ربيع الاول سنة خمس عشرة وسبعمائة (٧١٥ هـ) .

ويعد هذا العرض الموجز عن النسخ المخطوطة لكتاب المغني لابن فلاح اليمني فاني اقدم شرحا مفصلا فيما يلي عن كل نسخة بما يزيل عنها الغموض ويترجم لها بصورة كافية .

١ - النسخة المخطوطة الاولى ، ورمزها " م "

مكانها : المكتبة الوطنية في المتحف البرطاني بلندن تحت رقم (٧٦٩٥) وقد حصلت على مكرو فليم لها وقمت بتكبيره على الورق ، كما توجد نسخة اخرى من الفليم في مركز البحث العلمي في جامعة ام القرى بمكة المكرمة .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

بلغت هذه النسخة المخطوطة ٢٦٧ مائتين وسبع وستين لوحة اى ورقة وكل ورقة تتكون من صفحتين " أ " و " ب " .

وتحتوى كل صفحة على ٢٥ خمسة وعشرين سطرا كل سطر يتكون من ١٣ ثلاث عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها وكاتبها ، وخطها :

نص الناسخ في آخر المخطوطة الى انه قد وقع الفراغ من نسخها في يوم الخميس حادى عشر صفر سنة السابع وسبعين وستمائة .

والناسخ كما ذكر هو بقوله : ((على يد العبد الضعيف عبد السلام بن عبد السميع غفر الله له ولوالديه ولصاحبه ولجميع المسلمين اهـ)) .

وخطها نسخ قديم مقروء يكثر فيه اهمال الحروف من التنقيط .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من منتصف البحث الرابع من بحوث الكلام عن الاسم من قوله :

((من وضعهما لان الاخبار عن اللفظ دون المدلول ، وانما تحصل المنافاة اذا اخبر عن اللفظ باعتبار مدلوله ... الخ)) .

وبهذا يبلغ السقط من أول هذه النسخة سبع لوحات تقريبا .

وتنتهي هذه النسخة بنهاية باب موانع االصرف وبه ينتهي - كما ذكر الناسخ - الجزء الاول من كتاب المغني ويتلوه في الجزء الثاني باب التوابع .

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - مافي هذه النسخة يمثل اكثر من نصف كتاب المغني .

ب - لم اعثر على بقية الكتاب من هذه النسخة .

جـ - وقد حصل في هذه النسخة سقط بلغ - في بعض الاماكن - ورقة تقريبا كما حصل خطأ في ترتيب بعض صفحات النسخة وقد اشرت الى كل ذلك في هامش التحقيق عند مواضعها . (١)

د - وقد اعتمدت على هذه النسخة في تحقيق ما تضمنته من مواضيع للمغني لامرين :

احدهما - انها اقدم نسخ المغني كتابة فقد رأينا انها نسخت سنة ٦٧٧ هـ وكان ذلك في حياة المؤلف قبل موته بسنة فانه توفي سنة ٦٨٠ هـ .

ثانيهما - انها اكمل النسخ من حيث عباراتها وسلامة الفاظها ومطابقتها لقواعد الخط العربي وقواعد العربية .

---

(١) انظر الاشارة الى النقص الذى بدأ من صفحة ٨٧ تعليق "٨" وينتهي في صفحة ٩٧ تعليق " ٩ " اما الخطأ في ترتيب بعض الصفحات فانظر في اللوحات ٣٧ الى لوحة ٤٨ من النسخة .

٢ - النسخة المخطوطة الثانية ، ورمزها " ت "

مكانها - مكتبة عاطف أفندى باستانبول في تركيا ، ورقمها (٢٦١٥) .

وقد قمت بالسفر والاطلاع على هذه النسخة ، وتصويرها على المكرو فليم ، وتكبيرها على الورق واودعت نسخة منه في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة

أوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

عدد اوراق هذه النسخة (٤٩٨) اربعمائة وثمانية وتسعون ورقة وكل ورقة تتكون من صفحتين " أ " و " ب " .

وفي كل صفحة ٢٩ تسعة وعشرون سطرا يضم كل سطر مايقرب من اربع عشرة كلمة .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم أجد على هذه النسخة تاريخا لنسخها الا انه يمكن القول بانها نسخت قبل القرن الثاني عشر هجرى حيث نجد عليها ختما باسم الحاج مصطفى عاطف افندى ينص على وقف هذه النسخة ويحمل تاريخ سنة ١١٥١ هجرية ويبدو ان عاطف افندى آخر من تملك هذه النسخة لان هناك تمليكات على الورقة الاولى وضع لبعضها تواريخ مطموسة وهي بالضرورة سابقة تاريخ عاطف افندى .

اما ناسخها فيبدو انه قام بنسخها اكثر من شخص لان الخط فيها من لوحة ١٨٠ - ب يختلف عنه من اولها الى لوحة ١٨٠ - أ .

وقد كتب على الورقة الاولى دعاء للحاج عمر بن موسى بن اغاجل التركماني المعروف بابن قلق وتحت هذا الدعاء كتب مايلي : ((كتبه الفقير امين الدين برطوبكي برحليل)) ويذكر معه ثلاثة اسماء آخر بعضها مطموس كله

وبعضها مطموس جزؤه ويحتمل ان يكون هؤلاء الاربعة هم كتاب هذه النسخة .

والخط نسخي مقروء مشكول في بعض الاحيان .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة المخطوطة لكتاب المغني من أول الكتاب بهذا النص :

((بسم الله الرحمن الرحيم - غفرانك اللهم - قال الشيخ الامام علامة الزمان حجة الاسلام شمس الائمة تقي الملة والحق والدين ناصر الاسلام والمسلمين منصور بن فلاح اليمني ادام الله بقاه واسبغ عليه نعماه ورضي عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين - : الحمد لله حق حمد نعمته والصلاة على نبي رحمته وعلى صحبه وعترته وبعد : . . . . الخ)) .

كما تنتهي النسخة بانتهاء الكتاب ونَصُّه كما يلي :-

((واما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة كقوله (يقضّي البازى إذا البازى كسر) فلا يحمل على الضرورة لوروده في التنزيل ، قال الله تعالى : ((وقد خاب من دساها)) وقال تعالى : ((ثم ذهب الى اهله يتمطى)) أصله يتمطط في احد الوجهين ، والله اعلم

قال المصنف لهذا الكتاب : وفرغ من تصنيفه وجمعه منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمنى عفا الله عنه في المحرم احد شهور سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية ، والحمد لله وحده)) اهـ .

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

آ - النسخة تضم بين دفتيها كتاب المغني كاملا سوى ما كان من سقط قليل اشرت اليه بهامش التحقيق في مواضعه ، وقد وُضِعَ في اولها فهرسة لعناوين ابواب الكتاب .

ب - لم أجد في هذه النسخة ما يدل على تقسيم الكتاب الى اجزاء وانما ذكرت فيها ابوابُ الكتابِ ومباحِثُه متصِلَةٌ دونَ فصل او تجزئة .

جـ - وفي هذه النسخة بعضُ التعليقات على الحاشية مع بعض التصويبات لبعض الاخطاء الموجودةِ في النَّص بخطوط مختلفة مما يدل على انها مقروءةٌ اكثر من مرة وقد أُشير الى بعض هذه القرآت على الورقة الاولى منها .

د - وهذه النسخة قريبة الى حدٍّ ما من نسخة برطانيا المتقدم ذكرها ولا يمكن الجزم بانها منقولة عنها . ولذلك اعتمدت هذه النسخة ثانية بعد نسخة برطانيا .

٣ - النسخة المخطوطة الثالثة ، ورمزها " ف "

مكانها : مكتبة شيخ الاسلام السيد فيض الله افندى باستانبول في تركيا ورقمها (٢٠٢١) وقد وفقني الله للسفر الى استانبول فاطلعت على هذه النسخة المخطوطة وصورتها على المكروفليم ، وقد قام مركز البحث العلمي بمكة المكرمة بتكبير الفليم على الورق ، كما اودعت نسخة من الفليم في المركز .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

اوراق هذه النسخة بلغت (٢٨٥) مائتين وخمسة وثمانين ورقة كل ورقة مكونة من صفحتين " أ " و " ب " وفي كل صفحة (٢٧) سبعة وعشرون سطرا وكل سطر اشتمل على (١٤) اربع عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم يدون في هذه النسخة المخطوطة تاريخ نسخها ولا اسم كاتبها الا انه يمكن القول بانها نسخت قبل القرن الثاني عشر الهجرى وذلك لانه قد وضع على الورقة الاولى خَتْمٌ هذا نَصُّهُ :

((وقف شيخ الاسلام السيد فيض الله افندى غفر الله له ولوالديه بشرط ان لا يخرج من المدرسة التي انشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢ هجرية)) .

وخطها نسخ مقروء دقيق الحروف .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من أول كتاب المغني وفيما يلي نص البداية :

((بسم الله الرحمن الرحيم ،عونك اللهم ،قال الشيخ الامام علامة الزمان حجة الاسلام شمس الائمة تقي الملة والحق والدين .... الخ)) وهي بداية مشابهة لنسخة عاطف افندى المتقدم ذكرها .

وتنتهي هذه النسخة في آخر باب التوابع في آخر بحث من بحوث العطف وهو بحثُ وَاوِ الثَّمانِيَةِ. بمعنى ان النسخة تقف عند بداية باب المبنيات واليك نص النهاية فيها :

((واما الاية الرابعة فتحتمل وجهين : احدهما - انه جيىء بها اشعارا بتمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم . والثاني - انه جيىء بها اشعارا بصحة قول من قاله ولذلك اتبعه بقوله : ((ما يعلمهم الا قليل ، واتبع القولين الاولين بقوله : ((رجما بالغيب)) وحذفها من الجملتين الاوليين حسن لان الجملة صفة للنكرة والاجود في الجملة اذا وقعت صفة عدم الواو بخلاف الجملة الحالية على ما تقدم في الحال .

والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد وآله اجمعين ، تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب .)) اهـ

رابعا - ملاحظات في نسخة فيض الله :

أ - قد يتبادر الى ذهن القارىء ان هذه النسخة تحتوى على كتاب المغني كله وذلك من خلال نص النهاية المذكور آنفا حيث لم ترد اشارة الى ان

للكتاب بقية ، وواقع الامر ان هذه النسخة غير كاملة وانها تشكل اكثر من نصف الكتاب واكثر مما اشتملت عليه نسخة برطانيا التي تنتهي مع بداية باب التوابع كما تقدم .

ب - يغلب على ظني ان هذه النسخة ماخوذة عن نسخة عاطف افندى لشدة تشابه النسختين . ولذلك جعلتها النسخة الثالثة في التحقيق .

جـ - لم يحصل في هذه النسخة ايضا تجزئة لكتاب المغني ، اذ لم نجد ما يشير الى انها تعد الجزء الاول من الكتاب .

د - كما لم تخل هذه النسخة من السقط الذى نبهت اليه في هامش التحقيق .

٤ - النسخة المخطوطة الرابعة ، ورمزها " ع "

مكانها : المجمع العلمي العراقي في بغداد وهي مصورة فيه بالميكروفليم تحت رقم ٤٣٤ علوم اللغة واصل المخطوطة في مكتبة السيد الكاشاني الخاصة في كربلاء وقد قمت بتصوير هذه النسخة على الورق في بغداد .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

بلغت هذه النسخة (١٠٥) مائة وخمس ورقات ، كل ورقة تضم صفحتين " أ " و " ب " . وكل صفحة تشتمل على (٢٧) سبعة وعشرين سطرا ويحتوى السطر على (٢٤) اربع وعشرين كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم يذكر كاتب هذه النسخة اسمه ولا تاريخ نسخها ، وكل مايمكن القول فيه هو ان نَسْخَهَا متأخرٌ عن النُّسَخِ التي سبق ذكرها ، ويتضح ذلك من اسلوب الخط .

اما خطها فهو نسخ واضح وجيد مقروء .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من اول كتاب المغني بالنص التالي : ((وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الامام السعيد العلامة افضل المتأخرين حجة الاسلام مقتدى الائمة تقي الملله والحق والدين منصور بن فلاح اليمني رضي الله عنه وارضاه وجعل الخلد الاعلى مأواه - : الحمد لله حق حمد نعمته ... الخ)) اهـ

ونهاية هذه النسخة تكون بانتهاء باب التمييز ، واليك نص النهاية : ((الخامس ان الحال تقدم على عاملها المتصرف عند البصريين ، وليس كذلك التمييز عند الاكثرين واما العامل الضعيف فيشتركان فيه وان كان في التمييز اغلب ، تم الجزء الاول من اجزاء كتاب المغني ويتلوه الجزء الثاني باب المستثنى م)) اهـ.

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - القدر الذى بين يديَّ من هذه النسخة يمثل اكثر من اربع الكتاب وقد ذكر الاستاذ ميخائيل عواد في كتابه الذى فهرس فيه قسما من مخطوطات المجمع العلمي العراقي - ان هذه النسخة تتكون من اربعة اجزاء في مكتبة الكاشاني الخاصة في كربلاء قام المجمع بتصوير الجزء الاول منها .

وقد سافرت الى كل من كربلاء والنجف لمتابعة بقية الاجزاء وللاطلاع عليها فلم افلح بشيء لان مكتبة الكاشاني - كما يبدو - لم يبق لها وجود بعد وفاته وقد سمعت ان ورثته قاموا بنقلها الى ايران منذ اكثر من نصف قرن والله اعلم بالصواب.

ب - ونرى ان كاتب هذه النسخة يصرح بان هذا القَدْرَ من كتاب المغني يشكل الجزء الاول وهو تصريح مختلف عما نصت عليه نسخة برطانيا المتقدم ذكرها فهذه النسخة تجزء كتاب المغني الى اربعة اجزاء ونسخة برطانيا تجزؤه جزئين مما يدل على ان التجزئة ليست منقولة عن المؤلف وانما هي من صنيع النَّسَّاخ .

جـ - وفي هذه النسخة اخطاءٌ متنوعةٌ منها الاملائية ومنها اللغوية ولم تخلُ أيضا من سقط فيها وقد نبهت على جميع ذلك في هامش التحقيق .

ويبدو لي ان كاتب هذه النسخة اما ان يكون غير عالم واما ان يكون غير عربي وذلك لما فيها من اخطاء وتأنيث للمذكر وتذكير للمؤنث .

د - وقد تكون هذه النسخة مأخوذة عن نسخة (ي) الاتي ذكرها ، فانها تضم الجزء الثالث والرابع من الكتاب .

هـ - النسخة المخطوطة الخامسة ، ورمزها " ي "

مكانها : مكتبة متحف توبكابي سراى باستانبول في تركيا تحت رقم (٢٢٥٥) صرف ونحو ، وهي منقولة من جامع احمد الثالث ، وقد يسير الله تعالى لي في سفرى الى تركيا تصويرها على الميكروفليم ثم تكبيرها على الورق .

أوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

اوراق هذه النسخة (٢٠٧) مائتان وسبع ورقات تتضمن كل ورقة صفحتين " أ " و " ب " وكل صفحة تضم (٢٧) سبعة وعشرين سطرا ، والسطر يحتوى على (٢٠) عشرين كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

كتب على اللوحة الاولى من هذه النسخة بعد ذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه مايلي :

((من كتب محمود بن محمد الساكناني سنة ٧٣٢ هـ اثنين وثلاثين وسبعمائة))

وبعد هذا كتب النص التالي : ((خط حسن جلبي محشي المطول رحمه الله من كتب العبد الذليل حسن بن محمد شاه القيارى)) .

ونوع الخط فيها نسخ مقروٌ مشكول في الغالب .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من اول باب المبنيات وهي بداية للجزء الثالث كما ذكر الناسخ واليك نص البداية : ((بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم ، باب المبنيات وينحصر مقصوده في مقدمة وسبعة ابواب .... الخ)) اهـ وينتهي الجزء الثالث من هذه النسخة في الورقة (١١٠) العاشرة بعد المائة في نهاية مباحث باب معرفة الخط واليك نص النهاية : ((وجمع ذلك ان يكون من فوق الحرف ما خلا التنوين فانه تابع للحركة . والله اعلم بالصواب تم المجلد الثالث من كتاب المغني في النحو ، والحمد لله حق حمده وصلى الله على خيرته من خليقته رسوله سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين)) اهـ

ثم يبدأ المجلد الرابع من اول باب الحروف من الورقة ١١١ الحادية عشرة بعد المائة ، ونص البداية هو : ((بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون والقوة باب الحروف التي تنصب بعدها الافعال المستقبلة وهي تسعة احرف .. الخ وينتهي الجزء الرابع بنهاية هذه النسخة وذلك نهاية كتاب المغني ونصه هو : ((فلا يحمل على الضرورة لوروده في التنزيل قال الله تعالى : ((وقد خاب من دساها)) وقال تعالى : ((ثم ذهب الى اهله يتمطى)) اصله يتمطط في احد الوجهين ، والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ، هذا آخر كتاب المغني في النحو تصنيف الشيخ الامام العلامة منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني تغمده الله تعالى برحمته واسكنه بحبوحة جنته بمحمد وآله وصحابته .

وفرغ من تصنيفه وجمعه أسير الذنوب والاوزار المحدثة بالليل والنهار منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع

المسلمين تقبله الله تعالى ونفع الخلق به ولا اخلى جامعه من ثواب تعبه انه مولى الخيرات ومنه تطلب الحسنات وكان ذلك في المحرم احدى شهور سنة اثنيـــــن وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية صلوات الله على صاحبها وسلامه وصلى اللـــه على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا .))

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - تمثل هذه النسخة نصف كتاب المغني الاخير تقريبا مجزئة الى جزئيـــن الثالث والرابع في مجلد واحد ولم اعثر على الجزئين الاول والثاني من هـــــذه النسخة وهما يمثلان النصف الاول لكتاب المغني .

ب - وهذه النسخة قريبة من زمن المؤلف وهي تأتي بالدرجة الثانية في القدم بعد نسخة برطانيا ، فقد رأينا انها دخلت في مكتبة محمود بن محمد الساكنانـــي سنة ٧٣٢ هـ وان المؤلف توفي سنة ٦٨٠ هـ فهي مكتوبة خلال نصف قرن بعـــد وفاة المؤلف .

٦- النسخة المخطوطة السادسة ، ورمزها " ض "

مكانها : جامعة الرياض سابقا " الملك سعود " حاليا في عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات تحت رقم (٤١٩٦) رقم الفن : (٨٨٦) وترتيب الكتاب في الفن رقم (١) .

وقد صورت على الميكروفليم في نفس المكتبة وقام مركز البحث بمكة المكرمة بكتبهيرها لي على الورق الحساس .

اوصافها :

اولا - الاوراق والسطور:

عدد اوراقها (٢٨٧) مئتان وسبع وثمانون ورقة وكل ورقة مكونة من صفحتين (أ و ب) وفي الصفحة الواحدة (٢٤) اربعة وعشرون سطرا يضم السطر (١٢) اثنتي عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، ومكانها ، وخطها

اما تاريخ النسخ فغير مدون في هذه النسخة ، والمرجح انه كان خلال القرن السابع هجرى واما الناسخ فقد كتب في آخر النسخة ثم طمس وكتب فوقه بخط مغاير احمد بن موسى بن سيد محمد البخارى .

والخط نسخ جيد مقروء مشكول .

ثالثا - بداية هذه النسخة ونهايتها :

بداية هذه النسخة بالنص التالي : ((بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر واعن ، باب الاسماء المتضمنة معنى الفعل لتعلقها به من جهة مشاركتها في الاشتقاق . . . الخ ونهايتها كانت بنهاية البحث الاول من باب معرفة الخط ونصه كما يلي : ((فلذلك يكتب الزنا اذا قصر باليا ، والشقا اذا قصر بالالف بدليل الشقوة وان كانت الفه . . تحت الشرح لمتن

الشافية من يد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله تعالى احمد بن موسى بن سيد محمد البخارى رحمة الله عليهم البارى غفر الله له ولوالديه)) اهـ

رابعا ـ الملاحظات من هذه النسخة :

أ ـ ان مجموع ماهذه النسخة يمثل الثلث من كتاب المغني ، ويتضح لنا من نص البداية المتقدم ذكره ان الناسخ جزّأ المغني ايضا واعتبر باب الاسماء المتضمنة معنى الفعل بداية لهذا الجزء .

كما يبدو لي ان الناسخ اراد ان يجعل هذا الجزء النصف الثاني للكتاب ولكنه لم يكمل نسخ الكتاب يتضح هذا من نص النهاية الذى نجده مبتورا ونجد بعد نص الكتاب كلمة " تمت الشرح لمتن الشافية . . . الخ " وهي بخط مغاير لخط النسخة ولا يخفى مافي هذه الكلمة من خطأ فليس الكتاب شرحا لشيء فضلا عن الشافية .

ب ـ والنسخة هذه ـ على ما فيها من نقص ـ قيمة لقدمها وحسن خطها وضبطها بالشكل .

أيمن الله يميني انني منذ هزئت يساري من يميني ما رفعت يميناي في علم الإعراب
كتابا مثل هذا الكتاب المنصب علما لصوب الصواب ما لاحظت عيني بهذا
الزمن في النحو تحريرا كمغني اليمني نظرت فيه فلاح لي من ابن فلاح ما نسبت
به بالإحلف أبا الفلاح أقسم بالله وآياته وبنيه العالي وما فيه
ان ابن فلاح حري بأن تكتب بالأنوار مغنيه رفقه الفقر الى ابن رشيد الورد
امام الحرمين ابو العباس محمد ابن داود رفقه الله اليد الطولى في النحو ووفقه
في الحق والنطق للإثبات والمحو

اعلم ان هذا الكتاب كواسر جميع الاعراب واستطلعت وردت عوارد الاكتساب
جمعت النقط نفايس المعاني من كنوز الافكار وانتخبت فرائد البيان من لجج الأبحر
والانهار

الورقة الاولى من نسخة المغني الخطيه في المتحف البرطاني برقم ٧٦٩٥ ورمزها في التحقيق (م)

وضعها لتدل على احوال عن النقط دون الدلول وانما تحصل المنافاة اذا اخبر عن النقط بوصف
باعتبار مدلوله واما الاضافة نحو غلام زيد وغلام امراة فلان مقصودها اما توفير المضاف
او تخصيصه او التعريف او تنصيصها اضافة حتى يكون حدا توفيريا او تخصيصيا اما الفعل
فلانه لا يتصور نسبة الى عين ما علم حتى يتحقق اضافته او الاضافة اليه فلا معنى للاضافة اليه
لانه لا يتصور له ملك ولا اختصاص وحكم الحرف انها كذلك اذ لا يتصور افتقاره عن متعلقه حتى
يتحقق اضافته او اضافة اليه ولا معنى للاضافة اليه لفظ العدم تصور الملك او الاختصاص
لانه لا يقبل فقد اضيفت الاوقات الى الافعال فالجواب عن الاول من وجوه احدها ان الملك انما
هو للاعيان والافعال مظروفاتها فصار وا اضافة الظروف الى مظروفاتها والثاني انها اضافة في اللفظ
الى الفعل في التقدير الى المصدر بدليل وصف الظروف بالمعرفة كقولك اتيتك يوم قدم زيد
الحاج او البارد واما عود من اضافة الى المصدر الى لفظ الفعل لان تعيين الزمن والعلم
انه لما كانت الافعال تقتضي طروق الزمان كان من اقتضائها حتى انه يحصل فيها لفظ الفعل اضيفت
الزمنة اليها لان لها اختصاصا بها الطالب لتحصل فيها حتى الاضافة كما حصلت فيها واما اضافتها الى
الجمل مع ان الاصل اضافتها الى المصدر الى الجملة نظرا الى ان الجملة قد تقع على الزمن
نحو متقدم الحاج قال الشاعر ما لسكر الخمر الا ريث ترسله ولا بلاطم عند الهيج الشوق وامالها
ظروف لكن لم يضف فيها الى الجملة الا حينئذ ولذلك قول الشاعر على حين عوتب وان راجعين
ورقة لمن شيب حتى شاب سود الذوائب وانما التعريف بالعلمية نحو زيد وعمرو او الاشارة
نحو هذا وذاك وهؤلاء اشارة نحو هذا وهذه فانما كان في الحواس لانه لا يتصور تعلق الفعل
لان وضعه التجريد المقتضي للحمل واما الموصول فانما كان موضوعا لاحضار مدلوله كان مساويا
معنى الفعل لاحضاره واما الحرف فانه يقدر بالجزء من متعلقه وجزء الشيء لا يتعلق به
فرعون للمنافاة الوصف فقابلته تخصيص الموصوف بمقابل عمومه لحكم على والتعلق للحرف لحكم
عليها فلا يصح وصفها ولما كونه عبارة عن شخص نحو رجل فانما كان في الحواس لان الذات
هي التي تحكم ظهورها للبصر واما رويا جعل الافعال موضع لرويه محلها التي قامت به لان التحصل
هو المشاهد عند الحضور والمحصور في الذهن عند الغيبة واما كونه مفعولا نحو ضربت فلانه
يحكم اسم خالد الحاكم عليه ضربا شديدا فانما كان في الحواس لان تعلق الفعل به اما
مثل انه الى فعل او فعل به او فعل فيه او فعل لاجله او فعل معه ولا يصح تعلق الفعل بالفعل

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في المتحف البرطاني برقم ٧٦٩٥ ورمزها في التحقيق (م)

الورقة الاولى من نسخة النص العثمانية في مكتبة عاطف افندي باستانبول برقم ٦٦١٥ ورمزها في التحقيق (ا)

SÜLEYMANİYE KÜTÜPHANESİ
MİKROFİLM VE FOTOKOPİ SERVİSİ

Mikrofilmi çekilen eserin
Bulunduğu numunesi
Varak sayısı
İsteyen şahıs veya
müessese

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في مكتبة عاطف افندى باستانبول برقم ٢٦١٥ ورمزها في التحقيق (ت)

بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم

قال شيخ الامام علامة الزمان حجة الاسلام غياث الائمة نقي الملة والحق والدين ناصر الاسلام والمسلمين منصور بن علي الحنفي ادام الله تعالى توفيقه واسبغ عليه نعماه ورضي عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين الحمد لله حق حمده ونعت والصلوة على نبيه رحمته وعلى صحبه وعترته وبعد فلما كان هذا العلم من اهم فروض الكفايات اذ هو آلة يتوصل بها الى معرفة كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم اللذين هما اساس الشريعة التي هي وسيلة الى السعادة الاخروية احببت التقرب الى الله جلت عظمته بوضع متوسط جامع لقواعد هذا العلم وفوائده من دقائق العربية مالا يوجد في كثير من المتوسطات وتنكب فيه عن كثرة الوجوه التي لا حاصل لها الا بكثرة ما يقضي للسآمة من عشرة اوجه وستة عشر وجها والتزمت ذلك وما تحفرت فيه على العلل النحوية وسميته تسهيلا بان الوقت كلما يصعب فيه من الابواب راجيا بتتميم به وجه صنيعه اياه الله مستطاعا وسميته مغنيا لان من يفهمه يستغني به عن مجلدات كثيرة وبالله العون والتوفيق وفصل الخوض فيما نقصده فلنقدم كلاما في حد الحد وما ورد من البحث على هذا العلم قال عليه رحم الله المبرد اصل من لسانه وقال عليه السلام اعربوا القرآن فان الله يحب ان يعرب اباته وقال عليه السلام جمال الرجل فصاحة لسانه وقال عليه السلام ان اهل الجنة في الجنة يتكلمون بالعربية من سابع المحالات وكان عمر رضي الله عنه اذا اصاب رجلا يلحن ضربه بالدرة وكاتب كاتب ابي موسى من ابو موسى كتب الى ابي موسى اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عنك وقيل لعمر ان لنا اماما يلحن فقال آخزوه وقال الشعبي واللحن في السمع كالجدري في الوجه فقال له رجل يا ابا سعيد فقال منعك كتب الله واتيتني ان تقول يا ابا سعيد وقال عبد الله بن المبارك مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت نلثيها الى ان تعلمت الفقه ونلثيها الى ان تعلم النحو وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بحرف من حرف وجحدوا نبوة عيسى بن مريم من غير اباء وتمرد فنطقوا فكفروا وقال عمر بن سلمة من طلب الحديث ولم يتعلم النحو فهو كالحمار ليس عليه خلاة ليس فيها شعير وقال بعضهم من فاته الادب لم يتفقه الحب وقيل بل هو فضله وافتخر عند الشعبي ابنا بفضله على اخيه الحسن وقيل على جليسه وبهذا يحمد الحديث الآتي وهو يتوجب الى الله تعالى وبسبب ذلك فاللغة العرب لما خلطه من

جاورهم من فرق اللغة كحمدان وحمير والازد وخولان من عرب اليمن لما دونها بنو حنيفة وفقه لهم وجندم وغسان لما جاورتهم النبط بمصر والنصارى بالشام وفرقة تغلب والنمر بن قاسط لما جاورتهم الروم وفرقة تميم وعبد القيس لما جاورتهم فارس وفرقة بكر بن وائل وبعض ما جاورتهم النبط وفرقة طيئ لما جاورتهم الروم بالشام والامر بكشف حقائق الالفاظ الجارية في النصوص النحوية وهي ست اللفظ والقول والعلم والكلمة والكلام وهي بحسب الوضع الاصلي واللغة في حد الاسم واما في اصطلاحهم فنحدها اما على حدة فاما اللفظ فحد الصوت تقصد على الخرج وذلك يتحقق بالعقلاء لاختصاصهم بمخارج الحروف وبشعل المهمل والمستعمل لاشتراكهما في الحقيقة وهي الحروف الملفوظ بها وانما سميت الحروف الفاظا لانها تحدث بسبب رمي النفس المعدود من قعر الجوف الجاري من داخل الى جهة معهودة على الكيف والاقدات واجراء النفس اذا لفظ به عن رسمي الشفتين من الفم وهو ما كيف ما دارت بقصارى فيه وفي قول على الله عنه كنوز وفي ظهورهم من تعبير عن جهة التجمع بالتفاعل والتحرك وبهذا فضل عن اللفظ واختصاصه بالمستعمل ويطلق على المفرد والمركب ويمكن حده بحد يعم حقيقة المفرد والمركب لاشتمال كل واحد منهما على قصد الافادة بالاشتراك من غير غيره لاحد هذا ليس عن الآخر فيه اللفظ الدال على معنى فصاعدا الموضوع فقط وانما قيل سيبويه وانما بحكي بعد القول ما كان كلاما فقد انه لم يقصد بذلك حصر القول في المفرد بذلك اختصاص الحكاية بالمركب دون المفرد وذكر اللفظ العام والمراد به الكافي وذكر كثير من استعمال نحو فالصحيح انه اسم جنس واحده كلمة وبسبب بجمع تكسير لعدم تغير نظم الواحد فيه وشبهه شبه ونظم وبهذا يتبين ما سيجيء جمع مؤدة ودرة وان الغالب عليها الاجتماع والتفرق طارئ وشبه شبه فيه المفيد وغير المفيد لاشتمال كل واحد منهما بفصل غير فصل الآخر وانما حده من غير غيره بالحد هذا ليس عن الآخر فيقال بهذا اللفظ الموضوع لا احاد وبشرط ان يكون من كلمتين اخرجت احدا واللام اعم من العلم بالنسبة الى غير الافادة والعلم اعم بالنسبة الى المركب فان قيل اذا كان الكلام اسم جنس للانواع الثلثة واللغة ايضا جنس لما في النوع بينهما فلم فرق بينهما ان اللغة يطلق على المفرد والمركب والكلام لا يطلق الا على المجموع وانما اللغة فتقول عن سيبويه انها لا تطلق على اقل من انها عبارة عن وضعه واضع فعلى هذا كل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ولفظة اهل الحجاز فعله ولغة تميم فعل وبحمل قياس تخفيف فعل فعلى وحدها على قول من قال المؤد اللفظ بكلمة واحدة اللفظ المؤد الدال على معنى وضعا وقد خرج باللفظ الخط والاشارة والعقد وبالبنية اللغة علم منها القصد باللفظ وذكر اللفظ دون الصوت لان اللفظ جنس قريب بالنسبة الى الصوت وطريقة الحد التام ان يورد بالجنس الاقرب لانه اول على حقيقة المحدود وهذا في حد حقيقة

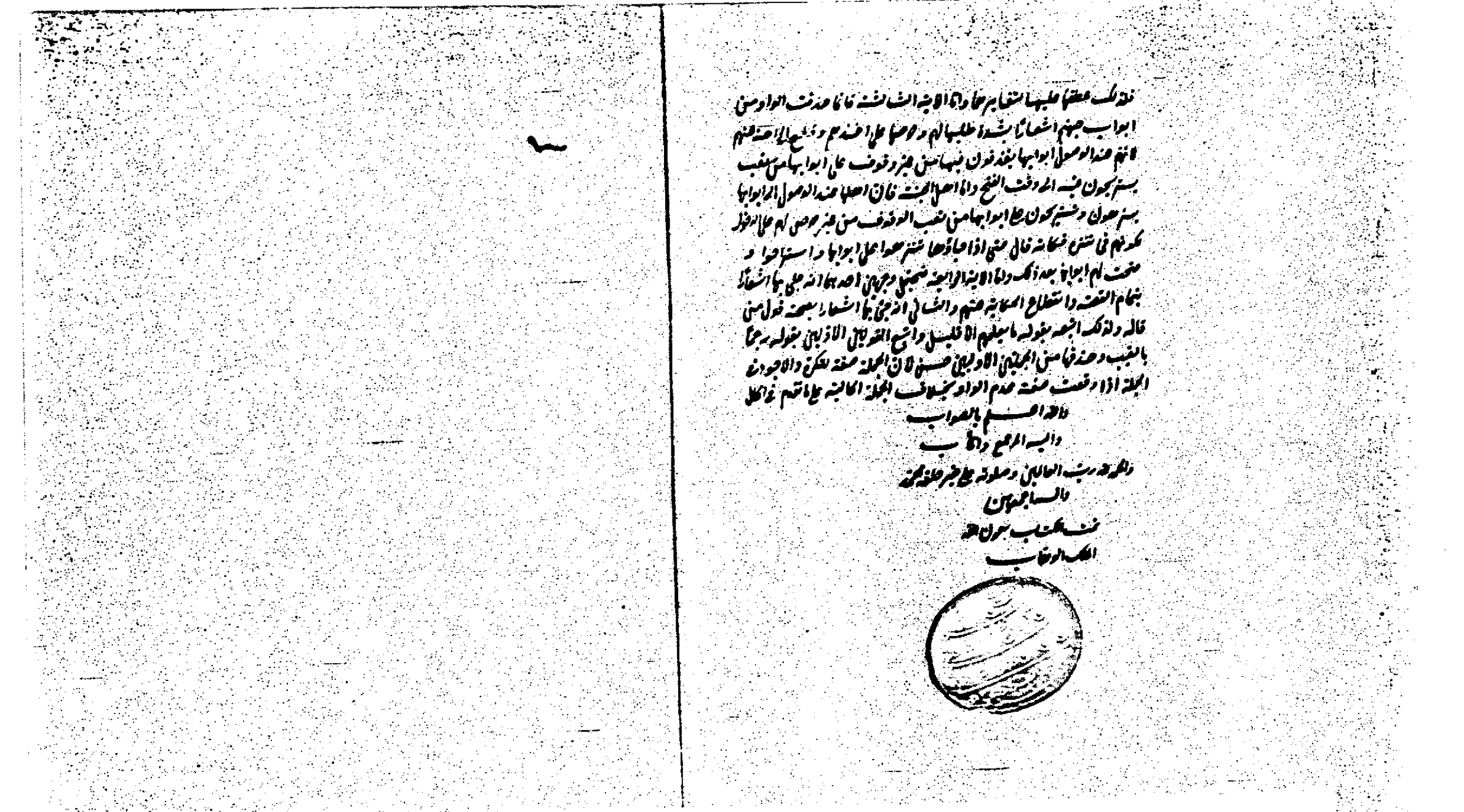

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في مكتبة فيض‌الله باستانبول برقم ٢٠٢١ ورمزها في التحقيق (ف)

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام الصدر العلامة افضل المتأخرين حجة الاسلام مقتدى الانام [illegible] رحمه الله
الحمد لله [illegible] والصلوة على نبيه محمد وعلى صحبه وعترته وبعد فلما كان هذا العلم من اقوى الاسباب اذ
هو آلة يتوصل بها الى معرفة كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم اللذين بهما استنباط احكام الشريعة التي هي وسيلة الى النجاة
[illegible] هذا العلم [illegible] من الشروح فضلا
عن المتوسطات [illegible] بعض المسائل [illegible] ستة عشر وجها واكثر من ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible] هذا العلم [illegible]
[illegible] القرآن [illegible]
[illegible] سائر اللغات [illegible]
[illegible]
[illegible] ابو سعيد [illegible] ابن المبارك [illegible]
[illegible] النحو والادب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] لغة حمير [illegible]
[illegible] لغة تغلب [illegible] الشام [illegible]
[illegible] كشف عن الالفاظ [illegible]
[illegible] والكلمة والكلام [illegible]
[illegible] الحروف [illegible]
[illegible]
[illegible]
المفرد والمركب [illegible]

[illegible] القول في المفرد [illegible] المركب دون المفرد وذكر اللفظ [illegible]
واما الكلم [illegible] الواحد [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
اسم جنس للانواع الثلاثة والكلمة [illegible] الفرق بين الجنسين [illegible] الكلمة تطلق على النوع الواحد واما الكلم [illegible]
الا على جميع الانواع واما الكلمة [illegible] كل
[illegible] اهل الحجاز [illegible] بني تميم [illegible] اللفظ الدال على معنى
[illegible] اللفظ [illegible] الاشارة والعقد والنصبة [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] بالجنس الاقرب [illegible] الدال على معنى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اللفظ المشترك [illegible]
[illegible] اللفظ مشتركا [illegible]
[illegible] المعنى المركب [illegible]
[illegible]
[illegible] الوضع [illegible]
[illegible] اللفظ المفرد الدال على معنى [illegible]
في اصل الوضع كلمات [illegible]
[illegible] المركب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الكثيرة فيقولون قال فلان [illegible] فلان شاعر والكلمة في اصطلاح النحويين جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف [illegible]

الورقة الاولى من نسخة المتن المخطوطة في المجمع العلمي العراقي رقم [illegible] ورمزها في التحقيق (ع)

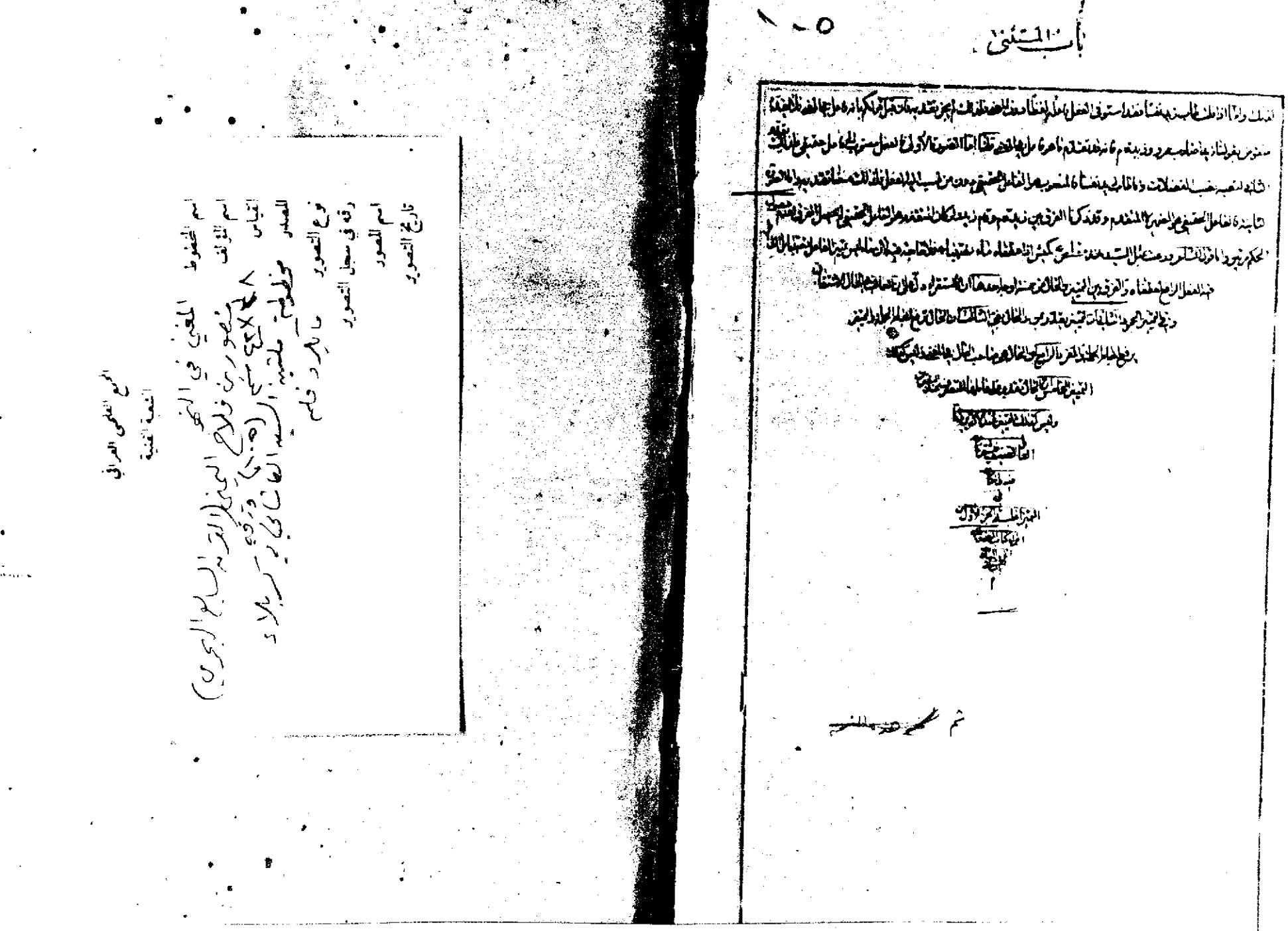

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في المجمع العلمي العراقي برقم ٤٣٤ ورمزها في التحقيق ((ع))

بسم الله الرحمن الرحيم
باب الحروف التي تنصب بعدها الأفعال المستقبلة

الورقة الاولى من نسخة المغني الخطية في متحف توبكابي سراي باستانبول برقم ٢٢٥٥ ورمزها في التحقيق ((ى))

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في متحف توبكابي سراى باستانبول برقم ٢٢٥٥ ورمزها في التحقيق (ى)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم

باب الاسماء المتضمنة معنى الفعل

لتعلقها به من جهة مشاركتها له في الاشتقاق وان فيها حروفه وهي مبانيه وانما الخصوص في مبانيه لانها لا تخلوا اما ان تكون اسما للحدث او لا الاول المصدر والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لمن قام به الفعل من غير زياده بمعنى الحدوث او لا الاول اسم الفاعل والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لمن وقع عليه الفعل او لا الاول اسم المفعول والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لمن قام به الفعل من غير زياده على معنى الثبوت او لا الاول الصفة المشبهة والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لمن قام به الفعل على جهة الزياده او لا الاول افعل التفضيل والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لزمان فعل فيه الفعل او لمكانه الاول اسم الزمان والثاني لا تخلوا اما ان تكون اسما لمكان فعل فيه الفعل او اسما لما يستعان به في ذلك الفعل الاول اسم المكان والثاني اسم الآله فهذه الاسماء التي هي الثمانيه معنى الفعل اما لانها اصله وهو المصدر او لانها تشارك الفعل في الاشتقاق من المصدر لهذه المعاني وقد علم بهذا التقسيم حد كل واحد منها وقد تقدم ذكر المصدر منها في المنصوبات فلنذكر اسم الفاعل لانه تلو الفعل بالنسبه الى شبه الفعل ونحصر مقصوده في ثمانية ابحاث

البحث الاول

في صيغه وسبب عمله وابن يعمل الثاني في اعماله مثنى ومجموعا الثالث في اعمال ما تضمن منه معنى المبالغه البحث الاول اما صيغه فنحو ضارب وقائم ومدحرج ومعلم ومقاتل ومستدحرج ومتكلم ومساس ومنطلق ومقدم ومحمر ومحمار ومستخرج ومحنوش ومحرنطم ومحبنطئ ومحرنجم واما سبب عمله فانه فارع الفعل المضارع من جهة اوجه اجريا به على حركاته وسكونه وكونه على عدد حروفه والثاني ان المضارع لما اعرب لمشابهته الاسم

اجري عمل اسم الفاعل لمشابهته للمضارع طلبا للمفاعله والثالث انه يدخله علامة التثنيه والجمع نحو ضاربان وضاربون كما يدخلان الفعل نحو يضربان ويضربون وان اختلفا حكما والرابع انهما مشتركان في دخول لام التوكيد عليهما في خبر ان نحو انه لضارب زيدا ان الفاعل مشترك بين الحال والاستقبال كما ان المضارع مشترك بينهما على قول من قال بالاشتراك واذا تقرر سبب عمله فاعلم انه على حسب فعله في التعدي واللزوم لانه يتناول الفعل في الاصل الماخوذ منه فما على حسبه في اللزوم والتعدي واما بعمل عند البصريين بشرطين احدهما ان يكون للحال او الاستقبال خلافا للكسائي فانه اجاز عمله اذا كان لما مضى حجة البصريين ان الاصل في كل ما اجري مجرى الفعل ان لا يعمل اسم الفاعل مستغنيا عن الماضي اذ لا بد في كل شيء منها واذا استغنى عنه بسبب العمل استغنى عنه العمل بحجه الكلي السماع والقياس اما السماع فقوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فان جاعل الليل لما مضى وقد نصب سكنا والشمس والقمر وقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه نصب ذراعيه بباسط وقول العرب هذا معطي زيد درهما امس وهذا مانع زيدا امس وسئلنا القاسم فعل هذا الضارب زيدا امس فانه جعلها هنا افعالا والجواب عن الآية الاولى ان فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا يحتملان الحال لحدوثها كل يوم وعلى تقدير تسليم كونهما للماضي فان سكنا والشمس والقمر منصوبه بفعل دل عليه جاعل اي جعله سكنا وجعل الشمس والقمر حسبانا جمعا بينه وبين ما ذكر لما منع عمله لعدم مشابهته للفعل واذا احتملها ما ذكرنا ضعف التمسك به لبطلان الشبه من الثانيه انها حكايه حال ما مضى بتصديرها بالتعبير عن ذلك الفعل حال وقوعه حتى كان ذلك الزمان حاضر وهذا باب واسع كقوله تعالى فعقروا الناقه عتوا عن امر ربهم وجاسوا خلال الديار وجاء بالنبيين وهذا من عدوه وهذا الثاني

جامعة الرياض
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
المخطوطات المصورة
المكتبة جامعة الرياض رقم المخطوط ٤١٩٦
عنوان المخطوط المغني في النحو
اسم المؤلف منصور بن فلاح بن محمد ... ٦٨٠ هـ
تاريخ النسخ واسم الناسخ القرن السابع الهجري تقديرا
عدد الأوراق ٤٨٧ ورقة
المقياس ٢٤ × ١٦ سم
ملاحظات نسخة جيدة، تاريخ النسخ مطموس عليه وأضيف بعد تصوير، أحمد بن يوسف بن سعيد محمد البخاري
تاريخ تصوير ٢٦/ ... /١٤٢٢ هـ

آخر النسخة

الورقة الاخيرة من نسخة المغني الخطية في جامعة الرياض برقم ٤١٩٦ ورمزها في التحقيق ((ض))

الفصل الثالث

آراء ابن فلاح ومذهبه النحوى

وفيه مبحثان :

المبحث الاول - آراؤه ، وترجيحاته

المبحث الثاني - مذهبه النحـــوى

المبحـــث الأول

آراؤه - وترجيحاتـــــه

كلمـــة :

وجدت ابن فلاح بعد رحلتي معه في كتابه المغني فارس ميدان لا يقهر ورجل علم أمين ، ذا فكر متين ونظر بعيد .

وقد تَجَلَّتْ شخصيتُه في كتابه هذا حين دَوَّنَ آراءَه التي انفرد بها وبَيَّنَ ترجيحاته في الآراء المسبوق بها فليس ابنُ فلاح بالناقلِ لِمَا قِيلَ فَحَسْبُ بل هو الناقد البصير والحُرُّ في التفكير لا يتهيبُ أَنْ يَرُدَّ على اشهر مسألة لا يراها أَوعلى عَلَمٍ بارزٍ من الأَعْلَام إِذَا كانَ يخالفه ولا يرى رَأيَهُ وذلك بالدليل والبراهـــــن .(١)

ومن هنا كان لِزَامًا عَلَيَّ وأَنا أدرُسُ كتابَهُ المغني أن أُبْرِزَ معالـــم افكاره التي انفرد بها والتي ارتضاها بالتصحيح أو الترجيح الى جانب ما رفضه بالرد والانكار والتضعيف ، وذلك في سبعة مطالب ذاكرا فـــي اول المطلب آراءه التي انفرد بها ولم أَجد من قال بها قبله ثم اذكـــر ترجيحاته لما سبق به من آراء . وهي :

المطلب الاول - السماع والقياس وموقف ابن فلاح منهما .

المطلب الثاني - موقفه من العلـــه .

المطلب الثالث - موقفه من العامـــل .

المطلب الرابع - آراؤه وترجيحاته في الاعراب .

---

(١) انظر ماذكرناه في عدم تعصبه في المبحث الثاني صفحة ١٩٨
وانظر مثلا مخالفته لسيبويه في ٩٦٣ - ٩٦٤ ومخالفته للاخفش ٩٢٨ - ٩٢٩ ومخالفته للكسائي والفراء: ٩١٥ - ٩١٧ .

المطلب الخامس - آراؤه وترجيحاته في الأبنية

المطلب السادس - آراؤه وترجيحاته في الادوات .

المطلب السابع - آراؤه وترجيحاته في التراكيب .

وأُنَبِّهُ هُنَا إلى أَنَّ ما أَذكُرُهُ من نماذج وأمثلة في هذه المطالب انما هو مجرد بيان موجز لها يوضح الفكرة دون الاطالة في الكلام عنها ، لأن الكلام عنها جاء مفصلا كُلٌّ في موضعه من المغني وسأُحِيلُ القارىء الى أرقام الصفحات في الهامش ليُرْجَعَ إِلَيْهَا بالتفصيل .

المطلب الاول

السماع والقياس وموقف ابن فلاح منهما

كلمة في السماع والقياس :

شاع على السنة النحاة وانتشر في كتبهم كلمتا " السماع والقياس " وهما وان كانتا كلمتين الا انهما تمثلان مبدأين مهمين في مجال الدراسات النحوية، فعليهما يقوم تقعيدُ قَواعِدِه وبهما يَتَحَدَّدُ اتِّجاهُ النَّحوى ومذهَبُهُ .

وقضية السماع والقياس النحوى قضيةٌ مترامية الأَطراف لا يلم بها بحث مستقل أو بحثانِ فضلا عن موجز ضم عديدا من المواضيع فقد تكلم فيهما العلماء كلاما طويلا . ويكفيني في هذه العجالة أَنْ أُسَجِّلَ بايجاز ما المقصودُ من السماع والقياس ؟ وما هي الاتجاهات التي سلكها العلماء حيال هذين المبدأين،ومن ثَمَّ أَتَعَرَّفُ اتجاه ابن فلاح وموقفِهِ منهما من خلال آرائه التي سَطَّرَها في كتابه المغني فأقولُ :

(١)

إِنَّ المقصود بالسماع : ما ورد من الكلام العربي الذى يحتج به نثرا ونظما .

(٢)

وان المقصود بالقياس : حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه .

وللعلماء فيهما اتجاهان :

١. اتجاه البصريين : فانهم تشددوا في العدد المسموع الذى تُبنَى عليه القواعدُ ويصح القياس عليه ولا بد من كثرة مسموعةٍ عندهم .

٢. اتجاه الكوفيين : فانهم ذهبوا الى جواز بناء القاعدة على المسموع الواحد والقياسِ عليه دونَ نظر الى قِلَّةٍ أَوكَثْرَةٍ . (٣)

---

(١) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٤٢

(٢) الاقتراح للسيوطي : ٩٤

(٣) اللغة بين القديم والحديث : ٥٠ - ٥١

ويدخل في السماع ثلاثة انواع من المسموع وهـي :

١- القرآن الكريم وما فيه من القراءآت .

٢- الحديث النبوى بشروطه التي اعتمدها العلماء .

٣- كلام العرب المنثور والمنظوم .

اما القرآن الكريم :-

فانه مما لا شك فيه أتـــه أوثق مصدر تناقلته الاجيال بعيداً عن التحريف ومبرّأً من تغيير النقلة وعبث الوضّاعين وهوأعلى ما يحتج به للقواعد لانه كلام الله الـذى نزل محفوظا يحمل من الفصاحة اعلاها ومن البلاغة منتهاها لذا كان مبعثَ اجماع الامة وعلمائِها على صحة الاحتجاج به للقواعد النحوية .

وأما القراءات القرآنية :

فهي ذات وجوه متعددة ، لان منها القراءة المتواترة ومنها القراءة الاحادية ومنها القراءة الشاذة . وقد كانت القراءة بانواعها منطلق خلاف بين النحاة في صحة الاحتجاج بها للقواعد النحوية .

فمن العلماء من أَخَذَ ببعض هذه القراءآت مستشهدا بها لاثبات قاعدة نحوية أو صرفية وتَحَفَّظَ في قبولِ بعضها الاخر منها . مما دعا هؤلاء النحاة الى ان يحكموا على بعض القرآت المعتبرة بالشذوذ او الضَّعْفِ او يتوجهوا اليها بالتأويل والتقدير لتسلم لهم القواعد التي بنوا عليها مذهبهم ، ويمتثل هذا الاتجاه في معظم نحاة البصرة وبعض من تابعهم . (١)

وهناك فريق من العلماء اخذوا بوجوه القرآت كلها محتجين بها للقواعد النحوية

---

(١) انظر: سيبويه والقرآن للانصارى : ٦-٧ القرآن واثره في الدراسات القرآنية : ١٢٤

دون تفريق بين المتواتر منها وبين غيره ويتمثل هذا الاتجاه في معظم نحاة الكوفة (١)
هذا ملخص الاتجاهات نحو كتاب الله الكريم والقراآت التي تناقلهـــا العلمـــاء في بعض آياتـــه والامثلة على اتجاه الفريقين كثيرة ليس المقام صالحا لذكرهـــــا .

وَأَمَّا الحديثُ النَّبَوِيُّ :-

فهو الثاني بعد كلام الله تعالى في فصاحته وبلاغته ، لانه صادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى ارسله الله من أبلغ قبائل العرب واحسنهم بيانـــا فهو افصح من نطق بالضاد ، وكلامه في اعلى مراتب الفصاحة والبلاغة بعد كتـاب الله ، وبناء على هذا كان من الواجب ان يَأْتِيَ الحديثُ النبوى في المرتبة الثانية بعد كلام الله في صحة الاحتجاج به لقواعد النحو والصرف . غير ان الذى حدث كانَ على العكس من هذا فقد وجدنا احتجاجَ النُّحَاةِ الأُوَلِيْنَ به قليلا جدا . ومـا ذكروه في مصنفاتهم لا يتجاوز العشرات .

وقد بقي الامر هكذا حتى جاء بعض المتأخرين من النحاة امثال ابن مالـــك فاكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوى واعتمدوه اعتمادا كُلِّيا في تصحيح القواعـد النحوية مالم يدخله طعن في الرواية من وَضْعٍ او كَذِبٍ على رسول الله صلى اللـه عليه وسلم . (٢)

وقد كان الاحتجاج بالحديث مدعاة للاختلاف بين العلماء واصبح قضيـــــة شغلت الباحثين منذ القرن السابع الهجرى ، ولعل اشهر من اثار القضية وطرحها على بساط البحث والنقاش هو ابو الحسن بن الضائع ت ٦٨٦ هـ وتلميـــــذه

---

(١) انظر المصادر السابقة

(٢) انظر مقدمة كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتـــورة خديجة الحديثي : ٥ - ١٦ .

ابو حيان ت ٧٤٥ هـ (١) وبقي الامر مدار بحث لدى العلماء ، فكتبوا فيه فصولا ومباحث وصنفوا فيه كتبا ذاكرين فيها أنواعَ الحديث وموقفَ العلماءِ من الاحتجاج بها من المتقدمين والمتأخرين ودليلَ كُلِّ فريق وما الى ذلك من المسائل المتعلقة بهذه القضية ، وقد توصَّلَتْ الدكتورةُ خديجة الحديثي في كتابها موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف الى ان مذاهب النحاة المتأخرين في الاحتجاج بالحديث تنوعت الى ثلاثة مذاهب وهي : (٢)

المذهب الاول - المانعون مطلقا كابن الضائع ت ٦٨٦ هـ وابي حيان ت ٧٤٥ هـ .

المذهب الثاني - المجوزون مطلقا وعلى راسهم ابن مالك ت ٦٧٢ هـ .

المذهب الثالث - المتوسطون بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا فاجازوا الاحتجاج بالحديث الذى عني فيه بنقل الفاظه وسلامة سنده وصحة متنه . وساذكر فيما بعد موقف ابن فلاح من هذه المذاهب .

واما كلام العرب شعرا ونثرا :

فالمراد به الكلام العربي في عصور الاحتجاج .

وقد ظلت هذه العصور موضوعَ بحثٍ ومناقشة دار بين العلماء فمنهم من يذهب الى ان الاحتجاج لا يكون الا في كلام العصر الجاهلي والاسلامي الاول ومنهم من قسم الشعراء الى طبقات احتج ببعضها ورفض الاحتجاج ببعضها الاخر . (٣)

حتى اصدر فيها مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارا جاء فيه : إنَّ العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الامصار الى نهاية القرن الثاني الهجرى ، واهل البدو من جزيرة العرب الى آخر القرن الرابع الهجرى . (٤)

---

(١) المصدر السابق : ١٥ - ١٦

(٢) انظره في صفحه ٢٠ - ٢٥ .

(٣) خزانة الادب للبغدادى : ١/ ٣ ، المولَّدُ بعد الاسلام لحلمي خليل : ١٩٨ .

(٤) مجلة المجمع : ١/ ٢٠٢ ، اللغةُ والنحو بين القديم والحديث : ٢٤

ثم بعد هذا العرض الموجز لقضية السماع والقياس انتقل الى الحديث عن موقف ابن فلاح منهما وذلك في مسألتين الاولى في السماع والثانية في القياس .

المسألة الاولى - موقفه من السماع

اولا - موقفه من القرآن الكريم :

لم يخالف ابنُ فَلاحٍ غَيرَهُ من النحاةِ الذين سبقوه في كثرة الاحتجاج بآيات القرآن الكريم وفي الاعتداد بها واعتمادها مصدراً أَولِيّاً في الاحتجاج بها والاستشهاد بها وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان ، فان اجماع الامة قائم على ان كلام الله أفصح الكلام وأبلغه على الاطلاق ، وأحفظه من التغيير والتبديل . لذا نجد ابنَ فلاح قد ذكر حشدا ضخما من الايات القرآنية حتى إِنَّهُ لم يكد يترك سورة من سور القرآن الا واستشهد ولو بآية منها على أَقل تقدير ، موافقا في اختياره لغةَ التنزيل جاعلا اللغاتِ الاخرى في المرتبة الثانية . كما اختار الحاق نون الوقاية في ليتني وعدم الحاقها في لعلي ، وكما صرح بان اللغة الفصيحة في نون المثني كسرها وفي نون الجمع فتحها ونقل لغتان أُخْرَيانِ عَدَّهما في المرتبة الثانية .(١) (٢)

ثانيا - موقفه من القراآت القرآنية :

ان لابن فلاح موقفا متميزا من القراآت فهو يوافق البصريين من زاويةٍ ويوافق الكوفيين من زاوية أخرى ، اما موافقته للكوفيين فانه يتلقى جميعَ القراآتِ بالقبولِ حَتَّى القراءآتِ الشَّاذَّةِ منها فلم يُبْطِلْ قراءَةً ولم يطعَنْ فِيْهَا ، ثم إِنَّه يزدَادُ تمسكا بها اذا كانت قراءَةً سبعيةً .

اما موافقته للبصريين فلانه لا يحتج لقاعدةٍ نحوية بالقراءَةِ التي تخالف ما تعارفَ عليه النحاةُ من القواعدِ التي وضعوها بناءً على ما استقر عندهم من قَراءَةٍ أُخرى مُؤَيَّدَةً بكلامِ العربِ ولو كانت تلك القراءَةُ سبعيَّةً فهو يخالف الكوفيين

---

(١) المغني : ٩١٨

(٢) المغني : ٣٦٤ - ٣٦٦

من هذه الناحية وَلأَجْلِ أَنْ لا يَرفُضَ القِراءَةَ ولا يَطْعَنَ فيها يتلَمَّسُ لها التأويلَ حتى يُخْرِجَها عن ظاهرها الذى يخالفُ صريحَ القاعِدَةِ .

إذاً فموقفُ ابن فلاح قبولُ القراآتِ عموماً فما وافقَ منها قواعدَ النَّحوِ فهو المطلوبُ في تأييد كلام العرب واثبات القاعدة ، وَما خالفَ منها ظاهرَ القاعِدَةِ النحوية تلمس لها الحَلَّ بالتأويل والتقدير حتى تكونَ موافِقَةً لتلك القاعدة ، والامثلة على ذلك كثيرة وقد عملت فهرسا خاصا بالقراآت الواردة عند ابن فلاح في مغنيه وفيما يلي أمثلة منها .

١ - مثال قبوله القراءة السبعية الموافقة للقاعدة النحوية :

قوله تعالى :« لِيس البِرَّ أن تولوا وجوهكم » (١)

قرأ حمزة وحفص بنصب " البر " وقرأ الباقون بالرفع وقد استشهد ابن فلاح بقراءة النصب على جواز تقديم خبر ليس على اسمها اتفاقا . (٢)

٢ - ومثال قبوله القراءة السبعيةَ وغيرها مُوَجِّهاً كُلَّ قراءةٍ بتوجيه .

قوله تعالى : " فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج " (٣) .

قرأ اكثر السبعة بفتح الثلاثةِ على أنها اسماءُ لا النافية للجنس وفي الحج خبرها .

وقرأ ابن كثير ابو عمرو برفع الثلاثة على ان لا غير عاملة .

وقرأ يزيد بن القعقاع ومجاهد برفع الاولين على إلغاء لا وبفتح الجدال على اعمالها . (٤)

٣ - ومثال اخذه بالقراءة السبعية مع اخضاعها للتأويل .

قوله تعالى : " اما يبلغن عندك الكبر أحدهما او كلاهما " (٥) قرأ حمزة والكسائي بامالة الف كلاهما ، والقراءة حجة للسيرافي القائل بان أصلَ الف كلا ياء ، ولان ابن فلاح يذهب مذهب سيبويه القائل بان أصله الواو ويؤول هذه القراءة بان

---

(١) سورة البقرة آية : ١٧٧

(٢) المغني : ٨٢٢

(٣) سورة البقرة : ١٩٧

(٤) انظر المغني : ١٠٣٧ - ١٠٥٨

(٥) سورة الاسراء آية : ٢٣

امالة الالف لاجل الكسرة على الكاف لا لِأَنَّ أصلَ الفِهَا يَاءٌ . (١)

٤ - ومثال أخذه بالقراءة غير السبعية وتأويلها :

قوله تعالى : " وَفَوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيْمٌ " (٢) قرأها ابن مسعود وفوق كل ذى عالم باسم الفاعل ، ولا نَ ابن فلاح قرر أَنَّ ذا بمعنى صاحب ويلزمُ الاضافةَ إلى الجنس فَقد أَوَّلَ هذه القراءةَ بتأويلاتٍ حتى لا تخرج عما تقرر فهو يذكر احتمال كون عَالِمٍ مصدراً مثل الباطل والفالج وعلى ذلك تكون بمنزلة قراءة الجمهور، ويحتمل زيادة ذى ويحتمل ان يكون من اضافة المسمى الى اسمه أى : وفوق كل شخص عالم عليم . (٣)

٥ - ومثال احتجاجه بالقراءة الشاذة :

قوله تعالى : " تبت يدا أبو لهب " (٤) باجراء الحركاتِ مقدرةً في اعراب الاسماء الستة مع بقائها بالواو مطلقا . (٥)

وقوله تعالى : " واليه يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ " (٦) بنصب المفعول مع بناء الفعل للمجهول وقد وجهها ابن فلاح بان القائم مقام الفاعل ضمير يعود على الغيب المتقدم في الاية ونصب الامر بفعل الخافض اى : واليه يُرْجَعُ الغيبُ في الأَمرِ كُلِّهِ . (٧)

ثالثا - موقفه من الحديث النبوى :

سبق ان ذكرنا ان مذاهب المتأخرين كانت ثلاثةً في قضية الاحتجاج بالحديث وهي المنعُ مطلقا والتجويزُ مطلقا والتوسطُ بينهما .

واذا ما رجعنا الى ابن فلاح وجدناه في المغني واحدا من المتاخرين الذاهبين الى تجويز الاحتجاج بالحديث مطلقا والاكثار منه والاعتداد به مصدرا في اثبات القاعدة النحوية .

---

(١) المغني : ٤٩ - ٥٠
(٢) سورة يوسف آية : ٧٦
(٣) المغني : ٢٧١
(٤) سورة المسد آية : ١
(٥) المغني : ٣٠٠
(٦) سورة هود : ١٢٣
(٧) المغنـي : ٥٥٠

بل انه زاد على من سبقه من العلماء المجوزين للاحتجاج به مطلقا كالسهيلي ت (٥٨١) هـ وابن خَرُوف ت (٦٠٩) هـ وابن يعيش ت (٦٤٣) هـ وابن الحاجب ت (٦٤٦) هـ ـ زاد على هؤلاء الاحتجاجَ بكلامِ الصحابةِ وَعَدَّهُ في القُوَّةِ بمثابة الحديث. ثم انه استشهد باحاديث لم يشاركه أحدٌ ممن سبقه في الاستشهاد بها فيما عَلِمْتُ والراجعُ الى كتابه المغني يجد ذلك واضحا ، واليك بعضَ الامثلة على الاحتجاج بالاحاديث وأقوال الصحابة رضي الله عنهم .

١- من الصيغ الملحقةِ بجمعِ المذكر بالواوِ والنونِ صيغةُ " أُبَيْنُونَ " .

ودليل ذلك قوله عليه السلام لاغَيْلَمَةِ بني عبد المطلب : أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرةَ العقبة حتى تطلع الشمس .(١)

٢- كل ما تصرف من افعال النواسخ - كان واخواتها - يعمل عملها من مضارع أو أمر او نهي او اسم فاعل وحكمهُ حكمها واستدلَّ ابنُ فلاح على مجيء الأمرِ من كانَ بقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك : " كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ " .(٢)

٣ - اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنثِ جازَ اثباتُ تاء التأنيث في الفعل وحذفُها .

وفي الحديث قوله عليه الصلاة والسلام " حرمت عليكم الخمرة " (٣)

ومن الاحتجاج باقوال الصحابة

١- يجوز وقوع المبتدأ نكرة اذا أَفادت معنى العموم .

ومنه قول عمر رضى الله عنه " تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِن جَرَادَةٍ " (٤)

٢- تستعمل الاسماء الستة بالواو مطلقا وحينئذ يكون الاعراب مقدرا على حرف العلة

ومنه ما كتبه الامامُ عَلِيٌّ في بعضِ الشروط : " كتبه عَلِيٌّ بنُ أَبُو طَالِبٍ "(٥)

---

(١) المغني : ٣٩٦
(٢) المغني : ٧٩٠
(٣) المغني : ٤٧٨
(٤) المغني : ٥٩٦
(٥) المغني : ٣٠٠

٣ - واذا جعلت النونُ حرفَ إعراب لزمت قبلها الياءُ قياسا على غسلين وبُلغين ومنه قول عائشة رض الله عنها للامام عَلِيّ يومَ الجَمَلِ : " بلغت من البُلغِيْـــن " (١)

٤ - تأتي إنَّ المشددةُ بمعنى نَعَمْ

ومنه قول عبد الله بن الزُبَيْر للاعرابي الذى قال له لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني اليك فقال ابنُ الزُّبير: إنَّ وراكِبَها أي : نَعَمْ وراكبها . (٢)

رابعا - موقفه من كلام العرب المنثور والمنظوم :

أ - القبائل العربية

ذكر ابن فلاح في مقدمه المغني ان السبب الباعث الى وضع علم النحو هـــو فسادُ لغة بعض القبائل العربيه بسبب مجاورتهم غَيْرَهُمْ من غير العرب ثُمَّ عَـدَّدَ تلك القَبائِلَ ومُجاوِرِيْهِمْ . (٣)

وحين نمضي مع ابن فلاح وهو يحتج للقواعد النحويه نجده قد اكثر مـــن الاستشهاد باقوال العرب مصرحا بلغات بعض القبائل التي لم تفسد لغتها ولم تختلط بغيرها من الاعاجم حتى بقيت لغتها عربيه خالصه كلغة بالحارث بن كعب ، ولغه بني تميم ، ولغه اهل الحجاز بما فيهم قريش ، ولغة بنـــي سليم ، ولغة هذيل وغيرهم .

وقد وجدته يذكر كلام المُوَلَّدِيْنَ في الرد على المبرد الذى جوز اضافة " ذو " - بمعنى صاحب - الى المضمر ، فان ابن فلاح ساق امثلة أُضيفت فيهـــا " ذو " الى المضمر ليوجهها بالتأويل فقال : " و من كلام المُوَلَّدِينَ اللهم صَلِّ على مُحَمَّدٍ وَذَوِيْهِ وحُكِيَ عَنْ العَرَبِ : فُلانٌ عَزِيْزٌ فِي ذَويه " اهـ . (٤) وكـــان قد ساق قبل ذلك امثلة أُخرى . فذكره لهذا النص بين اقوال العرب وتأويلـه

---

(١) المغني : ٣٠٨
(٢) المغني : ٨٨٢
(٣) المغني : ١٠ - ١٢
(٤) المغني : ٢٧٩

يَدُلُّ على اعتداده بكلام طائفةٍ من المُوَلَّدِينَ الذين ذهبَ جمهورُ العلماءِ إلى عدم الاحتجاجِ بكلامهم .

ويُعَدُّ ابنُ فلاح من المكثرين في الاحتجاج باقوال العرب حِكَماً وأَمْثالاً كما هو واضح في كتابه المغني وبهذا يكون مسايرا للبصريين في انه لا يَبْني قاعدةً إلاّ على ما كثر سماعه، غير انه يتجاوزهم في احترام القليل المسموع وتوجيهه بما يوافق القاعدةَ في اغلب الاحيان دون الحكم عليه بالشذوذ او الضعف .

ب - الشعر والشعراء

اكثرَ ابنُ فلاحٍ من الاستشهاد بشعر الشعراء المتقدمين من جاهليين واسلاميين (١)
ممن اتُفِقَ على صحة الاحتجاج بشعرهم ثم يمضي مستشهدا بشعر الشعراء المختلَفِ في صحة الاحتجاج بشعرهم كالاخطل وجرير والفرزدق .

كما انه تجاوز هذه الطبقةَ إلى شعراءِ القرن الثالث والرابع الهجريين فقد استشهد بشعر ابي تمام (ت ٢٣١ هـ) (٢) وشعرِ ابي الطيب المتنبي (ت ٣٥٤ هـ) (٣) .

قد يحكم على بعض المسموعات بالشذوذ او الضَّعْفِ :

على الرغم من ان ابن فلاح كان متجها الى احترام المسموع وعدمِ الطعن فيه محاولا تأويل القليل منه الذى يخالف الكثير المسموع على الرغم من كل ذلك فانه حَكَمَ في مَسَائِلَ محدودةٍ على بعض ما سُمِعَ نادراً بالشذوذ او الضعف واليك امثلة عن ذلك :

أ - من القواعد ان اللام تُرَدُّ في تثنيةِ الاسمِ الذى حُذِفَ لامُهُ ، فَلأَفْصَحُ أَنْ يقالَ :

---

(١) الخزانة للبغدادى : ١/ ٤ .
(٢) المغني : ٦٠٨ ـ ٦١٣ .
(٣) المغني : ٨٥٤ ـ ١٢١٧ .

أبوانِ وأخوان وحَموانِ قياسا على عودهِ في الاضافة نحو أبوكَ وأخوكَ وقد حكم ابنُ فلاح على اللغة التي لا تَرُدُّ اللامَ وتقولُ : أبانِ وأخان وحمان - بانَّها لُغَةٌ ضَعِيفَـــــةٌ. (١)

ب - ومن ذلك ما شاع من أنَّ سَواء من الاسماء التي لا تثني لان معناها يدل على التثنية ، وقد رَوىٰ أبو زيد الانصاري تثنيتها على سَوا آنِ وجمعها على أسواءٍ واستدل بقول الشاعر : لَيْسَ الرِّجَالُ وَإِنْ قِيسُوا بِأَسْوَاءِ ، غَيْرَ أَنَّ ابنَ فلاحٍ حكمَ على ما حكـاه أبو زيدٍ بِأَنَّه شَاذٌّ . (٢)

---

(١) المغني : ٣٢٣

(٢) المغني : ٣١٥

المسألة الثانية - موقفه من القياس

اسلفتُ القولَ في تعريف القياس وبيان اتجاه البصريين والكوفيين فيه .

اما موقف ابن فلاح منه فقد وجدتُه لا يختلفُ عمَّا اتَّجَهَ اليه البصريون من تشددهم في العدد المسموع الذى يصح القياس عليه وان المقيس ينبغي ان يطابق المقيس عليه ليتناسب القياسُ مع السماعِ ، الا انه لا يُهملُ القليلَ من المسموعِ بل يتأوله بما يجعله مقاسا على الكثير المسموع. وفيما يلي بعض النماذج التي تبين اتجاه ابن فلاح في القياس .

١ - قياسه على الكثير دون القليل :

مثال ذلك :

وردت الفاظٌ مقصورةٌ مثناة تثنيةً تخالفُ قاعدةَ تثنيه المقصور مثل مِذْرَوانِ بقلبِ ألفِ المقصور الزائدةِ على ثلاثةِ أحرفٍ واواً والقياسُ مِذْرِيَانِ بقلبها ياءً فَمَذْرَوَانِ لا يقاسُ عَلَيْهِ وهو شاذٌّ عند ابن فلاح . (١)

ومن ذلك :

وردت الفاظٌ مجموعةٌ على صيغ مثلَ صيغةِ جمع المذكر السالمِ مثلُ سِنِينَ وقِلِينَ وبِرِينَ وكِرِينَ وقد قال عنها ابن فلاح : ((وهذا يتوقف على السماع لا مجالَ للقياسِ فيه وعلَّةُ جمعه استحسانيةٌ لا وجوبيةٌ بدليلِ أنَّهم لم يقولوا في دَمٍ دَمُونَ ولا في شَمْسٍ شَمسون)) . (٢)

٢ - اشترط في القياس مناسبه المقيس للمسموع :

قالت العرب : ((أَرْهَفَ شَفرتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِبَةٌ)) .

---

(١) المغني : ٣٢٩

(٢) المغني : ٤٠١ - ٤٠٢

قال ابن فلاح : ((ويقاسُ عليهِ قَعَدَ كأنَّه سلطانٌ دونَ غيره فلا يقال : قَعَدَ كاتباً لعدم مناسبته للمسموع)) (١) .

٣ - يَرُدُّ القياسَ إذا خالفَ المسموعَ

يرى ابنُ فلاح انه اذا ادى قياسٌ الى خِلاف ما سُمِعَ تُرِكَ ذلكَ القياسُ التزاما بما سُمِعَ ومن ذلك ما اذا أدَّى القياسُ الى وقوع ياءٍ قَبلها ضمةٌ قُلِبت الضمةُ كسرةً والتحق بالمنقوص مثال ذلك : أظْبِيٌ جمع ظبي كأفلس جمع فلس. فالباء في الجمع مضمومة هذا هو القياس لكنه أدى الى وقوع ياء قبلها ضمة وذلك يخالف المسموع لذا يترك هذا القياسُ بقلب الضمة كسرة والحاق أظب بالمنقوص وهكذا أدْلٍ بضم اللام جمع دَلْوٍ فقد ادى قياس جمعه الى وقوع واو قبلها ضمة ولم يسمع ذلك إلا في الاسماء الستة لذا يترك هذا القياس بقلب الضمة كسرة والحاق الكلمة بالمنقوص . (٢)

ومن امثله دفعه القياسَ بالنَّصِ المسموعِ :

ما يراه من أن اللغة الفصيحة تثنيةُ العضو الذى في الجسم منه شيء واحد بلفظ الجمع لورودها في التنزيل قال تعالى : ((فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)) (٣) ، أما اتيانه بلفظِ التثنيةِ فهي لغة وافقت القياسَ إلاَّ أنَّها لغةٌ ثانيةٌ غيرُ فصيحةٍ . (٤)

ومن ذلك قياسُ الكوفيين تجويزهم ضَمَّ ما قبلَ الواوِ وكسرَ ما قبل الياءِ في الاسم المقصور اذا جمع على الاسم المنقوص ، وقد دفع ابن فلاح قياسهم هذا بقوله تعالى : ((وانتم الأعلَونَ)) (٥) فانه قد جاء ما قبل الواو مفتوحا ليدل على الالف المحذوفة . (٦)

(١) المغني : ٧٥٠
(٢) المغني : ٢٢٧
(٣) سوره التحريم آية : ٤
(٤) المغني : ٣٣٧ - ٣٣٩ .
(٥) سوره آل عمران آيه : ١٣٩ .
(٦) المغني : ٣٨٤

٤ - يقدم القياسَ على السَّماع النَّادر

مثال ذلك : أَنَّ كِلَا وَكِلْتَا يُضَافَانِ الى التثنيه الصناعِيَّةِ المعهودةِ وما ورد من اضافتهما الى مفرد فمحمول على ضرورة الشعر ولا يجوز في اختيارِ الكلام كما قال الشاعر:

كلا السيف والساق الذى ضربت به ×× × على دهش القاه يا بثن صاحبه

فانه اضاف كلا الى السيف وهو اسم مفرد . (١)

٥ - اذا لم يرد سماعٌ في المسالةِ فان القياسَ هو الدليل الذى يحتج به ابن فلاح وهي ظاهرةٌ تكثر في كتابه المغني .

كما ذكر أَنَّ المحذوفَ من مَقولٍ عينُ الكلمةِ عند الاخفشِ وَ واوُ المفعولِ عند سيبويهِ لانَّه الزائدُ . إلا أَنَّ ابنَ فلاح يرى ان القياس مع مذهبِ الاخفشِ لان عينَ الكلمة يُعَدُّ من أُصولِ الكلمةِ فهي مطلوبةٌ وَإِنْ كانت محذوفةً وأَمَّا واوُ المفعولِ فانه زائدٌ قدلا يدُلُّ دليل على حذفه . (٢)

٦- إِذَا قَلَّ الاستعمالُ قَوِيَ القياسُ واذا كَثُرَ الاستعمَالُ شَذَّ القياسُ

فقد نقل ابن فلاح في تثنية خُصية وَأَلِيَةٍ لغتين :

إِحداهما - حذفُ التاء وهي اكثر استعمالاً وشاذةٌ قياسا .

ثانيتهما - اثبات التاء وهي القياس . (٣)

وفي كِلَا وكِلتَا المضافتين الى مضمر مَنقل في اعرابهما لغتَين :

إِحداهما - هي الاقلُّ استعمالا والأَقوى قياسا ثبوت الالف مطلقا مع تقدير الاعراب .

ثانيتهما - هي الكثيرةُ استعمالا المخالفة للقياس قلب الفهما في حال النصب والجر . (٤)

---

(١) المغني : ٢٤٦

(٢) المغني : ٢٢٦

(٣) المغني : ٣٢١

(٤) المغني : ٢٥٣ - ٢٥٤

خلاصـــة موقف ابن فلاح من السماع والقياس :

بَعدَ هذا العرض المفصل ظهرَ أنَّه قد وَسَّعَ دائرةَ الاستشهادِ وانطلقَ به إلى ناحيةٍ فسيحةٍ متحررا من القيودِ التي وقف عندها كثيرٌ من المتقدمين. ويتلخص اتجاهُهُ في النِّقاطِ التاليةِ :

١- احترامُ المسموعِ احتراماً مطلقا .

٢- تقديمه كلامَ الله في الاحتجاج على غيره تقديما مطلقا .

٣ - أَخذُه بالقراآتِ القرآنيةِ موجِّهاً منها ما خالفَ القَواعِدَ .

٤ - صحةُ الاستشهادِ بالحديث النبوى وأقوالِ الصحابـــةِ .

٥ - احتجاجه باقوالِ العربِ الشعرية والنثرية متجاوزا في ذلك الى كلام بعض المولَّدِينَ وبعضِ شعراءِ القرنِ الثالثِ والرَّابعِ .

٦- قَد يحملُ المسموعَ النَّادِرَ على الضرورةِ او الشذوذ او الضَّعْفِ .

٧- اخذه بالقياسِ على الكثيرِ المسموعِ دونَ القليلِ .

٨- دفعه القياسَ اذا كان يخالفُ المسموع المعتَمَدَ وبخاصةٍ اذا كانَ من كتاب الله تعالى .

٩- تقديمه القياسَ على السَّماعِ النادر .

١٠- اعتماده القياسَ دليلاً يحتج به اذا انعدم السماع .

المطلب الثاني

العلة عند ابن فلاح

قضية العلة لها اتصال وثيق بالقياس ، وهي قضية لازمت النحو منذ نشأته واحتلت حيزاً في الدراسات النحوية فشغلت الباحثين المتقدمين والمتأخرين ، ولست بصدد الحديث عن موضوع التعليل فلذلك مباحثه التي أفردت له وذكر فيها نشأة العلة واول من علل النحو ومن ألف فيه عبر عديد من القرون ومناهج العلماء في التعليل واقسام العلة وما الى ذلك من أمور متعلقة بها . (١)

وتكفي الاشارة هنا الى ان العلة كانت عند سيبويه ومن عاصره مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الطابع الفلسفي وكانت مقتصرة على العلل الاوائل ممزوجة مع مسائل النحو دون تمييز لها على انها علل مستقلة ولذلك أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه (٢) ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى أفردت للعلة كتبا خاصة فألف قطرب ت ٢٠٦ هـ كتاب العلل في النحو ومن بعده المازني ت ٢٤٨ هـ الف علل النحو ثم استمر البحث في العلة متزايدا حتى دخل القرن الرابع الهجري الذي خضعت فيه العلة لتاثير العلوم العقلية من منطق وفلسفة وتطورت العلة الى ان كانت النزعة المنطقية تغلب عليها ، ثم تعددت العلل الاوائل الى الثواني والثوالث وما يليها ولعل أبرز من ألف في هذا القرن ووصل كتابه الينا هو ابو القاسم الزجاجي

---

(١) انظر مثلا مقدمه الايضاح في علل النحو للزجاجي وانظر ترجمة عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي في نزهة الالباء : ٢٣ وانظر كتاب النحو العربي - العلة النحوية للدكتور مازن المبارك وانظر اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن : ١٤٣ - ١٩٦ .

(٢) كقوله : ((ليس في الاسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين)) انظر الكتاب : ١٤/١ وكقوله في رفع المثنى ونصبه : ((تكون في الرفع الفا ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . . .الخ)) الكتاب ١٧/١ .

ت ٣٥٨ هـ في كتابه الايضاح في علل النحو وهكذا اخذت العلةُ طريقها في النمو خلال القرون المتأخرة فانتشرت في المصنفات النحوية وتنافس من خلالها النحـــــاة المتأخرون .

ثم يأتي ابن فلاح ويطالعنا في مقدمة كتابه المغني بالنص التالي : ((واعتمدت فيه على العلل القويه))(١) ، واذا ما تصفحنا الكتابَ وجدناه مليئا بالتعليلات حتى لم يكد يترك قضيةً الا واتى لها بتعليل او تعليلين لِمَا يرى فِيهَا من قُوَّةٍ توصوله الى الحكم فـــي المسألة. وقد طَرح ابنُ فلاح العلَّةَ باساليبَ متعددةٍ وفيما يلي نماذج منها :

١ - ذَكَرَ الكلامَ وخَصَّهُ بابحاثٍ خمسةٍ : حقيقتِهِ، وحَدِّه ، وهَل هو مخصوصٌ بالمفيـــد أَمْ لَا ؟ وَلِمَ اختُصَّ بالمفيدِ؟ وهل هو مُصَدَّرٌ أَمْ اسمُ مَصْدَرٍ ؟ ثم يتكلمُ عن كل بحث بالتفصيل ، وحينَ يصلُ الى البحث الرابع وهو : ((لِمَ اختُصَّ الكلامُ بالمفيـدِ ؟)) يقول : ((واما البحث الرابع فانما اختُصَّ بالمفيدِ لاربعة اوجه)) اهـ ثم يشرع في عـدِّها علةً علةً .(٢)

٢ - ونمضي مع ابن فلاح الى لون آخر من ألوان التعليل في ذكر الخواص التي يعـرف بها الاسمُ، فانه بعد ان يذكر لها تعريفـا عَامًّا ويعددها تعدادا مختصـــرا يقول : ((ولنذكر امثلتها بعللها اما حروف الجر نحو : ((من زيد الى عمرو فانما كانت من الخواص لوجهين : احدهما ...))(٣) الى آخره وهكذا يمضي في ذكر كل خاصه ومثالها وعلة كونها من خواص الاسم .

٣ - وفي تقسيم الاسم المعرب الى مفرد ومثنى ومجموع يقول : ((والمفرد الاصـــل لسبقه ولاعرابه بالحركات التي هي اصل في الاعراب))(٤) اهـ فتراه يذكر التعليـل مباشراً للحكم دون تقسيم او عدد كما مر من الامثله السابقه .

---

(١) المغني : ٢
(٢) انظر المغني صفحه : ٢٨
(٣) انظر المغني صفحه : ٦١ ومابعدها .
(٤) انظر المغني صفحه : ٢١٧ وما بعدها وانظر : ٢١٩

٤- ومن انواع العلل عند ابن فلاح انه يذكر الاسباب التي ادت بالنحويين الى تقديم الكلام في بعض ابواب النحو على بعض كما ذكر علة من يقدمُ الكلامَ عن باب الاعراب على باب المعرب ثم يذكر ايضا علة المخالفين لهذا الترتيب . (١)

٥ - ثم نجد ابن فلاح يذكر بحوثا كاملة قائمة على ذكر الاسباب والعلل ففي ذات الموضوع المتقدم يعقد بحثا يقول فيه : ((والبحث الثاني في السبب الموجب للاعراب)) . (٢)

٦ - واذا كان هناك اكثر من قول في حكم معين و صَحَّحَ أَحَدَ تلك الاقوالِ فانه يعلل ما يصححه مقارَناً احيانا بحكم آخر .

فنجده مثلا - يصحح ان الالفَ والتاءَ علامةُ الجمعِ والتأنيثِ معاً في جمع التأنيث ثم يعلل ذلك بزيادتهما معا للدلالة عليهما فاشتركا فيهما ... الخ ثم يذكر الاقوال الاخرى في الالف والتاء ثم يرجع فيعلل ما صححه مقارنا بحكم آخر فيقول : ((فان قيل : تغريما على الاصح - لم كان لهذا الجمع حرفان ولجمع المذكر حرف واحد . ولم اختاروا الالف والتاء لهذا الجمع ، قلنا لان ههنا معنيين فرعيين الجمعِ والتأنيثِ ... الخ . (٣)

٧ - ويُعَلِّلُ العلَّةَ احيانا أمرا قاطعا فيذكرُها بطرق الحصر كما يقول في اسباب اعراب جمع المؤنث السالم بالحركات ما نصه : ((وانما اعرب بالحركات دون الحروف لانه اشبه جمع التكسير لكونه لمن يعقل ولما لا يعقل فاعرب كاعرابه)) اهـ (٤)

والمغني مليء بمثل هذه التعليلات باساليبَ متنوعةٍ واشكالٍ مختلفةٍ لذا اكتفى بما ذكرته من امثلة لان من يرجع الى نص المغني يجد فيه ذلك واضحا جليا .

---

(١) انظر المغني صفحه : ١٦٣
(٢) انظر المغني صفحه : ١٦٩
(٣) المغني صفحه : ٤١٦ - ٤١٧
(٤) المغني صفحه : ٤١٨

المطلب الثالث

موقفه من العامل

قضية العامل النحوى قضية تحسب من قضايا النحو المهمة البارزة ومشكلة من مشاكله التي ثار حولها الجدل والنقاش منذ ان ثار ابن مضاء الاندلسي المتوفي سنة ٥٩٢ هـ على النحاة وخالفهم في أمور منها قضية العامل في كتابه الرد على النحاة وحتى عصرنا الحاضر .

وليس المقام هنا صالحا لبسط البحث في قضية العامل فان ذلك يقتضي اكثر من بحث في اكثر من مجلد لانها فكرة ولدت في القرن السادس الهجرى - هذا ان لم ناخذ بالمذهب القائل بان ابن مضاء مسبوق الى ذلك - ثم نمت الفكرة وترعرعت في احضان تسعة قرون من الزمن ما بين مثبتٍ لها او جاحدٍ وجودَها وحسبي ان أُشير بصورة موجزة مبسطة الى منشأ الخلاف في قضية العامل لأُثْبِتَ موقفَ ابن فلاح من هذه القضية .

فأقول : لقد ثبت عند جميع النحاه ان الحركات الاعرابية أثرٌ لمؤثِرٍ أوجدها في آخر الكلمة وهذا أمر متفَقٌ عليه ولا خلافَ فيهِ ، وانما نشأ الخلاف بين النحاة في تحديد ذلك المؤثِرِ الموجِدِ لهذهِ الحركاتِ ، فذهب ابنُ مضاء ومن تابعه الى انه المتكلمُ الذى يتصرف في الكلماتِ ويضع الحركاتِ كما يرى ويشاء ، وذهب الكثرة الغالبة من العلماء الى ان المؤثِرَ هو غيرُ المتكلِّمِ وانه عاملٌ لفظي او غير لفظي يجلبُ الاثرَ في آخر الكلمة بناءً على اختلاف التعبيرات ووجوه الكلام فرفعُ آخرِ الكلمةِ او نصبُه او جرُّه او جزمُه بعامل لفظي ظاهرٍ او مقدرٍ او معنوىٍّ ثم إنَّ العاملَ عندهم يكون قويّاً او اصيلا كالفعل مثلا وضعيفا كالحروف المشبهة بالفعل مثلا .

وبعد هذا العرض الموجز انتقل الى ابن فلاح لاجد عنده القولَ بالعامل واثباتَ التاثيرِ لغير المتكلِمِ أجدُ ذلك فكرةً مستحكمةً ناضجةً لديه فما من باب من ابواب النحو التي تأخذُ طابعا معينا في الاعرابِ الا واثبتَ أنَّ لِلعاملِ اثراً في جلب ذلك الاعراب

وبهذا يؤثرُ ابنُ فلاحٍ تمسكه بفكرةِ العاملِ على القول بالغائِه واسنادِ التاثيرِ الى المتكلم وفيما يلي بعضُ الامثلة على ذلك :

١- صنَّفَ ابنُ فلاحٍ الحروفَ الى مجموعات بحسب وضعها وفوائدها ومن ذلك الحروف العاملة وعرفها بانها كُلُّ حرف اختُصَّ بشيءٍ ولم يتنزل منزلةَ الجزءِ منه ، ثم يقسم الحرف العامل الى بسيط كالباءِ والى مركب ثنائي كمِنْ وإلى ثلاثي كعَلَىٰ وإلى رباعي كحتى والى خماسي مثل لَكِنَّ . (١)

٢- ومن مظاهر اعتداده بالعامل حكمُهُ على الافعالِ الخمسةِ بانها معربة وسبب اعرابها ان العامل يؤثر فيها باقتطاعِ آخرها مع بعض العواملِ وثبوتِه مع بعض ثم يثبت ان الجازمَ هو الذى يحذفُ الاخير كما ان الناصب هو الذى يحذف النون . (٢)

٣ - ثم ان ابن فلاح قسم العامل الى ملفوظ به والى مقدر ثم نص على انه هو المؤثر في المعرب اسماً او فعلا ، وان الرفع ناب عن ضمةٍ حدثتْ بعاملٍ وان النصب ناب عن فتحة حدثت بعامل وان الجر ناب عن كسرة حدثت بعامل . (٣) (٤)

٤ - وقد اثبت ابنُ فلاح وجودَ العامل المعنوى ومن ذلك استدلاله على اشتراك الرفع والنصب في الاسماء والافعال باشتراكِ العاملِ المؤثر فيهما وهو ان عاملَ المضارع المرفوع معنوىٌّ عند البصريين بوقوعه موقع الاسم وعاملُ المبتدأ معنوىٌ وهو الابتداء . (٥)

٥ - ثم انه اعتمد العامل اصلا في التركيب وركنا مهما يتقوم به المعنى المقتضي للاعرب كما نص على ذلك في بيان رافع الفاعل . (٦)

وهكذا يمضي ابن فلاح مثبتا فكرة العامل مبينا دوره الايجابي في فهم المعنى وسلامة التراكيب ، ومقررا تقسيمه الى لفظي ومقدر والى معنوى والى قوى وضعيف . (٧)

---

(١) انظر المغني : ١٥٢
(٢) المغني : ١٢٦ - ١٢٧
(٣) " : ١٧٢
(٤) " : ١٤١
(٥) المغني : ٤٠٢
(٦) المغني : ٤٥٤
(٧) المغني : ٣٠٥ـ ٥٨٢ـ ١٠٣٥ـ ١٠٥٧

المطلب الرابـــع

آراؤه وترجيحاتـــه في الاعـــراب

اولا - آراؤه

تعريفُ المعرَب

اختارَ ابنُ فلاح حَدّاً للمعرب لم أره لغيره من النحاة وهو :

ان المعربَ ذو التركيبِ الجُمَلِيِّ الذى لم يُشبه المبنـــــيّ .

ثم انه بيَّنَ سبب اختياره لهذا الحد بانه يتعرض لذكر سبب الاعراب وهو التركيب فان المعرب لا يستحق الاعراب الا بالتركيب. وقد يكونُ هذا الحَدُّ قريبا من حَـــدِّ ابن الحاجب في الكافيه . (١)

تقدير الكسره على الف المقصور الممنوع من الصرف

مذهب الجمهور أنَّ الحركاتِ الثلاث تُقَدَّرُ في الاسم المقصور اذا كان مما ينصرفُ فان كان مما لا ينصرفُ فتقدر الضمةُ والفتحةُ اصالةً في النصب ونائبةً عن الكسره في الجـــر وهو قَوِيٌّ عند ابن فلاح قياسا على حالةِ الظهور مثل حبلى .

ولكنه يَرى انه يمكن تقديرُ الكسرةِ ، لان حمل الجَرِّ على النصبِ يظهرُ في الملفـــــوظ لئلا يلتبس بالمبنيات أوبالاضافة الى ياء المتكلم وأمّا المقدر فلاحاجة الى الحمل فيـــه لعدم العلة المقتضية للحمل .وقد يكون هذا مما انفرد به ابن فلاح ونقله عنـــــه السيوطي في الهمع والشيخ يس العلمي والصبان . (٢)

اعراب كلا وكلتا مضافتين الى المضمر بالالف مطلقا

يرى ابن فلاح ان كلا وكلتا اذا اضيفتا الى مضمر مثل جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ففي اعرابهما لغتان .

---

(١) المغني : ١٧٥ ، شرح الكافيه للرضي : ١٦/١

(٢) المغني : ٢٤٢ - الهمع للسيوطي : ٥٣/١ ، حاشيه يس : ٨٩/١
حاشيه الصبان : ١٠٠/١

احداهما - ثبوت الالف مطلقا وتقدير الاعراب . وهذه اللغه قليله في الاستعمال قويه في القياس لان المقصور لا يتغير باضافته الى المضمر، وهذا مما انفرد به ابن فلاح ونقله عنه الرضي . (١)

والثانيه - قلب الالف ياء في الجر والنصب وهي اللغة الكثيرة في الاستعمال المخالفة للقياس كما يقول ابن فلاح . (٢)

ثانيا - ترجيحاته

الاعراب توقيفي ام لا ؟

يرى ابن فلاح ان المُعَرِّبَ هي التي وضعت الاعراب في المعرب على وفق اغراضها وليس الاعرابُ توقيفيا في المعرب . في حين يرى فريق من العلماء ان الاعراب توقيفي ليس للمعرب تصرف فيه . (٣)

الاعراب وأثره

يذهب ابن فلاح الى ان السبب الموجب للاعراب هو كثره المعاني المختلفه المتواردة على الاسم كالفاعليه والمفعوليه والاضافه فوضْعُ الاعراب لازاله اللبس .

بدليل : ما احسن زيدا فإنَّ نصبَ زيدٍ وفتحَ نونِ أحسن يدل على التعجب ورفعُ نونِ أحسن وجرُّ زيدٍ يدلُّ على الاستفهام ، وفتحُ نونِ احسن ورفعُ زيدٍ يدل على نفي الاحسان (٤) . ثم يسوق قصة أبي الاسود الدؤلي دليلا على ذلك ثم يَرُدُّ على من يكتفي بالتقديم والتأخير لبيان المعاني .

ويرى ابنُ فلاح ان الاعراب يدل على المعنى العارض في الاسم وهو بيان كالصفة/بيانُ لموصوفها . وأنَّ الأعرابَ يبين معنى الكلمه كما يبين الانسانُ عما في نفسه، وانه يزيل فسادها وان المتكلَّمَ به متكلمٌ بالعربيه . (٥)

---

(١) شرح الكافيه للرضي : ١/٣٢

(٢) المغني : ٢٥٣ - ٢٥٤

(٣) المغني : ١٦٥-١٦٨

(٤) المغني : ١٦٩- ١٧١

(٥) المغني : ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٥ - ١٨٦

ويؤكد ابنُ فلاح ان اختلاف المعاني يكون بالاعراب الذى يظهر من خلال الرفع والنصب ويسوق على ذلك امثله منها ـ قَطَعَ القَبَجُ الطريقَ ـ اذا نصبت القبج كان القطع هلاكا ، واذا رفعته ونصبت الطريق كان القطع سرعة السير .

ومنها ـ قَتَلَ أَرضاً خَابِرُهَا وقَتَلَتْ أَرضُ جَاهِلُهَا ـ اذا نصبت الارض كان القتل معرفة وخُبْرَاً واذا رفعت الارض كان القتل هلاكا .

ومنها ـ أَفسَدَ زَيْدُ المَالَ ، وأَفْسَدَ زَيداً المَالُ . (١)

اثر الاعراب في توجيه المعني

يرى ان علة اعراب الاسم والفعل ازالةُ اللبس

ويسوق مثلا على ذلك من الافعال بقوله ((ما باللّهِ حاجةٌ فيظلمك)) فَيُعْقَلُ مِن نصب يظلمك نفيَ الظلمِ ومِن رفعِهِ اثباتُ الظُّلمِ وكذا قولك : لا يرحمُ الله زيداً فرفع يرحم يدل على الخبر وجزمه يدل على الدعاء . . الخ (٢)

يرجح رأيا فقهيا من خلال ترجيحه اعرابا

جاء في الحديث : ((ذكاةُ الجنين ذكاةُ أُمِّهِ))

فيجوز اعرابها بان ذكاة الاولى مبتدأ والثانية خبر وذلك برفعهما . ويروى بنصب ذكاة الثانيه وهذه الروايه تقوى عند ابن فلاح مذهب ابي حنيفة في ان ذكاة الام لا تفيد حل الجنين لان تقدير النصب : ذكاةُ الجنين ذكاةٌ مِثلَ ذكاةِ امه . فحذف المصدرُ الموصوفُ والصفةُ واقيم المضاف اليه مقام الصفة فانتصب والناصب له ذكاة وخبر المبتدأ محذوف .(٣)

---

(١) المغني : ٥١٣

(٢) المغني : ١١٧

(٣) المغني : ٧٣٠

الاعرابُ هو الحركـــاتُ

هذا ما صححه ابن فلاح وحَكَمَ عليه بانه هو الحق وهو مذهب ابن درستويه وجماعةٍ مخالفين بذلكَ مَنْ ذهب الى ان الاعراب معنى وهو الاختلافُ ثم أقامَ الحجةَ على ذلك . (١)

الاصلُ فـي علاماتِ الاعرابِ الحركاتُ دون الحروف

هذا هو مذهب البصريين الذى اخذ به ابن فلاح واقام الدليل عليه فيكون الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات .

وذهب الكوفيون الى ان الاعراب يكون بالحرف اصلا كما هو بالحركـة كذلك . (٢)

القاب الاعراب والبناء

تبع ابن فلاح سـيبويه في التفرقة بين القاب الاعراب والبناء وهو مذهـب البصريين . اما الكوفيون فلم يفرقوا في ذلك بل اطلقوا القاب كل نوع على الاخر فقالـوا رفع وضم ونصب وفتح وجر وكسر وجزم وسكون . (٣)

أصلُ الافعالِ البناءُ وأصلُ الاسماءِ الاعـرابُ .

هذا ما يراه ابن فلاح موافقة للبصريين أما الكوفيون فيرون ان البناءَ أصلٌ في الافعالِ والاسماءِ على السَّواءِ ويرى بعض المتأخرين ان الاعراب أصلٌ في الافعالِ فرعٌ فـي الاسماء . (٤)

رأيه في اعراب الاسماء الستة

في اعراب الاسماء الستة اقوالٌ ثمانيةٌ وأوصلها السيوطي الى اثني عشر قولا وقد ارتضى ابنُ فلاح في اعرابِها قولَ سيبويه إنَّ الحروفَ الموجودةَ حروفُ اعرابٍ والاعرابُ عليهـا مقدرٌ واقامَ الحجةَ على ذلك من ثلاثه أوجه .

---

(١) المغني : ١١٥ - ١٨٣ - ١٩٢ - ٣٥٤ - ٣٧٣ .
(٢) المغني: ١٩٣-٢٠٨ - ٢١٥ - ٣٤٤
(٣) المغني : ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٣
(٤) المغني : ١١٠ - ٢٠٥

ثم ابطل مذهب الكوفيين وقولَ الاخفش والزِّيادِي ، وضعَّفَ رأى الرَّبَعِيِّ ، وأبطلَ قولَ المازني ، كما أبطل قول الجرمي ، ثم ضَعَّفَ قولَ أبي عليٍّ الفارسي ومن تبعه من المتأخرين . وكلَّما أبطل قولاً وضعفه أقامَ على ذلك الادِلَّة والتوجيه . (١)

اعراب الامثلة الخمسة " الافعال الخمسة "

يقرر ابنُ فلاح ان الامثلة الخمسه معربه وليس لها حرف اعراب وهذا مذهب ابي علي الفارسي ، ويرى انها معربةٌ لان العامل يؤثر فيها باقتطاع آخرها مع بعض العنوامل وثبوته مع بعض . واما حكمه بانه ليس لها حرف اعراب فبالاستقراء وقد فَصَّلَ ذلكَ في موضعه .

وهذا خلاف ما عليه جمهور العلماء من انها تُرفَعُ بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وقيل : ان اعرابها بالالف والواو والياء كالاسماء الستة وقيل : انها معربة بحركات مقدرة على ما قيل هذه الاحرف الثلاثة والنونُ دليلٌ عليها . (٢)

يقدر الاعراب مطلقا على المقصور الذى دخلته اللام .

مثاله : هذه العصا ورأيت العصا واخذت بالعصا هذا ما يراه ابن فلاح موافقة للجمهور ومنع قوم تقدير الاعراب في هذه الحالة على الالف . (٣)

اعراب المضاف الى ياء المتكلم

حكي عن قوم في المضاف الى ياء المتكلم مثل غلامي - أنه لا معرب ولا مبني لعدم ظهور الاعراب فيه مع انتفاء سبب البناء .

وذهب قوم الى انه مبني .

والصحيح عند ابن فلاح انه معرب تقديرا .

ثم رَدَّعلى من يقول بان الكسرة التي قبل ياء المتكلم في حالة الجر من تاثير العامل . (٤)

---

(١) المغني : ٢٨٦ - ٢٩٣

(٢) المغني : ١٢٦ - ١٢٨

(٣) المغني : ٢٤٠

(٤) المغني : ١٧٧ - ١٧٨ - ٢٦١ ، نتائج الفكر للسهيلي : ٢٤٣ - ٢٤٤

اعراب المسمى بجمع المؤنث السالم

اذا سمي بجمع المؤنث السالم ففيه ثلاثة اقوال :

احدها - حكاية الجمع بكسرٍ في موضع النصب والجر وبرفعٍ في موضع الرفع مع التنوين وهذا أصح عند ابن فلاح بدليل عرفاتٍ فانه مكسور التاء مع التنوين وهو عَلَمٌ مُسَمًّى به.

القول الثاني - حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر والنصب .

ورده ابن فلاح بان صاحب هذا القول يعد التنوين للصرف فلذلك حذفه وعاملـــه معاملـــة طلحة ولم يعتد بالالف .

القول الثالث - للمبرد والزجاج - انه يكسر بلا تنوين . (١)

اعراب التثنية والجمع

ذهب ابن فلاح الى ان التثنية والجمع معربان لاختلاف العوامل عليهما ويرى ابـــو اسحاق الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع ودليله : انهما تضمنت حرف العطف فبنيت قياسا على خمسة عشر .

ويَردُّ ابنُ فلاح على هذا القياس بالفارق في ان الاسم المتضمن لحرف العطف موجود وهو الثاني في خمسة عشر، واما التثنية فالاسم الثاني ليس بموجود بل على طريـــق التقدير فمحل البناء معدوم فافترقا . (٢)

حروف التثنية والجمع حروف اعراب

ذهب ابن فلاح الى ما ذهب اليه سيبويه واكثر البصريين من ان حروف التثنية والجمع حروف اعراب الكلمة ويعربا بحركات مقدرة على هذه الحروف كالمقصور . وعلى هـــذا فتكون الالف والواو والياء بمنزلة الدال من زيد .

---

(١) المغني : ٤٣٧ - ٤٣٩

(٢) المغني : ٣٠٥

وقد رَدَّ على ما يَرِدُ على هذا المذهب من اعتراض .

ثم ذكر أقوالاً أُخرى للاخفش والمبرد والمازني والكوفيين وقطرب والزِّيادِي والجرمي ثم فَنَّدَ هذه الاقوال بالرد والاعتراض . (١)

موضع الجملة بعد حتى

يرى ابن فلاح ان الجملة الواقعة بعد حتى لا موضع لها من الاعراب وهذا خلاف ما عليه الزجاج وابن درستويه اللذان ذهبا الى ان محل الجملة بعدها الجَرُّ . (٢)

موضع خبر عسى

يشترط في عسى ان يكون خبرها مضارعا مقرونا بأن وهو في موضع نصب . نحو عسى زيد أن يقوم .

وحكى عن الكوفيين أَنَّ موضعَ أَنْ والفعلِ الرفعُ بدلا من اسمها .

قال ابن فلاح : وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

١ - انه في معنى المفعول .

٢ - انه جاء بغير أنْ والفعلُ لا يُبدَلُ من الاسم .

٣ - انه جاء منصوبا على الاصل نحو : إني عسيت صائما . (٣)

حكم اسم لا اذا كان نكرة مفردة

اتفق الجميع على ان اسم لا يكون معربا اذا كان نكرة مضافة أو مُطَوَّلاً واختلفوا في مَا إِذَا كان نكرةً مفردة .

فذهب الاخفش والمبرد والمازني والفارسي وجماعة الى انه مبني .

وذهب الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون الى انه معرب .

واما سيبويه فقوله محتمل للأمرين .

---

(١) المغني : ٣٤٩ - ٣٥٥

(٢) المغني : ٦٤٦

(٣) المغني : ١١٣٤

ثم ذكر حجة القائلين بالبناء من ثلاثة أوجهٍ وأَوْرَدَ مع كلِّ وجهٍ ما يَرِدُ عليه من اعتراض ثم أجاب عنه - وبعد ذلك ذكر حجة القائلين بالاعراب من ثلاثة اوجه ثم اجاب عنها واحداً بعدَ الاخر بالابطالِ والنَّقضِ وبهذا يكون ابن فلاح موافقا لمذهب القائلين بالبناء وجمهورُهُمْ من البصريين وقد عَلَّلَ البناءَ بَعْدَ ذلكَ . (١)

اسم لا اذا كان جمعَ مؤنثٍ سالماً

ذهب الجمهور الى ان نحو لا بناتِ لك ولا اخواتِ لك . يبنى على الكسر من غير تنوين وهو الاجود عند ابن فلاح لان الكسرةَ حركةُ نصبٍ.

وذهب بعضهم الى بنائه على الكسر مع التنوين وحكى عن بعضهم انه يبنى على الفتح من غير تنوين وهو مذهب المازني والفارسي واختاره ابن مالك . (٢)

من اعراباتـــه

قولهم : تسمع بالمعيدى خير من تراه .

اعرب ابنُ فلاح الفعل " تسمع " على وجهين :

احدهما - ان الفعل واقع موقع الاسم اى سَمَاعُكَ .

والثاني - انه على حذف أَنْ والاصلُ : أَنْ تسمعَ فلما حذف أن الناصبةُ ارتفع الفعل وهو مذهب سيبويه والمبرد .

اما الكوفيون فيرون ان الفعل منتصب بان المقدرة وليست عندهم بمحذوفةٍ . (٣)

من اعراباتـه التي يخالف بها الاكثرين

قال الشاعر :

تَراهُ - وَقَدْ فَاتَ الرُّماةُ - كَأَنَّهُ : امامَ الكلابِ مُصْغِيَ الخَدِّ أَصْلَمُ.

روى اكثر النحويين كلمه " مصغي " بالرفع على انه خبر كَأَنَّ وبه قال ابن جني

---

(١) المغني : ١٠١٤ - ١٠١٨

(٢) المغني : ١٠٢٣ - ١٠٢٤

(٣) المغني : ٧٢

والصواب عند ابن فلاح انه منصوب على الحال لأنَّ المعني عليه . فانَّ الشاعر يُشَبِّهُ الثَّورَ بالاصْلم في حال اصغائه . (١)

شذوذان غير اعرابيين في " أكلوني البراغيث "

يرى ابن فلاح أنَّ وردَ مثل هذا ليس شاذا من الناحية الاعرابيـــة وله فيه توجيهات:

مِنْ جَعْلِ الواوِ فاعلاً والبراغيثُ بدلٌ منه أو جَعلِ البَراغيثِ مبتدأً مؤخراً وأكلوني خبرٌ مقدَّمٌ.

ويرى أنَّ في هَذَا القَولِ شذوذين لا تَخُصَّانِ الناحيةَ الاعرابيةَ وانما هما من الناحية المعنوية

احدهما - استعمال واو الجماعةِ لغيرِ العقلاءِ .

وثانيهما - انه عَبَّرَ عن قرص البراغيثِ بالأكل . وَكَأَنَّ العربَ نزلت البراغيثَ منزلةَ العقلاءِ لَمَّا آذتهم . (٢)

اذا سمي بالجمع المذكر ففي اعرابه مذاهب

منها حكايةُ الجمع في الرفع بالواو تقول قرأ زيدون جالسا وفي النصب والجر بالياء تقول :

رأيت زَيدِينَ نائما ومررت بزيدِينَ رَاكِبا . مع فتح النون وقد جاء قول الشاعر :

ولها بالماطرونَ إذَا أكَلَ النملُ الذى جمعا .

فالماطرون جاء مجرورا بالباء مع فتح النون وللعلماء فيه توجيهات منها توجيه ابن فـــلاح

المتقدم

الذى جزم فيه على انه ينبغي ان يحمل قولُ الشاعر على هذا المذهب لان النون مفتوحـــة

لا تصلح ان تكون حرف اعراب .

غير ان ابن فلاح صرح بان فيه شذوذاً واحداً على هذا المذهب وهو كونه محكيا بالواو

في حالة الجر . وهناك كلام آخر ذكرته في تعليقي على المغني . (٣)

---

(١) المغني : ٢٣٢

(٢) المغني : ٤٦٥

(٣) المغني : ٤١١ - ٤١٢

و من توجيهاته الاعرابيه التي يرد بها على بعض الكوفيين

اجاز بعضُ الكوفيينَ وقوعَ الجملةِ فاعلا ومنهم ثعلب والفراء محتجين بقوله تعالى " ثم بَدَا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه حتى حين " (١) فجملةُ "ليسجننه" فاعل " بَدَا "

وَرَدَّ ابنُ فلاح على هذا بتوجيهين :

١- ان الفاعلَ مصدرُ ليسجننه اى : بَدَا لهم السِّجْنُ .

٢- أو ان الفاعلَ مصدرُ بَدَا اى : بدالهم البَدَاءُ . (٢)

وعلى هذا فان ابن فلاح يخالف بعض الكوفيين ولا يُجيزُ وقوع الجملة فاعلا من غير تسمية .

وقال تعالى : ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون " (٣)

يرى ابن فلاح في تعيين فاعل ينفعكم وجهين :

الاول - ان الفاعل قوله " انكم في العذاب مشتركون " أى : لن ينفعكم اشتراككم فسي العذاب.

الثاني - ان الفاعل ضمير مقدر يعود على معنى التمني المفهوم من الايات .

وقوله : " أنَّكُم " تعليلٌ أى : لانكم واليوم متعلق بالنفع .

وقد ذكر ابنُ فلاحٍ اشكالا في اعراب إذ فانها لما مضى ولا يصح ابدالها من اليوم لاختلاف الزمنين ثم صرفَ هذا الاشكال بتأولين ذكرهما في المغني بتفصيل . (٤)

و من اعراباته

قوله تعالى " وأَسَروا النَّجوَىٰ الذين ظلمُوا " (٥)

ذكر ابنُ فلاح فيها سبعةَ أوجهٍ :

١- ان الواو فاعل والذين بدل منه .

٢- ان الذين مبتدأ مؤخر وأسروا خبر مقدم .

٣- ان الذين خبر مبتداء محذوف كانه قيل : من هم فقيل هم الذين ظلموا .

---

(١) سورة يوسف آيه : ٣٥

(٢) المغني : ٤٤٥ - ٤٤٦

(٣) سورة الزخرف آية : ٣٩

(٤) المغني : ٤٤٨ - ٤٤٩

(٥) سورة الانبياء آيه : ٣

٤ - ان يكون الذين مبتداء وخبره " هل هذا الابشر مثلكم " على تقدير الحكايـة.

د - ان الذين في موضع جر صفه " للناس " او بدل منهم .

٦ - ان الذين بدل من الهاء والميم في " حسابهم "

٧ - ان الذين منصوب باضمار " اعني " (١)

أَعجَبَ زَيداً ماكَرِهَ عَمْرٌو

يرى ابن فلاح ان ما بمعنى الذى فاعلُ أعجب استدلا لا بقوله تعالى " ولقد جائهم من الانبَاءِ مـا فيه مزدجر " (٢)

هذا اذا نصبتَ زيدا فان رفعتَه لم يجز ان تكون ما فاعلاً لان ما لا يعقل لا يُعْجِبُ من يعقل . ثم يحلل ابن فلاح مثل هذا الاسلوب بمعرفةِ خمسةِ اشياءَ أوهي :فتواها ، وتقديرُها ، وحَلُّهـا وتركيبها ، وما يجوزُ تقديمُه فيها وتاخيره وما لا يجوز . (٣)

" شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ "

ذكر ابنُ فلاح فيه اربعة أوجه :

أجودها عنده : ان (شَرٌّ) فاعلُ في المعنى أى : ما أَهَرَّ ذا ناب إلَّا شَرٌّ .

والثاني - انه مصدر مبتدأ ومعرفة المصدرونكرتـه متقاربـان .

والثالث - انه خبر مبتداء محذوف اى : هَذَا شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب .

والرابع - انه مبتداء ودلالته على التعظيم قائم مقام الصفة اى شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب . (٤)

اعرابه " أقائم الزيدان "

يرى ان المعرفة وهو " الزيدان " فاعل وهي بالمعنى مخبَرٌ عنها و " أقائم " في تقديـر الفعل فهو نكرة مُخْبَرٌ بِهِ في المعنى وانما حكم عليه بالمبتداء لفظاً لا معنى . (٥)

---

(١) المغني : ٤٦٤ - ٤٦٥

(٢) سوره القمر آيـة : ٤

(٣) المغني : ٥٠٨ - ٥١٢

(٤) المغني : ٥٩٨ - ٥٩٩

(٥) المغني : ٦١٤

اعراب جملة جواب الشرط المقرونة بالفاء

يرى ابن فلاح

ان الجملة الاسمية او الامرية والنهيية اذا وقعت جوابا للشرط فموضع الفاء وحدها جزمٌ ولا يكون موضعُ الجمله جزماً .

ويرى أنَّ من قال : بان موضع الجمله جزمٌ باطلٌ (١)

ومن ذلك قوله تعالى : " مَنْ يُضْلِلِ اللّٰهُ فَلَا هَادِيَ لَه وَيَذَرُهُمْ " (٢)

في قراءة من قرأ بجزم يذرهم عطفا على موضعِ الفاءِ .

و من توجيهاته الاعرابية

يجوزُ حذفُ الضمير الرابط لجمله الخبر وهواما حذفٌ حَسَنٌ أو قبيح وقد ذكر ابن فلاح قول امرىء القيس :

فأقبلْتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُر

قال ابن فلاح : " فضعيف جِدّاً لِأَنَّ نصبه يزيل شناعة الابتداء بالنكرة من غير مصحح للابتداء بها ، وقد نصبه الاخفش ، وتأويله ان تكونَ الجملة صفة والخبر محذوف (٣)

فابن فلاح يرى ان رفع ثوب يقتضي اعرابه مبتداء وهو نكرة وعلى هذا فيكون العائد من جملة الخبر محذوف اى : نَسِيتُه وأَجُرُّهُ ولو نَصَبَ الثوبُ لتخلص من الابتداء بالنكرة من غير مجوز. وحينئذ يكون مفعولا مقدما للفعل وعليه الاخفش .

توجيهاته الاعرابيه في قولهم " الليلةَ الهلالُ "

لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الذات وما ورد من ذلك فهو مؤول ليس على ظاهره ومن ذلك قولهم : " الليلةَ الهلال " ذكر فيه ابن فلاح التوجيهات التالية :-

اولا - يجوز رفع الليله على تقدير حذف مضاف خبرٍ عنها اى : الليلةُ ليلةُ الهلال

---

(١) المغني : ٦٤٧

(٢) سورة الاعراف آية : ١٨٦

(٣) المغني : ٦٤١ - ٦٤٢

او على جعل الليلةُ الهلالُ مبتدأً وخبراً على الاتساع .

ثانيا - يجوز نصب الليلة ، وتحتمل ثلاثة أوجه : -

أ - ان تكون خبرا عن معنى اى حدوثُ الهلالِ الليلةَ .

ب - ان يكون الهلال بمنزلة الاستهلال .

جـ - ان الهلال نزل منزلة الاحداث لَمَّا كَانَ يستتر ويظهر . (١)

محل الجملةِ المفسِّرَةِ من الاعراب

يرى ابن فلاح ان الجملة المفسرة حكمها حكم ما تفسره ان كان لما تفسره محل وان لم يكن له محل فحكمها حكمه .

ومعلوم ان الجمهور على خلافٍ في هذا فان الجملة المفسرة عندهم لا محل لها من الاعراب. وقد نقل ابن هشام (٢) عن ابي عَلِيٍّ الشلوبيني انه خالف الجمهور وانها بحسب ما تفسره وعلى هذا فيكونُ ابنُ فلاح قد اتفق مع ابي علي الشلوبيني في هذا المذهب . (٣)

ومن توجيهاته الاعرابية

يرى ابنُ فلاح ان متعلَّقَ الظرفِ لا يجوز اظهاره واما قوله تعالى " فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ " (٤) فقد أَوَّلَهُ بأَنَّ العامل في الظرف " رأَاهُ " لا " مستقراً " أَوْ أَنَّ " مستقراً " بمعنى الساكنِ بعدَ الحركةِ لا بمعنى الكونِ وهو حال من ضمير المفعول .

أَوْ أَنَّهُ يمتنع اظهاره اذا حذف لانه يصير اصلا مرفوضا واما اذا لم يحذف فانه لا يمتنع اظهاره . (٥)

ومن اعراباته التي خالف فيها أبا عَلِيٍّ

قوله تعالى : عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ " (٦)

اعربها ابو علي الفارسي بان عاليهم خبر مقدم وهو في معنى الجمع وثيابُ هو المبتداء .

---

(١) المغني : ٦٥٤ - ٦٥٥

(٢) المغني لابن هشام : ٥٢٦

(٣) المغني : ٦٤٧

(٤) سورة النمل آية : ٤٠

(٥) المغني : ٦٦٢ - ٦٦٣

(٦) سورة الانسان آية : ٢١

قال ابنُ فلاح : وهو تعسف لا حاجةَ اليه لصحة ارتفاع ثياب بعاليهم لاعتماده على الموصوف وهو ولدان مخلدون المتقدم في الاية السابقة . او اعتمادِه على ذى الحال على من قرأ عَالِيَهُمْ على الحال . (١)

ومن ترجيحاته في الاعراب

قوله تعالى : " سواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم "

ذكر ابن فلاح في اعرابها ثلاثة اقوال :

أحسنها عنده أن " سواء " خبر مقدم والهمزة وام للتسوية .

والثاني لابي علي الفارسي : ان " سواء " مبتداء والجملة الخبر .

وقال عنه ابن فلاح : وهو ضعيفٌ لعدم العائد منها .

والثالث أن " سواء " خبر ان وأ أنذرتهم ام لم تنذرهم " فاعل سواء .

وقال عنه ابن فلاح ويضعّفُ هذا القولَ ان " سواء " ليست من الصفات التي لها قوة رفع الظاهر . اما اذا وقع بعد اسم فالاجود رفعه بالابتداء وسواء الخبر . (٢)

ومن اعرابه

ما جاء في قوله تعالى : " أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فِي الحِلْيَةِ وهو في الخِصَامِ غَيرُ مبين " (٣)

يرى ابنُ فلاح أَنَّ " مَنْ " مبتدأ على الارجح وتقدير الخبر كفيره .

وقيل : " مَنْ " في موضع نصب بتقدير : أجعلتم . (٤)

ومن اعرابه

قال الشاعر :

أَرَوَاحُ مودعُ أم بُكورُ أَنْتَ فانظر لأَيِّ حَالٍ تَصِيْرُ

قال ابن فلاح : " فاجود ما قيل فيه : أَن يكونَ " أنت " مبتدأ على حذف المضاف

---

(١) المغني : ٦٨٠ - ٦٨١

(٢) المغني : ٦٨١ - ٦٨٣

(٣) سورة الزخرف آيه : ١٨

(٤) المغني : ٦٨٩

من الخبر اى : صاحبُ رواحٍ مودعٌ أنتَ .

وقيل : رواح خبر أنتَ على الاتساع .

وقيل : رواحٌ خبرٌ مبتداءٌ محذوفٍ وأنتَ خبره محذوف اى : أهذا رواحٌ وأنتَ هَالِكٌ .

وقيل : انت مرتفع بفعل يفسره انظر أي : انظر أنتَ . (١)

و من اعراباتـه

زيدٌ قائمٌ أخوه

يرى ابنُ فلاح أنَّ الاجودَ في هذا المثال ارتفاع الاخ بقائم وقائم الخبر، ويجوز ان يكون خبرا مقدما للاخ ولا يجوز عنده ان يكون " قائم " مبتداءً ثانياً وأخوه مرتفع به سَدَّ مَسَدَّ الخبر . ثم يُعَلِّلُ ذلكَ . (٢)

ومن اعراباتـه

قال العربُ : " جَاءَ البُرَّ قفيزين "

يرى فريق من النحاة ان " قفيزين " حال من البر وجاءَ فعلٌ ماضٍ والبُرُّ فاعِلُهُ .

ويرى ابن فلاح ان الأجودَ في جاء ان تكون بمعنى صار وما بعدها اسمها و خبرها . (٣)

ومن ترجيحاته

قوله تعالى : " كانوا قَلِيلاً من اللَّيْلِ مايَهْجَعُونَ " (٤)

وللعلماءِ في اعراب هذه الايةِ اكثرُ من وجهٍ ذكَرَهَا ابنُ فلاحٍ الا انه يرى ان أجودَ ماقيل فيها : ان " يهجعون " خبرُ كان وما زائدةٌ وقليلا معمول له وقد اختار هذا الاعرابَ ابو جعفر النحاس ومكي .

وقد ضَعَّفَ ابنُ فلاح الاوجُهَ الأُخرى التي قيلت في اعراب الاية . (٥)

---

(١) المغني : ٦٩٢ - ٦٩٣
(٢) المغني : ٧٣٨
(٣) المغني : ٧٤٩
(٤) سورة الذاريات آية : ١٧
(٥) المغني : ٧٥٣

و من توجيهاته الاعرابية

قال الشاعر :

إذا ما المرءُ كانَ أبوهُ عَبْسٌ فحسبُك ما يُريدُ من الفخارِ

يرى ابن فلاح في اعراب عبسٍ وجهين :

احدهما - جواز نصبه على انه خبر كان وابوه اسمها

والثاني - رفعه ليكون خبرَ ابوه والجملة من المبتداء وخبره خبر كان واسمها ضمير يعود على المرء (١)

يبطل اعرابا تبعا لابن جني ويخالفه في الاختيار

قال الشاعر :

وليستْ خُراسانُ التي كانَ خالِدٌ بها أسَدٌ إذْ كان سيفاً أميرُها

قيل فيه : إن خالد اسم كان الاولى وسيفا خبرها . وأسدٌ اميرها مبتداءٌ وخبرٌ والجملةُ خبرُ كان الثانية واسمها ضمير الشأن . كأنّه قال : وليست خراسان بالبلدة التي كان خالدٌ بها سيفا إذ كان أسَدٌ اميرَها .

وقد أبطل ابن فلاح هذا التوجيه وكان قد سبقه الى ابطاله ابن جني لانه يفضي الى تقدم أحَدِ جزئَي الجملةِ المفسرة لضمير الشأن عليه " وهو أسَدٌ " ولانه يؤدي الى تقدم المضاف اليه وهو اسد على المضاف وهو اذ .

وجوز ابنُ جني ان تكون كان الثانيةُ زائدةً فيصير : إذ أسَدٌ اميرُها وفي هذا يجوز تقدم أسد على اذ لانها ظرف يُتَّسَعُ بِهَا .

ويرى ابن فلاح ان الاجودَ أنْ يكون سيفا خبرُ كان الثانية وجملةُ بها أسَدٌ خبر الاولى . (٢)

و من اعراباته

قوله تعالى : " اولم يكن لهم آيةً أنْ يعلَمَه علماءُ بني اسرائيل " (٣)

قرأ ابن عامر تكن بالتاء ورفع آية .

---

(١) المغني : ٧٦٠

(٢) المغني : ٧٦٠ - ٧٦١

(٣) سورة الشعراء آية : ١٩٧

وللعلماء في هذه القراءة توجيهات يرى ابنُ فلاح أنَّ أجودَها ان تكون كان تامةً وآيةً فاعلها وان يعلَمَهُ بدلٌ من آية أو تكون خبر مبتداءٍ محذوفٍ .

وجوز بعضهم ان تكون ناقصةً واسمُها إما ضميرُ الشان أو آيةٌ وخبرها إما لهم وان يعلمه بدلٌ أو ان يعلَمَه هو الخبرُ .ثم بيَّنَ ابنُ فلاحٍ وجه اختيارِه كونَها تامَّةً . (١)

اعراب أصبح على انها ناقصة

قال الشاعر :

عَدُوُّ عَيْنَيكَ وشانِيهِمَا أَصْبَحَ مشغُولٌ بمشغولِ

يرى ابنُ فلاح أنَّ اصبحَ ناقصةٌ واسمها ضميرُ الشأن، ومشغول خبر مبتداء محذوف : اى العدو مشغول والجملة خبر كان .

ويرى ابو علي الفارسي ان أصبح زائدةٌ وان مشغولٌ خبر عدو المذكور . (٢)

قولهم : " الناسُ مجزيونَ باعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وان شَرّاً فَشَرٌّ "

يجوز في مثل هذا التركيب اربعةُ اوجه :

١- نصب الاول على انه خبر كان ورفع الثاني على انه خبر مبتداء محذوف على قياس حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء اى : ان كان عملُه خيراً فجزاؤه خيرٌ .

٢- رفع الاول ونصب الثاني .

٣- رفعهما

٤- نصبهما .

والاول اقواها واوفقها للقياس عند ابن فلاح واما الثاني فاضعفهما عنده . والاخيران متوسطان عنده . وقد أقام الدليل على قُوَّةِ ما قواه وضَعْفَ ما ضعفه بتفصيلٍ كاملٍ . (٣)

---

(١) المغني : ٧٦٢ - ٧٦٤

(٢) المغني : ٧٧٥

(٣) المغني : ٨٣٥ - ٨٣٩

ومن اعراباته التي خالف بها الجمهور

قال الشاعر :

الا ليتَ شعري هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ فأمّا الصَّبرُ عنها فَلا صَبْرَا

استشهد به سيبويه وغيرُه على ان الصبر منصوب عند اهل الحجاز على انه مفعول به ورَفَعَهُ بنو تميم على انه مبتداء اى فأما الصبرُ فلاصبرٌ واكثرهم متفقون على ان لا نافية للجنس وصبراً اسمها وخبرها محذوفٌ اى : لا صبرَ لي ويرى بعضهم ان لا لمجردِ النفي وصبرا مفعولٌ مطلقٌ وكلهم يرونه " صَبْرا " بالنصب .

أمّا ابنُ فلاح فانه أعرَبَ لا مشبهةً بليسَ " وصبرٌ " بالرفع اسمها وخبرها محذوف وهذا غريب منه لم أرَ من ذكره إلا ابنُ الشجرى نقلا عن بعضهم وقد رماهم بالجهل على ان رواية (١) البيت وقصيدته بالراء المفتوحة .

ومن توجيهاته الاعرابية

روى أبو زيد الجَرَّ بلعَلَّ في قولِ الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارفع الصوتَ مُعلِنا لَعَلَّ أبي المِغْوارِ منك قَريبُ

وقد أوَّلَهُ ابنُ فلاح تبعا لابي علي الفارسي بان لَعَلَّ مخففةُ اللام وفيها ضميرُ الشأن وَأُدْغِمَتْ لامُهَا في لامِ الجَرِّ بعد فتحها مع المظهر حملا على فتحها مع المضمر وَقَوَّى رَأْيَهُ هَذَا بروايةِ بعضهم كَسرَ اللّامِ ويكون قريب مبتداء اى : جوابٌ قريبٌ ولابي المغوار خبره والجملة خبر لعل . (٢)

من اعراباته

قالَ الشاعِرُ :

فلو كُنتُ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قرابَتِي ولكنَّ زِنجِيًّا عظيمَ المَشافِرِ

يروى بنصب زنجي ورفعه

وقد وَجَّهَ ابنُ فلاحٍ اعرابَ الروايتين وبَيَّنَ أَحْسَنَها (٣)

---

(١) المغني : ٨٦١

(٢) المغني : ٨٨٠

(٣) المغني : ١١٤

اما النصب فعلى حذف الخبر تقديره : رجلٌ لا يعرف قرابتي، ولا يرى تقديره بأنت لانه يؤدّي الى جعلِ الاسمِ نكرةً والخبرِ معرفةً .

وَأَمَّا الرفعُ فعلى حذفِ اسمها تقديره : ولكِنَّكَ زِنجيٌّ . ويرى ابنُ فلاحٍ أَنَّ هـــذا الاخيرَ حَسَنُ المعنى ضعيفُ الاعراب لِأَنَّ حذفَ الاسمِ لا يجوزُ في سعة الكلام كما جاز حذف الخبر .

ومن اعراباته

قال يزيدُ بنُ الحكم الثقفي :

فَلَيْتَ كَفَافاً كانَ خيرك كله وشَرُّكَ عَنِّي ما ارتوى الماءَ مرتوى

يرى ابو علي في الايضاح ان اسمَ ليتَ ضميرُ الشانِ محذوف وخيرك كله اسم كان وكفافا خبرا وشَرُّكَ يروى بالرفع والنصب

اما الرفع فبالعطف على اسم كان، وخبرُه مرتوٍ وكان حقه ان يقول مرتويا . واما النصب فبالعطف على اسم ليت المحذوف ومرتو خبر ليت العاملة في شرك .

قال ابنُ فلاح : والصحيح ما قاله عبد القاهر ان كفافا خبر كان وخيرك كله وشـــرك اسمها واسم ليت محذوف اى : ليته كان خيرك كلُّه وشرك مكفوفَينِ عني . ثم قال :

ويجوزُ ان يكون كَفافاً اسمُ ليت وخيرُك كلَّه وشرُّك خبرُ كان وفيها ضمير اسمهـــا والأولُ أَجوَدُ عِندَهُ . (١)

قالوا : لا خيرَ بِخَيرٍ بعدَهُ النَّارُ ولا شَرَّ بِشَرٍّ بعدَه الجنَّةُ

فيه وجهان من الاعراب : (٢)

الاول - وهو الاجود عن ابن فلاح - ان بخيرٍ خبرُ لا والباءُ بمعنى في والجملـــةُ صفة للخبر .

---

(١) المغني : ٩٧٠ - ٩٧٢

(٢) المغني : ١٠٦٨ - ١٠٦٩

والثاني - ان تكونَ الجملةُ صفةً اسم لا ويخبر خبرُ مقدم على الصفه والباء زائدة لتاكيد النفي . وهذا ضعيفٌ عند ابن فلاح لان الصفة من تتمةِ الموصوفِ وداخلةٌ معه في المحكوميه فكيف يخبر عنه قبل اتمامه .

المطلب الخامس

آراؤه وترجيحاته في الابنيـــة

اولا ـ آراؤه :

الالف والتاء في كلتا

يرى ابن فلاح ان التاء في كِلتا بدلٌ من لام الكلمةِ والالفُ للالحاقِ كمِعْزى إلا أنَّها لم تنون للزومها الاضافةَ وهو رأيٌ لم أَرَهُ منسوباً الى غير ابن فلاح ثم انه صرح بان رَأْيَهُ هَذَا أَقوى مِمَّا ذَهَبَ إليه سيبويه من أن الالفَ للتأنيثِ والتَّاءَ بَدَلٌ من لامِ الكلمةِ وَأَقْـــوى مِن مَذْهَبِ الجَرْمِيِّ في أَنَّ التَّاءَ للتأنيثِ والأَلِفَ لامُ الكلمةِ. (١)

منيذ وأمناذ في منذ

صَغَّرَ النحاةُ منذ على منيذ وجمعوها على أَمناذ واستدلوا بذلك على ان أصل مذ منذ . وقد رفضَ ابنُ فلاح هذا التصغيرَ وهذا الجمعَ وقال : انه غيرُ منقولٍ عن العرب وقـــد يكونُ هذا مما انفرد به ابن فلاح . وان الرضي قد نقل هذا الرأى في شرح الكافية . (٢)

دلالةُ فعل التعجب على الانشاء

يرى ابن فلاح ان فِعْلَ التعجب يدل على انشاء التعجب قياسا على نعم وبئس مخالفا في ذلك القائلين بانه فعل ماض لفظا ومعنى ومنهم ابو علي الفارسي والقائلين بانـــه ماض في اللفظ وحالٌ في المعنى ويكاد ابن فلاح ينفرد بهذا الرأى . (٣)

ضم نون المثنى

ذكر ابن فلاح ان نون التثنية تضم وذلك لغة واستشهد بالقراءةِ الشاذة في قوله تعالى : " طَعَامُ تُرْزَقَانِهِ " (٤) بضم النون .

وهو مذهب لم أر من ذكره قبلَ ابنِ فلاح غير ان الرضيَّ ذكره ولم ينسبه وقد نقل السيوطي في الهمع هَذا عن ابن فلاح . (٥)

---

(١) المغني : ٢٥١
(٢) شرح الكافية للرضي : ١١٧/٢
(٣) المغني : ١١٩٧ - ١١٩٨
(٤) سورة يوسف آية : ٣٧
(٥) المغني : ٣٦٨ - شرح الكافية للرضي : ١٧٣/٢
الهمع للسيوطي : ٥١/١

أَيهَانٍ لغة في هَيْهَاتَ

حكى ابنُ فلاح لغة في هيهات لم أَجِدْ من ذكرها قبله وهي :

" أَيهانِ " بكسر النون مع الهمزة المفتوحة وقد نقل الرضي هـــذه اللغـة في شرح الكافية عن ابن فلاح في المغني . (١)

---

(١) المغني ورقة : ٣٥٢ من نسخة عاطف افندى الخطية باستانبول

شرح الكافية للرضي : ٢/٧٣.

ثانيا - ترجيحاتـــه

أَصْلُ لَا مِ ذُو

الأصح عند ابن فلاح أَنَّ لا مَ ((ذُو)) ياءٌ حملا على الاكثر فيما عينه واو وزنه ((فَعَلٌ)) بتحريك العين وهو مذهب سيبويه خلافا لابي علي الفارسي الذى يرى ان أصله ((نِرِيٌّ)) بسكون العين (١)

المحذوف من مقول

ذكر ابن فلاح ان المحذوف من مقول عند الاخفش عينُ الكلمة أَمَّا عند سيبويه فالمحذوفُ واوُ المفعولِ لانه الزَائِدُ .

الا ان القياس مع مذهب الاخفش - فيما يرى ابن فلاح - لأن عين الكلمة تُعَدُّ من اصل الكلمة فهي مطلوبةٌ وان كانت معدومةً . أما واو المفعول فانه زائد قد لا يدل دليل على حذفه .(٢)

أَصْلُ أَلِفِ كِلَا وَكِلْتَا

يرى سيبويه أَنَّ اصلَ الفهما واوٌ

ويرى السيرافي أَنَّ اصلَه ياءٌ بدليل امالَتِها في قِرَاءَةِ حمزةَ والكسائِي وَأَنَّ التاءَ في كلتي بدلٌ من ياء كما في ثنتين وقد رَدَّ ابنُ فلاحٍ على أَدِلَّةِ السيرافي مايدل على موافقته لسيبويه من أَنَّ أَصْلَ الفهما واو (٣)

لفظ كلا وكلتا

اتفق البصريون والكوفيون على أن كِلَا وكِلْتَا مثنيان في المعنى واختلفوا في لفظهما .

---

(١) المغني : ٢٧٢
(٢) المغني : ٢٢٦
(٣) المغني : ٢٤٩ - ٢٥٠

فمذهب البصريين على انه مفرد مثل زوج

ومذهب الكوفيين على انه مثنى مثل رجلين

وقد ساق ابن فلاح أدلة البصريين ثم رَدَّ على ما يَرِدُ على مذهبهم من اعتراضات .

ثم ساق أدلة الكوفيين وعَبَّرَ عن مذهبهم بالزعم دون ان يدافع عنه او عن ادلته . (١)

عود لام الاسماء الستة

يوافقُ ابنُ فلاح جمهورَ البصريين في أَنَّ الاسماء الستة محذوفةُ اللام اذا اضيفت الى ياء المتكلم فان اللام لم تَعُدْ .

وقد خالف في ذلك ما ذهب اليه المبردُ والكوفيون من ان اللامَ تعودُ .

ثم دافع عن رأى الجمهورِ بذكرِ حججهم والرَّدِ على ما يَرِدُ عليها من اعتراضات ثم رَدَّ على ما تمسك به المبردُ . (٢)

الكَلِمُ

يرى ابن فلاح أَنَّ الصحيح في ((الكَلِمِ)) انه اسمُ جمعٍ واحِدُه ((كَلِمَةٌ)) مخالفا في ذلك من يقول بانه جمع تكسير كالفراء وابن جني ،والجرجاني وغيرهم ، ولا يخفى ما في هذا الرأى من موافقة للبصريين (٣)

دخول اللام على إِنَّ اذا قُلِبَتْ همزتُها هَاءً

مثال ذلك : ((لَهِنَّكَ رَجُلُ صِدْقٍ)) و ((لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ))

وفيه مذاهب .

١- مذهب سيبويه : في اللام الواحدة انه للتأكيد دخل على إِنَّ لما غُيِّرَتْ همزتها هاءً . وفي اللامين كالمثال الثاني أَنَّ الأَوَّل جوابُ قسمٍ والثاني لتاكيد الخبر .

---

(١) المغني : ٢٥٤ - ٢٥٩

(٢) المغني : ٢٩٤ - ٣٠٠

(٣) المغني : ١٨

٢- مذهب ابي زيد والفارسي : ان اصل ((لَهِنَّكَ)) لَا وإِنَّكَ فحذفت همزةُ إِنَّ والفُ لا ه فبقي لَهِنَّكَ .

٣- ويرى الزجاج أَنَّ الأُولى لا مُ التاكيد والثانيةُ زائدةٌ .

قال ابن فلاح : ((ومذهب سيبويه أقوى لا نه ليس فيه الا إبدالُ الهمـــزة)) وفي هذا توالي حَذْفَانِ بعد حذف سابق في لَا وِ . (١)

دلالة الالفاظ على معان عرفية

يرى أَنَّ المرجع في صحة الاصطلاح إلى اللغة . هذا ان اعتبر الوضعُ اللغـــوي .

اما ان لم يعتبر أَصْلُ الوضعِ اللغوى فلا حرج في اختصاص أَهل كل صناعة باصطلاح ولذلك سمى الاصوليون الكلمة كلاما خلاف ما عليه النحاة . (٢)

الكلام مصدر ام اسم مصدر ؟

ذهب بعض العلماء الى أن الكلامَ مصدرٌ لِعَمَلِهِ عملَ المصدر واتيانِه مُؤَكِدًا للفعل .

وذهب بعضهم : الى انه اسم للمصدر وهو الحق عند ابن فلاح ثم يقيم الأدلة على ذلك . (٣)

الف المقصور تعود إلى أصلها في التثنية

يذهبُ ابنُ فلاح مذهبَ البصريين إلى ان الف المقصور الثلاثي تُرَدُّ الى أصلها مطلقا في التثنية فيقال في رَبَا ربوان وفي فتى فتيان ثم يبين علة ذلك .

وهذا يخالف ما عليه الكوفيون من أن مكسور الفاء ومضمومَها يثنى بالياء وان كان من ذوات الواو فيقال : رِبيان وضُحيان . (٤)

---

(١) المغني : ٣٢٧
(٢) المغني : ٣٤
(٣) المغني : ٣٩ - ٤١
(٤) المغني : ٣٢٧

تثنيةُ وجَمْعُ سَواءٍ

يرى ابن فلاح ان من الاسماء ما لا يثنى وهو سَوَاءٌ لِأَنَّ معناه يدل على التثنيـــة .

وَحكَى أبو زيد تثنيتَه على سَوا آنِ وجمْعَه على أَسْواءٌ قال الشاعرُ :

لَيْسَ الرجَالُ وان قيسُوا بِأَسْوَاءٍ

وقد حكم ابنُ فلاح على ذلك بالشذوذ . (١)

في تثنيـة المقصـور

وردت الفاظٌ مقصورةٌ مثناةً تثنيةً تخالفُ قاعدةَ تثنية المقصور حَكَمَ عليها ابنُ فَلاحٍ بانَّها شَاذَّةٌ عن القياس، منها مذروان والقياس مذريان لان أَلِفَ المقصورِ زائدةٌ على ثلاثة أحرف فتقلب ياءً في التثنيه قياسـا . (٢)

في نـون المثنى والمجموع

ذكر ابن فلاح في نون المثنى والمجموع ستة أقوال مُفَصِّلاً القولَ فيهـا وكانَ القولُ السادس منها لسيبويه الذى يرى أَنَّ النونَ بدل من الحركةِ والتنوينِ وقد ارتضاه ابن فلاح فأَخَذَ يقيم عليه الادلة ويُوردُ ما عليه من اعتراضـات لِيَرُدَّ عليها . بالاضافة الى انه قد أَبطل بقية الاقوالِ الخمسةِ . (٣)

جمعُ ابـنٍ

ذكر ابن فلاح ان ((بنـون)) جمع سالم خلافا لعبد القاهر فانه زعـم انه ليس بسالم لسقوط الهمزة . (٤)

بنت وبنات وأُخـت وأَخَـوات

رجح ابنُ فلاح ما عليه الجمهور من أن بنا ت واخـوات جمعُ تصحيـح وان لم تسلم صيغة المفرد فيهما وذلك انهما خَسِرجا في الجمع على أصلهـا وهـو بِنْـوَةٌ وأُخْـوَةٌ ولما حذفت لامهما غيرت صيغتهما ثم أَقام الادِلَّةَ على ذلك وهذا خلاف ما عليه السيرافي فانه يرى انها مفردة وان التاء للتأنيث مثل قناة . (٥)

---

(١) المغني : ٣١٥
(٢) المغني : ٣٢٩
(٣) المغني : ٣٥٩- ٣٦٣
(٤) المغني : ٣٩٢
(٥) المغني : ٤٣٣

تثنية الموصول والاشارة والضمائر

يرى ابنُ فلاح أنَّ هذه الكلمات صيغ مرتجلة للتثنية كصيغ تثنية الضمائر على الاصح بدليل قيام علّةِ البناء فيها . (١)

جمع بحث على ابحاث

استعمل ابن فلاح في جميع كتابه المغني صيغةَ ((أبحاث)) والمعروف عند علماء الصرف ان الاسم الثلاثي الذى صحت عينه وكانت ساكنه يُجمعُ على أَفْعُلٍ او فُعُولٍ نحو فَلْسٌ وأَفْلُسٌ وفُلُوسٌ وَفَرْخٌ وأَفْرُخٌ وفُرُوخٌ وأما جمعه على أفعال فشاذ وهكذا بَحْثٌ فأن القياس ان يجمع على أَبْحُثٍ أو بُحُوثٍ واما جمعه على أَفعال فله توجيهان : الاول ـ انه شاذ لا يقاس عليه
والثاني ـ ان الملاحظ فيه معنى الوصف.
والظاهرُ أنَّ ابنَ فلاح عبر بابحاث آخذا معنى الوصف في البحث فانه بمعنى المفعول كما يفهم من كلامه اول باب جمع التكسير . (٢)

جمعُ الصفاتِ بالواو والنون

اذا كان الاسم المجموع من الصفاتِ الجاريةِ على أَفعالها نحو ضَارب فهو الذى يجمع بالواو والنون نحو : ضاربون ولا يجمعُ هذا الجمعَ ما لا يجرى على الفعل، هذا ما يراه ابنُ فلاح مخالفاً في ذلك ابنُ كيسان الذى لا يرى بأسا بجمع الصفات التي لم تَجْرِ على افعالها بالواو والنون وَرَدَّهُ ابن فلاح وحمل الوارد من ذلك على الضرورة . (٣)

---

(١) المغني : ٣١٧ - ٣٦٢
(٢) شرح الالفيه لابن عقيل : ٢/ ٤٥٣ ـ الهمع للسيوطي : ٢/ ١٧٤
(٣) المغني : ٣٩٠- ٣٩١

جمع المسمى بما فيه تاء التأنيث

اذا سمي بما فيه تاء التأنيث نحو طلحة لم يجز جمعه بالواو والنون عند البصريين وأجازه الكوفيون قياسا على ما فيه الف التأنيث الا ان ابن كيسان يفتح عين الكلمة والكوفيون يضمونها نحو طلحون وحمزون .

وقد اقام ابنُ فلاح الحُجَّةَ لمذهبِ البصريين من السماع والقياس على انه يجمع بالالفِ والتاءِ لا بالواوِ والنونِ ثم يُجيبُ على الاعتراضات الواردة على حُجَجِ البصريين . (١)

الفعل المعتل العين اذا اتصل به ضمير الفاعل

اذا جاء الفعلُ المعتلُ العينِ على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع واتصل به ضميرُ الفاعل الذي يَسْكُنُ له لام الفعل فانه يستوي لفظُ الفعل المبني للفاعل وللمفعول مثاله هَابَ وخَافَ وبَاعَ .

تقول في الفاعل بِعْتُ العَبدَ وفي المفعول بِعْتَ يَاعَبْدُ .

ويرى ابن فلاح ان الأجودَ في مثل هذه الصيغ لغةُ الاشمام في المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل وهذه الصيغةُ من مسائل الألغازِ في علم النحو.(٢)

الفعلُ ماضٍ وحالٌ ومستقبلٌ

هكذا قَسَّمَ ابنُ فلاح الفعلَ ،والظاهرُ انه يوافق في ذلك الكوفيين في ان الفعل ماض ومضارعٌ وأمّا الامرُ عندهم فهو مقتطعٌ من المضارع . (٣)

دلالةُ الفعل على الحدث والزمان

ابن فلاح

يرى ان الفعلَ يدل بجوهر لفظه على الحدث ،أما دلالته على الزمن فبقرينةٍ زائدة على جوهر اللفظ وهي حروفُ المضارعةُ وحركةُ عين الفعل في نحو ضَرَبَ فدلالَتُهُ دلالةٌ مطابقةٍ .

وَيَرُدُّ على من يرى ان دلالةَ الفعلِ على الزَّمَنِ دلالةٌ تضمنٍ لان مفهوم الزمان جزءٌ من مفهوم لفظ الفعل . (٤)

---

(١) المغني : ٣٨٦-٣٨٨ .
(٢) المغني : ٥٢٧ .
(٣) المغني : ٩٥ .
(٤) المغني : ٥٤ .

زمنُ الفِعـــلِ المُضَـارع

رَجَّحَ ابنُ فلاح ان المضارعَ حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاســـتقبال وأقامَ على ذلكَ الأدِلَّةَ .

وهناك من يرى انه على عكسِ ما رجحه ابن فلاح ومنهم من ذهب الى انه مشترك بين الحال والاستقبالِ وقد رَدَّ هُمْ ابنُ فلاحٍ .(١)

أَيُّ الأَفعالِ أَصْـــلٌ ؟

اختلف العلماء في اصالة الافعال .

فذهب ابنُ فلاحٍ الى أن الحَقَّ أصالةُ المستقبل لانه يصير حاضرا وماضيا وهو مذهب الزجاج .

وذهب ابنُ السراج الى ان الحاضر هو الاصل وذهب بعضهم الى ان الماضي هو الاصل .

وذهب أبو علي الى ان كل واحد منهما أصل بنفسه . (٢)

لا يثنى الفعـــــــلُ

يوافق البصريين بان الفعل لا يثنى وما جاء منه كقولـه تعالى ((أُلقِيَا فِي جَهَنَّمَ)) وقولِ الشاعر ((قِفَانَبْكِ .. الخ)) فالخطاب فيه لاثنين وليس المرادُ تكرار الفعلِ على انه مثنى كما يرى البعض . (٣)

الافعالُ التي لا تتصـــــرف

يوافقُ ابنُ فلاحٍ البصريين بانَّ الافعالَ التي لا تتصرف أَفعالٌ لدخول خصائص الفعل عليها كعسى وليس ونعم ويجب تقدير دلالتها على الزمن في أصل الوضع .

في حين يرى الكوفيون انها اسماء أو حروف . (٤)

---

(١) المغني : ١٠٤

(٢) المغني : ١٠٨

(٣) المغني : ٦٨

(٤) المغني : ٥٧

صيغة الفعل المجهول

عَلَّلَ بعضُ العلماءِ ضَمَّ أولِ الفعلِ الماضي او المضارعِ اذا بُني للمفعول - بان الضم عوضٌ عن الفاعل المحذوف أو اشعارٌ بان المحذوف يستحق هذه الحركة .

وهذا تعليل ضعيف عند ابن فلاح لان ذلك قد حصل من اقامةِ المفعول مقامه ورفعِ المفعولِ وانما العلّةُ في ذلك أنَّ ضمَ اول الفعل وكسرَ ما قبل الآخر في الماضي وفتحَهُ في المضارع يجعلُ الفعل على صيغةٍ لا يكونُ مثلها في الاسماءِ ولا في الافعال وعادةُ العَربِ تغييرُ اللفظِ لتغييرِ المعنى . (١)

في اصل رحى

في رحى لغتان : قالوا : رحيت ورحوت وذهبَ ابنُ فلاح الى أن الاصح رَحَيْتُ وأنَّ أَصْلَ الالف ياءٌ لا واوٌ ، وتثنيتها على مذهب البصريين رحيان . (٢)

لَيْسَ فِعْلٌ

نقل ابنُ فلاح الخلافَ في ليس فجمهور النحاةِ على أنَّها فِعلٌ وذَكَرَ لهم خمسةَ أدلة على فعليتها . وعن ابي علي الفارسي انه عَدَّها حرفا في المسائل البغداديات وذكر له سبعةَ أدلة على حرفيتها .

ثم يتصدى لهذه الأدلة بالنقض والابطال مؤيدا مذهب الجمهور في أن ليس فعلٌ وليست حرفاً . (٣)

---

(١) المغني : ٥٢٠

(٢) المغني : ٣٢٧

(٣) المغني : ٧٤٥ - ٧٤٨

عسى فِعْلٌ أم حَرْفٌ ؟

ذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فعل بدليل اتصال ضمائر الفاعل البارزة بها واتصال تاء التأنيث بها .

وذهب ابن السراج الى انها حرف ونقل أيضا عن ثعلب والزجاج .

وحجته من ثلاثة أوجه :

١- انها بمعنى لعل وهي حرف

٢- انها لا توصل بها أَنْ المصدرية

٣- انها لا تتصرف .

وقد ردّ ابنُ فلاح على أدلة ابن السراج مؤيدا بذلك مذهب الجمهور.(١)

فِعليَّةُ نِعْمَ وبِئْسَ

ذهب البصريون والكسائيُّ الى ان نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلَانِ وذهب باقي الكوفيين الى انهما اسمان .

وقد ذكر ابن فلاح ستة أدلة للبصريين على فعليتهما ، وذكر خمسةَ أدلة للكوفيين على أنهما اسمان .

ثم ردَّ على أدلة الكوفيين الخمسة وان ما استدلوا به من نصوص مؤوّل ويتطرق اليها الاحتمال . (٢)

أفعل في التعجب

اختلف أهلُ المصرين في ((أفعل)) من ما أَفْعَلَهُ فذهبَ البصريون الى انه فعل .

وذهب الكوفيون الى انه اسم وأصلُه عندهم الاضافةُ الى مابعده أي : مَاأَحْسَنُ زيدٍ لانه كان استفهاما فلما دخله التعجب فتحوا آخِرَهُ للفرق بين التعجب والاستفهام .

وقد ساقَ ابنُ فلاح حجةَ الكوفيين ثم حجةَ البصريين ثم تولى الرَّدَ على أدلة الكوفيين والطعنَ بها . (٣)

---

(١) المغني : ١١٢٧ - ١١٢٨

(٢) المغني : ١١٥٩ - ١١٦٤

(٣) المغني : ١٢٠٢ - ١٢٠٥

التعجبُ من الألوانِ

لا يبني فعل التعجب من الالوان لأنَّ أفعالها زائدةٌ على الثلاثةِ في الاصل .

هذا ما ذهب اليه ابنُ فلاحٍ .

ويرى الكوفيون جوا زَ بنائِه من السواد والبياضِ لانهما أصولُ الالوان واستدلوا بقول الشاعر :

فَأَنْتَ ابيَضُهُم سِربَال طَبَّاخِ (١)

وقد رَدَّ عليهم ابنُ فلاح بما قالوا وَأَوَّلَ ما استدلوا به .

حَبَّذا بصيغةِ الماضي

قالوا : انما وقع بصيغة الماضي لانه مدحٌ والمدحُ انما يكونُ بما قد ثبت

قال ابنُ فلاحٍ : وقولهم ليس بتحقيقٍ لانه لا يُرادُ المدحُ في الماضي وانما معناه انشاءُ المدحِ من غير دلالةٍ على زمن ولذلكَ عاملوه معاملةَ نِعْمَ من ابهامِ الفاعلِ والتَفْسِيرِ بالمخصوص . (٢)

الاشمامُ في مثل قِيْلَ وبِيْعَ

في الفعل المعتل العين اذا بني لما لم يسم فاعله ثلاث لغات .

الاولى - الكسر الخالص وهي أفصحها عند ابن فلاح .

الثانية - اشمام الضم وقد قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي .

الثالثة - الضم الخالص .

وقد استشكل ابن فلاح لغةَ الاشمام وذلك لانه ضَمُّ الشفتين بعد اسكان الحرف المطلوب اشمامه ولا يتصور اسكانُ الفاءِ ثم الاشارة اليها بالضم هنا لان حركتها ضرورية فبطل تحقق الاشمام في فاء الكلمة فلم يبق الا ضمة خالصة .

ثم ذكر جوابين وصفهما بالضَّعْفِ عن هذا الاشكال وضَعَّفَ الجوابَ الاولَ من ثلاثة اوجه وصرح ببقاء الاشكال في لغة الاشمام . (٣)

---

(١) المغني : ١٢١٥ - ١٢١٨

(٢) المغني : ١١٩٠

(٣) المغني : ٥٢٣ - ٥٢٦

المطلب السادس

اراؤه وترجيحاته في الادوات

أولا - آراؤه

تقسيم الحروف

عقد ابنُ فلاحٍ بحثا لبيان عددِ الحروفِ وتقسيمها وقد أجادَ في ذلك حتى إنَّ السيوطي نقل عنه البحثَ كاملا في الاشباه والنظائر . (١)

مما يشير إلى انه انفرد في هذا التنظيم .

فبلغ جملةَ الحروفِ مفصلةً مائةً وثمانيةً وعشرين حرفًا وبلغ جملتُها مع ضم كلِّ حرف الى مناسبِهِ في التركيب وحذفِ المشترك سبعينَ حرفا .

حتَّى حرف جر معناه التحقيراً والتعظيم

تستعمل حَتَّى حرف جر ويكون معناها انتهاءَ الغايةِ او التعليل أو بمعنى إلا في الاستثناء .

ويرى ابنُ فلاح أنها تدل على تحقير ما بعدها أو تعظيمه وهو رأيٌ لم أجده لغير ابن فلاح ونقله عنه الرضي معقبا عليه بقوله : ((وليس بمشهور)) (٢)

كَأَنَّ : بسيطة أم مركبة ؟

في كَأَنَّ مذهبان :

احدهما - انها مركبة من كافِ التشبيه وأَنَّ وهو مذهبُ الخليل وسيبويه والاخفش وجمهور البصريين والفراء وابن جني وغيرهم حتى ادعى بعضهم الاجماع على هذا.

الثاني - انها غيرُ مركبة ، لأنَّ التركيب على خلاف الاصل ، لأنَّ عدم تَعَلُّقِ حرفِ الجَرِّ على خلاف الاصل ، وهذا هو الاجودُ عند ابن فلاح . وقد اختاره ابو حيان ورجحه ابن هشام. ولعل هذا من الآراء التي انفرد بها ابن فلاح لانّي وجدتُ أقدمَ من تَبَنَّى هذا الرأيَّ هو أبو حيان المتوفي سنة ٧٥٤ هـ وهو بعد عصر ابن فلاح المتوفي سنة ٦٨٠ هـ . (٣)

---

(١) المغني : ١٥٣ - الاشباه والنضائر للسيوطي : ٢/ ١١

(٢) شرح الكافيه للرضي : ٣٢٦

المغني ورقه ٢١٢ من نسخة عاطف افندى الخطية

(٣) المغني : ٨٧٥ - ٨٧٦

ترتيب كان واخواتها :

يرى ابنُ فلاح أَنَّ كان مقدمةٌ على غيرها من اخواتها معلّلاً ذلك بوجهين:

احدهما - انه يعبر بها عن زمان كل حدث وثانيهما انها اوسع تصرفا من اخواتها .

ثم انه يرى ان أصبح وأمسى أُختانِ لانهما لِطَرَفَي النهار،وصار وبات اختان لاعتلال عينيهما،وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار،وما في أَوَّلِهِ مَا أَخواتٌ لِلزومِ ما في أَوَّلِهِنَّ وأَمَّا ليس فَيَتِيمَةٌ لا أُخْتَ لَهَا . (١)

((رُبَّ)) تفيد تقوية الفعل الضعيف بالتأخر

قال البصريون : إِنَّ رُبَّ حرفُ جَرٍّ

وجاء رد الكوفيين عليهم : بانه تشكل حرفيتها بنحو رُبَّ رَجُلٍ كريمٍ اكرمتُ فأن حرفَ الجر ما يُفْضِي الفعلَ الى المفعول واكرمتُ هنا يتعدى بنفسه .

ويرى ابنُ فلاح في الرَّدِّ على الكوفيين : أَنَّ الفعل المتأخر يضعف عن العمل في المفعول فيُقَوَّىٰ بحرف الجر كقوله تعالى : " إِنْ كنتم للرؤيا تعبرون " لا سيما اذا وجب تأخُّرُ الفعل كما في رب وهو رَأْيٌ انفرَدَ به ابن فلاح و رَدَّهُ الرضي بأَنَّ العَادَةَ تقويةُ الفعل الضعيف باللام فقط لافادتها التخصيص

حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في المفعول - بذلكَ المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لِزَيدٍ ضربتُ . (٢)

---

(١) المغني : ٧٥٠

(٢) شرح الكافيه للرضي : ٢/ ٣٣٠

ثانيا – ترجيحـــاته :

الفاء في خبر ان الداخلة على الموصول

جوز سيبويه دخول الفاء في خبر إنَّ الداخلة على الموصول او النكرة الموصوفة كقوله تعالى :« إِنَّ الذينَ قَالُوا رَبُّنَا اللّٰهُ ثُمَّ استَقَامُوا فلاخوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُـــونَ »(١)

والاخفش يجعل الفاءَ زائدةً وهذا ضعيف عند ابن فلاح . (٢)

الالفُ والتاءُ في جمع المؤنث السالم

الاصح عند ابن فلاح ان الالفَ والتَّاءَ الزائدين في جمع المؤنث السالم – علامـــةٌ للجمع والتأنيث معاً بدليل أَنَّ حذفَ أَحدِهِمَا يُخِلُّ بالمَعْنَى ، وذهبَ البعضُ الى أَنَّ التاءَ للجمع والتأنيثِ والالفُ فارقَةٌ بين الواحدِ والجمعِ قياسا على جمع المذكـــر فانه ليس له الا حَرْفٌ واحِدٌ . والنون تسقط في الاضافة .

وقيل : إِنَّ الالفَ للجمعِ والتاءُ للتأنيثِ . (٣)

اللام الواقعه في خبر المخففة من الثقيلة

اذا وقعت اللامُ في خبر إِنَّ المخففة من الثقيلة فبعضهم يذهب الى انها لام التأكيد وذهب أبو علي الفارسي الى انها ليست للتاكيد بل هي الفارقة بين المخففة والثقيلة. وقد ذكر ابنُ فلاح حجةَ الفارسي من وجهين ثم اجاب عنهما بالرد مثبتا ان الـــلام للتاكيد . (٤)

---

(١) سوره الاحقاف آيـة : ١٣

(٢) المغني : ٧٢٣

(٣) المغني : ٤١٥ - ٤١٦

(٤) المغني : ٩٨٩ - ٩٩٠

اللام في فاعل نعم وبئس

اختلف العلماء في لام فاعلهما :

فجمهور النحويين على انها لتعريف الجنس تفيد العموم .

وذهب ابن الحاجب الى انها لتعريف معهودٍ في الذهن غيرِ متعينٍ في الوجود .

وقد ذكر ابنُ فلاح ادلةَ الجمهورِ فدليلَ ابنِ الحاجب ، ثم رَدَّ على دليله مؤيِّدًا ما ذهب اليه الجمهورُ من أنَّها تفيد العموم وهي لتعريف الجنس . (١)

دخول لام الابتداء في خبر لَكِنَّ

ذهب البصريون الى أن لام التاكيد تدخل في خبرِ إنَّ خاصة ولا تدخل في خبر باقي اخواتها .

وذهب الكوفيون الى أنَّ اللام تدخل في خبر لَكِنَّ واستدلوا بقول الشاعر :

وَلكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

لانهم يرون أنَّ اصلها أنَّ فزيدت عليها اللام والكاف وحذفت منها الهمزة .

وقد ضَعَّفَ ابن فلاح مذهب الكوفيين ورد على دليلهم وأول البيت بان اصله : ولكن إنَّني من حبها لعميد ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ في قوله تعالى : " لَكِنَّا هو اللّٰهُ رَبِّي " (٢) والاصل لكنْ أنَا هو الله ربي (٣) .

الكاف في مثل أَرَأَيْتَكَ

ذهبَ الفراءُ إلى ان هذه الكافَ ضميرٌ منصوبٌ في معنى المرفوع وذهب البصريون الى انها حرف للخطاب والتاءُ فاعل. حجة الفراء : ان الكافَ هي التاء فكانت بمنزلة المرفوع . (٤)

وردَّ ابنُ فلاح بانَّ هذا ضعيف لان لفظَ الكافِ لفظُ المنصوبِ وكونها بمنزلة المرفوع على خلاف الاصل ولانه كانَ يجب ان تظهر علامة التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ في التاء كما ظهرت في الكاف فلما لم يظهر علم فساد ما قاله الفراء لانه لا يصح تاكيدا ولا بَدَلاً

---

(١) المغني : ١١٦٧ - ١١٦٨
(٢) سورة الكهف : ٣٨
(٣) المغني : ٩٣٠ - ٩٣١
(٤) المغني : ١٠٧٩ - ١٠٨٠

وانما حَكَمَ البصريون بحرفيتها لانها لو كانت اسما لكان لها مَحَلٌّ من الاعراب ولا سبيل الى ذلك .

كسر إنَّ بعدَ القَسَمِ

اختلف العلماء في همزة ان اذا وقعت بعد القسم نحو والله إنَّ زيداً قائمٌ .

فالبصريون على انها تُكْسَرُ وجوباً وبه وردَ السماعُ .

والفراءُ على انها تفتح وجوبا .

والبغداديون و الكسائي على انه يجوز الوجهان مع اختيار الفتح .

وقيل يجوز الوجهان مع اختيار الكسر .

وقد نقل الرضيُّ عن المبرد والكوفيين انها قد تفتح اذا لم يكن في خبرها اللام .

أمَّا ابنُ فلاح فقد اغفلَ ذكر هذا الخلاف وذكر وجوبَ كسرها بعد القسم ثم قال : والقياس عند المبرد الفتح،على أني لم اجد من نسب الفتحَ الى المبردِ الا الرضيَّ ولعله أخذها من ابن فلاح، وهذا دليلٌ على بصريةِ ابنِ فلاح . (١)

تضمن أنْ المفتوحةِ لمعنى الشرطِ

قال الشاعر :

أمَّا أقمتَ وأمَّا أنتَ مرتحلا فاللهُ يكلأُ ما تأتي وما تذرُ

جاءتْ إما الاولى مكسورة الهمزة وهي للشرط عند البصريين والكوفيين أما الثانية

---

(١) المغني : ٦٣٨

فهي مفتوحه الهمزة واختلف فيها :

فمذهب الكوفيين أنَّها للجزاء فتكون الفاءُ جواباً للشرطين ومذهب البصريين انها للتعليل فتكون الفاءُ جوابا للشرط والعاملُ فيها عندهم إمَّا محذوفٌ يدل عليه يكلاءُ اى حُفِظْتَ او هو يكلاء نفسه .

قالَ ابنُ فلاح : " ويقوى مذهبَ الكوفيين وقوعُ الفاءِ جواباً للشرطين " ا هـ

وذهبَ ابنُ الحاجب الى ان قوله : فاللّٰهُ يَكْلَاءُ جوابُ الشرط ومُعَلِّلٌ لقوله أمَّا انت مرتحلا . وصَحَّ أن يكون لهما جميعا لان الشرط والعلة في معنى واحد .

قال ابن فلاح : " وهذا ليس بشيء لان الفاءَ تصلح ان تكونَ جوابا للشرط واما العلة فان المعلول ناصب لها فالعلة تقتضي ناصباً فلا يصح وقوع الفاء جوابا لها فلا يصح اجتماعهما على جواب واحد . (١)

كسر همزة إنَّ وفتحها بعْدَ القولِ

من المواضع التي يجوز فيها الوجهان في همزةِ إن كونُها محكيةً بعد القولِ نحو قولِ : أوَّلُ ما أقولُ اني أحمد الله .

فالفتح على انها في موضع المفرد خبر عن أول أي : أوَّلُ قَولي حَمْدُ اللّٰهِ .

واما الكسر ففيه ثلاثةُ اقوال :

احدها - ذهب قوم الى انه مكسور على الحكاية بعد القولِ وهو الخبر اى : اول قولي الحمد لله . واختاره ابن الحاجب . واعترض عليه ابن فلاح من وجهين .

الثاني - ذهب أبو علي الفارسي ومن تابعه : الى ان الحكايه تمنع الخبر، فالخَبَرُ محذوف أي : اول قولي إني أحمد الله ثابتٌ وبه قال الزمخشري وابن عصفور وردَّه ابن الطراوة وابن الحاجب. (٢)

---

(١) : المغني ٨٤٢ - ٨٤٣

(٢) : المغني ١٥١ - ١٥٤

الثالث - لمعضد الدولة - ان التقدير : أوّلُ ما أقولُ قولي اني احمد الله فتكون إني محكيةٌ للخبر وهو محذوفٌ وقد بقي معمولُه قال عنه ابن فلاح : " وهو سالم من الاعتراض" وقد أفسَدَهُ ابنُ عصفور.

أَمَّا أَنتَ منطلقاً انطلقتُ مَعَكَ

ذهب البصريون الى أنَّ الأصلَ : " لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقْتُ مَعَكَ "

فمنطلقا منصوبٌ بِكَانَ المقدرةِ وأصلُ أَمَّا لأَنْ حُذِفَ لامُ التعليلِ وبقيتْ أَنْ المصدريةُ وحُذِفَتْ كَانَ وعُوِّضَ عنها مَا فصارت أَمَّا، وأَنْتَ اسمُ كانَ المحذوفةِ وليست أَمَّا هذه جزاءً بل هي منصوبةٌ بانطَلَقْتُ بَعْدَ حذفِ اللَّامِ مِنْهَا .

وذهب الكوفيون الى أَنَّ المفتوحةَ هنا في معنى الشرط وما زائدة وليست عوضا عن فعل والفعلُ الناصب محذوفٌ ويرون أَنَّ قراءَةَ همزةَ بكسر الهمزةِ وقراءة الجمهور بفتحها من قوله تعالى : " أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ " (١) سَواءٌ لأَنَّ المفتوحةَ عندهم بمنزلة المكسورة . قال ابن فلاح مؤيداً مذهب الكوفيين : ويقوى ما ذهبوا اليه وقوعُ الفاء في جوابها في قوله : فَإِنَّ قَومي لم تاكلهم الضَّبُعُ (٢) وما ذكره البصريون من تقدير الفعل فعلى خلافِ الاصل .

معنى " ما " في التعجب

" ما " في قولك : ما أفعله اسم وليست بحرف واختُلِفَ فيها فعند سيبويه ومن تابعه انها نكرةٌ غير موصولة ولا موصوفة وذهب الاخفش الى انها موصولة وهبرها محذوف .

وذهب الكوفيون الى انها استفهامية دخلها معنى التعجب. وقد ذكر ابن فلاح ثلاثةَ أدِلَّةٍ لمذهب سيبويه تضمنت الرَّدَّ على الاخفش والكوفيين مما يدل على ذهابه مذهب سيبويه . (٣)

عملُ "ما" المشبَّهة بليس

ذهب البصريون الى أَنَّ ما الحجازيةَ تعمل في الجزأين عمل ليس .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢

(٢) المغني : ٨٣٩ - ٨٤٣

(٣) المغني : ١٢٠٠ - ١٢٠١

وذهب الكوفيون الى أنَّ «ما» عملت في الأوَّلِ فقط وأمَّا نصبُ الثاني فعلى اسقاط الخافظ. يقولُ ابنُ فلاح في مذهب الكوفيين : " وهذا ضعيفٌ لِأنَّ هذا انما يكون في الحرف المعدي للفعل فاذا حُذِفَ الحرفُ وَصَلَ الفعلُ الى المعمولِ فنصبه وهذه العلة معدومةٌ ههنا . (١)

« ما» الكافةُ حَرفٌ أَمْ اسمٌ ؟

ذهب الجمهور الى أنَّ «ما» الكافةَ حرفٌ

وذهب ابن درستويه وقومٌ من الكوفيين الى انها اسم نكرة مبهمة بمنزلة الشأن والجملة بَعدَهَا خَبَرُهَا .

قال ابن فلاح في هذا المذهب : " وهذا ضعيفٌ لِأنَّها في محلِّ المبتداءِ ولا يبتدأُ بالنكرة من غير شرط " اهـ

وقد نقل عن ابي علي الفارسي انها نافية (٢)

ابطال عمل لَكِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ

اذا خففت لَكِنَّ بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لَكِنَّ العاطفه لفظا ومعنى فاجريت مجراها في عدم العمل .

وذهب يونس الى انها اذا كانت مخففه تعمل بمنزله المشددة وليست عنده حرفَ عطف لدخول الواو عليها وان الاسم بعدها يكون معمولَ الفعل وفيها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها .

قال ابن فلاح : " وقوله ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا ولو كانت عاملة لظهر من بعض المواضع واما دخول الواو عليها فانا نقول اذا دخلت عليها انتقل العطف اليها وبقيت لَكِنَّ تفيد الاستدراك " (٣)

---

(١) المغني : ٨٤٤ - ٨٤٥

(٢) المغني : ٩٧٦ - ٩٧٧

(٣) المغني : ١٠٠٦ - ١٠١١

تأتي لا بمعنى غير

قالوا : جئت بلا شيء ، وغضبت من لاشيء

ذهب بعض العلماء الى أنَّ لا في هذه الامثلة بمعنى غير وما بعدها مجرور بالاضافة وهو قول نسبهُ ابنُ هشام الى الكوفيين (١)

اما ابن فلاح فانه بعد ان نقلَ هذا القولَ عن بعضهم قال : " والصحيح انها حرف وما بعدها مجرور بالحرف قبلها " (٢)

لات

اختُلِفَ في لاتَ :

ذهب البصريون الى انها مشبَّهةٌ بليس.

وذهب الكوفيون الى انها نافية للجنس تعمل عمل إنَّ

وذهب ابو عبيد الى انها نافيةٌ للجنس وأنَّ التاءَ متصلة بحين .

وذهب الاخفش الى انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل

وذهب بعضهم الى انها ليس قلبوا ياءَ ها الفاً وسيَنَهَا تاءً،وقد نُسِبَ هذا الى ابن ابي الربيع

وذهب بعضهم الى انها فعلٌ كَمَاتَ

وذهب بعضهم الى انها حرفُ جَرٍّ في قوله : ولاتَ أوانٍ

قال ابن فلاح : " والمرجَّحُ مذهبُ البصريين " ثم بدأَ يسوقُ الأدِلَّة ويَرُدُّ على غيرهم من المذاهب بالتضعيف والابطال . (٣)

لَعَلَّ مركبة ام مفردة ؟

ذهب ابن فلاح الى ان الصحيح في لَعَلَّ أنَّها غيرُ مركَّبةٍ وهو مذهب الكوفيين ، ورجَّحَهُ جماعة من متأخري البصريين .

وذهب المبردُ وجماعةٌ من البصريين الى انها مركبةٌ من اللَّام وعَلَّ . (٤)

---

(١) مغني ابن هشام : ٣٢٢

(٢) المغني : ٨٦٤

(٣) المغني : ٨٦٥

(٤) المغني : ٨٧٧

كَأَنَّ للتشبيه أم للتحقيق ؟

قالوا : كأنكَ بالدنيا لم تَكُنْ وكأنك بالاخرةِ لم تَزَلْ

يرى الكوفيون والزجاجيُّ أنَّ معنى كَأَنَّ هنا الوجوبُ والتحقيق ، ويرى البصريون ان كَأَنَّ للتشبيه ولا معنى لها عندهم غيره .

قال ابنُ فلاح : " والاجودُ أنْ تكونَ للتشبيه والمعنى في نحو كانك بالليل قد أقبل - تشبيه الحالةِ المنتظرة لثبوتها وتحققها عند المتكلم بالحالة الموجودة المتحققة . (١)

لَكِنَّ : بسيطة ام مركبة ؟

في لكن مذهبانِ :

احدهما - انها مفردة عدد حروفها خمسة وهو مذهب البصريين .

والثاني - انها مركبة وهو مذهب الكوفيين وفي تركيبها عندهم ثلاثة اقوال :

احدها - لجمهورهم - انها مركبة من لا وأَنَّ والكاف زائدة .

الثاني - للفراء - ان اصلها لكن الساكنة وأَنَّ المشددة المفتوحة .

الثالث - بعضهم - واختاره السهيلي - انها مركبة من لا وكَأَنَّ .

اما ابن فلاح فانه اختار مذهب البصريين وقال عن الكوفيين : " ومذهبهم ضعيف لان التركيب على خلاف القياس ثم دعوى زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة فيه ضرب من علم الغيب . (٢)

معنى لَكِنَّ الاستدراك

يرى ابن فلاح انه يشترط وقوعها بين كلمتين متغايرتين بالنفي والايجاب.

وذكر في توجيه قوله تعالى : " وَلَو أَراكهم كثيراً لَفَشِلْتُمْ ولتنازعتُم في الامرِ وَلكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ (٣) ان الايةَ لم تدل على انتفاء الفشل ، والتنازعُ لانتفاءِ رؤيتهم كثيراً . بدليلِ سلامتهم من الفشل

---

(١) المغني : ٨٨٩

(٢) المغني : ٨٧٦ - ٨٧٧

(٣) سورة الانفال آية : ٤٣

والتنازع فحذف سبب التسليم وهو نفي الرؤية واقام المسبب مقامه وهو التسليم وهذا تحقيق الايء عند ابن فلاح ذكره في بحث " لكن " وهو توجيه مسبوق اليه . (١)

افادة الحرف مع الاسم

يوافق ابن فلاح الجمهور على أن الفائدة حاصلة من تركيب الحرف مع الاسم في النداء في مثل : يا زيد بناء على ان " يا " نائبة مناب الفعل " أدعو " او لان النداء اسم للفعل . ويرى ابو علي الفارسي في الايضاح ان الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء . (٢)

تعريف الاسم

يرى ابن فلاح ان أقرب حدود الاسم هو :

" كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين " ثم بين محترزات هذا الحد وما يرد عليه من اعتراض وهو حد ذكره السيرافي وابن الحاجب وابن هشام ثم عقب على تعريف الاسم الذي أخذ به الزمخشري بانه حد غير مانع . (٣)

من علامات الاسم

اضاف ابن فلاح الى علامات الاسم المشهورة التي يعرف بها الاسم علامات قل من ذكرها منها النداء ولام الابتداء ، واو الحال والتثنية والجمع وياء النسب والتأنيث والتصغير والتكسير والاخبار عن الفاعل والمبتدأ والاضافة والتعريف بالعلمية والوصف وكونه عبارة عن شخص وكونه مفعولا . (٤)

---

(١) المغني : ٨٩٥
(٢) المغني : ٣٥
(٣) المغني : ٥٢
(٤) المغني : ٦١-٧٦

وقوع اسماء الشرط والاستفهام فاعلة

ذهب ابنُ فلاح الى ماذهب اليه البصريون من أَنَّ أسماء الشرط والاستفهام لا تقع فاعلة لانه لا يعمل فيها ما قبلها .

وقد خالفَ ابنُ فلاح الكوفيين المجوزينَ ذلكَ محتجين بقوله تعالي : " أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَم أَهلكنا " فَإِنَّ كَمْ - عندهم - فاعلةُ يَهْدِ وهذا ما ذهب اليه الفراء والاخفش .
اما البصريون فيرون أَنَّ كم مفعولةُ أهلكنا والفاعلُ هو المصدر اى : الهُدِيُ أو الامرُ . (١)

تنوين جمعِ المؤنثِ السَّالمِ

الأَصَحُّ عند ابن فلاح - في تنوينِ جمع المؤنث السالم - انه تنون مقابلة لنون جمع المذكر السالم ثم علل هذا التصحيح وأَقام الادِلَّةَ عليه .

ويرى الرَّبَعِيُّ أنه تنوين الصرف ورده ابن فلاح وقيل انه تنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وهذا ضعيف عند ابن فلاح . (٢)

عمل كَانَ واخواتِها في اسمائها واخبارها

ذهب ابنُ فلاح الى ما ذهب اليه البصريون من أَن كانَ واخواتها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل اسما لها وتنصب خبره تشبيها بالمفعول خبرا لها وليسا فاعلا ومفعولا .
وذهب جمهور الكوفيين الى أَنَّ هذه الافعال لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى أَنَّها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على أَنَّها تنصب الخبر، ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال .
وقد ضَعَّفَ ابنُ فلاح رأى الكوفيين هذا بثلاثة أَوجه :-
١- ان الحال يَسوغ حذفها وليس كذلك المنصوب بها .
٢- ان الحال تاتي بعد تمام الكلام ولا يتم بالناقصة منها مع المرفوع كلامٌ .
٣- ان خبرها قد يكون معرفة باللام والاضمار وذلك لا يقع حالاً . (٣)

(١) المغني : ٤٥٠
(٢) المغني : ٤٢١ - ٤٢٣
(٣) المغني : ٧٩٢ - ٧٩٣

معنى كان بعد الشرط

قال تعالى : " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ "

يرى المبرد ان كان بمعنى الماضي ولم يغيرها الجزاء الى الاستقبال ويؤول وقوع الفعل الماضي في خبرها بتقدير " قَدْ " أي قد قُدَّ . والأَصَحُّ عِنْدَ ابنِ فَلاحٍ ان حَرفَ الشرط صَرَفَ كان من الماضي الى الاستقبال قياسا على سائر الافعال والمعنى: إِنْ يَكُنْ قَمِيصُهُ قُدَّ ، أَي : إِنْ يُعْلَمْ أَنَّه قُدَّ ، فالعِلْمُ لم يقع بَعْدُ وعلى هذا فلايُحتَاجُ الى تقدير قَدْ لتغاير دلالة كان وخبرها على الزمن . (١)

دلالة كَادَ على الاثبات والنفي

في ذَلك ثلاثةُ أَقوالٍ :

١- أصحها عند ابن فلاح - انها في الاثبات تدلُّ على الاثبات وفي النفي تدل على النفي قياسا على غيرها من الافعال .

٢- القول الثاني - انها في الاثبات تدل على النفي وفي النفي تدل على الاثبات بخلاف سائر الافعال .

٣- القول الثالث - انها في الاثبات تدل على الاثبات كسائر الافعال وفي المستقبل المنفي تدل على النفي وفي الماضي المنفي تدل على الاثبات

والى القول الاول ذهب الزمخشري في المفصل .

وقد ساقَ ابنُ فلاح دليل المذهبين الثاني والثالث ثم تَوَلَّى الرَّدَّ عليهما . (٢)

---

(١) المغني : ٨٠٧ - ٨٠٨

(٢) المغني : ١١٤٩ - ١١٥٣

المطلب السابع

آراؤه وترجيحاته في التراكيب

اولا - آراؤه

حذف أحد مفعولي أفعل التفضيل

يتعدى أفعل التفضيل الى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو : أَنَا أَكْسَى مِنكَ لِعَمرٍو الثِّيَابَ .

ونُسِبَ الثَّانِي بأفعل عند الكوفيين مفعولاً ثانيا

وعند البصريين بفعل مقدر مدلولٍ عليه بأفعل فيكون ثاني مفعول أفعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين ولا يجوزُ اظهار المفعول المحذوف لأَفْعَل بوجه .

ومنعَ ابنُ فلاحٍ حذف أَحَدَ المفعولين دونَ الآخَرِ في باب علمت والأُولَى عنده أَنْ يُقَالَ : هو أَشَدُّ منه عِلماً زيداً منطلقا .

هذا ما جاء منقولا عن ابن فلاح في شرح الكافيه للرضي ولم أجده لغيره . (١)

تعليقُ فعل القلب عن المفعول الاول

يَرَى أَنَّ الأَجودَ في فعل القلبِ أَنْ لا يعلق عن المفعول الاول إِذَا صُدِّرَ المفعولُ الثاني بكلمةِ الاستفهام نحو : عَلِمْتُ زَيْدَاً أَبُو مَنْ هُوَ ؟

وجوز بعضهم تعليقهُ عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة . (٢)

الجملةُ الشرطيه بمنزله المفرد

يرى ان جملة الشرط بمنزلة المفرد لانها لا تستقل بالافادةِ دون جملة اخرى (٣)

حذف الفاعل الضمير

يرى ابن فلاح انه من المحال ان يكون الضمير مستترا في حروف الفعل وان الفاعل محذوف في حكم المنطوق به كما حذف من الصلة . (٤) .

---

(١) شرح الكافيه للرضي : ٢/٢٢٠

(٢) المغني : ١١١١ - ١١١٢

(٣) المغني : ٦٦٠

(٤) المغني : ٤٥٩

الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل

يرى ابن فلاح انه إذا أُقيمَ الجارُ والمجرور مقام الفاعل فالأصحُّ أنَّ مجموعهما قائم مقام الفاعل ، وقيل : انه الاسم المجرور وحده وقيل : حرف الجر وحده . (١)

تعريف الظرف باضافته الى الجملة

يرى ابنُ فلاحٍ أنَّ الظرف يتعرف اذا اضيف الى الجمل نحو : أتيتك يوم قدم زيد الحار، ودليل تعريفه جواز وصفه بالمعرفة ، وهو رأى انفردَ به ابنُ فلاح ونقله عنه الرضي(٢) وقال معقبا عليه : " ومع غرابةِ هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسميةِ نكرةً نحو : يوم قدم أمير ... الخ (٣) .

في باب الاخبار بالذى وفروعه

توضيحٌ : اذا قُلتَ ضَرَبْتُ زيداً وأردت الاخبار عن زيد بالذى وفروعه قلت : الذى ضربته زيدٌ او عن التاء قلت : الذى ضربَ زيداً أنا بتقديم اسم الموصول وتأخير الاسم المخبَرِ بِهِ وَوَضْعِ عائدٍ الى الموصولِ مقام ذلك الاسم وهذه شروط الباب فان فُقِدَ احداها لم يصح الاخبار فيمتنع الاخبار في الاسم الذى أحد جُزئيه ضمير عائد على غير الموصول كفلامه من قولنا : زَيدٌ ضربتُ غلامَه فالهاء راجع الى زيد،وان استغني عنه بضمير آخر نحو : زيد ضاربه اخوه جاز الاخبار عن أحد الضميرين اى ضمير شئت وقد منع ابنُ فلاح في المغني من الاخبار عن احدهما لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاقِ الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباطِ الضمير الواحد وقد يكون هذا مما انفرد به ابن فلاح وقد نقله عنه الرضي(٤) في شرح الكافية وَرَدَّ عليه بقوله : " وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضميرُ المخبَرُ عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحه الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما .(٥)

---

(١) المغني : ٥٤٠

(٢) شرح الكافيه للرضي : ٢/١٠٥

(٣) المغني : ٧٤

(٤) شرح الكافيه للرضي : ٢/٤٨

(٥) المغني : ورقه ٣٣٨ من مخطوطته في عاطف افندى باستانبول .

ثـــانيـا ـ ترجيحـــــاتـه :

هل المصدر المؤكد نائب عن الجملة ؟

قالوا إنَّ الكلامَ مختص بالمفيد لانه يقع مصدرا مؤكدا، والمصدرُ المؤكد ينوب عن تكرار الجملةِ فهي مُساهٌ . وهذا ضعيف عند ابن فلاح لِأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ ـ عنده ـ ينوب عن الفعل باعتباره حركةَ الفاعلِ لاعن الجملة . (١)

استعمال العلم اذا ثني استعمال النكرة

اذا تنكر العلم بتثنيته أو جمعه فابنُ يعيش وغيره يجوزون استعمالَه نَكِـــرَةً ويصفونـه بالنكرة.

وَأَما ابن الحاجب فلا يجوز ذلك ويوجب تعريفه بلام العهد عوضا عن تعريف العلميـة.

وقوى ابنُ فلاح مذهب ابن الحاجب باستقراء كلام العرب (٢)، وسوغ استعماله نكرة على لغة من اضاف العلمَ وأَدخل عليه اللام .

أَصالةُ الفاعل والمبتدأ وفرعيتهما

يبدو أَنَّ ابنَ فلاح يُرَجِّحُ مذهب الخليل في أَصالةِ الفاعل وحَمْلِ المُبتدإِ عَلَيْه بدليـلِ تقديمه الكلام عنه على الكلام عن المبتـدأ .

وذهبَ سيبويه إِلى أَنَّ المبتدأَ هو الأَصْلُ والفاعلُ محمولٌ عليه .

وذهب الاخفشُ وابنُ فلاح الى أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما أَصلٌ بنفسه (٣)

تقديم الفعل على فاعله

يذهبُ ابن فلاح مذهبَ البصريين إِلى انه يجب ان يكون الفعل مقدما علـــى فاعله خلافا للكوفيين الذين أجازوا تقديم المرفوع على رافعه . فنحو : قائم زيد مـــن باب الفاعل عندهم ، وليس منه عند البصريين لانه لا يجب تقديمه .

وقد أول ابنُ فلاح ما احتج به الكوفيون من قول الشاعر :

---

(١) المغني : ٣٧

(٢) المغني : ٣٠٨

(٣) المغني : ٤٤١ - ٤٤٢

فَظَلَّ لَنا يومٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُه مُتَغَيِّبِ

فانهم يعربون " نحسُه " فاعل " متغيب " متقدم عليه .

قال ابنُ فلاحٍ : (وما ذكرنا من العلل القويَّةِ يُحوج الى تأويله وتأويلُه: متغيبي على النسبة ثم حذفت ياء النسبة) اهـ وعلى هذا فيكون مُتَغَيِّبٍ خَبَرًا عن نَحْسُه (١)

رافعُ الفاعِلِ

مذهبُ الجمهورِ من النحاةِ أَنَّ العامِلَ في الفاعل لفظيٌّ وهو الفعلُ أو ما أشبهه .

وذهب جماعة من المحققين الى انه معنوى وهو اسنادُ الفعلِ اليه .

وذهب الكسائي الى ان الفاعل يرتفع بالتركِ الفعلِ في مثل : ما قام زيدٌ قال ابنُ فلاح : (وهذا ضعيفٌ لِأَنَّ الرافع يكون لفظا او في حكم اللفظ وهو الاسنادُ وأَمَّا الترك فبعيد منها) (٢) وعلى هذا فإِنَّ ابنَ فلاح جَمَعَ بين مذهب الجمهور والمحققين .

معنى الفاعل في الجملة

ألحق النحاةُ الفاعلَ على المسند اليه في مثل ماتَ زيدٌ وسَقَط الحَايطُ ورَخَصَ السعرُ وما قامَ زيدٌ وهل قام زيدٌ مع أَنَّ نسبةَ الفعل الايجادية الى الفاعل غير متحققة .

وقد تولى ابنُ فلاح ايضاحَ ذلك : أما في صورة الاثبات فالفعلُ عند النحويين صيغة تقتضي حصولَ المصدر للفاعلِ وحصولُ المصدرِ أَعَمُّ من حصوله بايجاده فقام زيدٌ يدل على حصول القيام باختياره ومات زيد يدل على حصول الموت في ذاته من غير اختياره .

واما في صورة النفي والاستفهام ففيه جوابان :

١- ان المقصود نسبة الفعل الى الفاعل بوجه ما من اثبات او نفي .

٢- ان النفي والاستفهام مَعانٍ طارئةٌ بعد استقرار رفع الفاعل ولم يتغير اعرابه بدخولها لانها تغير المعنى من غير تعرض للفظ . (٣)

---

(١) المغني : ٤٥٠ - ٤٥٢

(٢) المغني : ٤٥٤ - ٤٥٥

(٣) المغني : ٤٥٦

رأيـه في لغة " اكلوني البراغيث "

يرى سيبويه أَنَّ الواو علامةٌ للجمع وهو حرف قياسا على إلحاق علامة التأنيث وليس بفاعل .

قال ابن فلاح : " وهذا ضعيف لثلاثة أوجه : . . . الخ

ثم عَدَّدَ أوجه الضعف وأبطل حرفيَّةَ الواوِ ،

ثم أَقَرَّ أَحَدَ المذهبين القائِلَيْنِ بِأَنَّهَا فاعلة والظهر بعدها بدل منها ، أَوْ أَنَّ الظهرات مبتدآت وما قبلها خبر عنها . (١)

الحاق التاء في الفعـــل

ذهب بعض العلماء في قوله تعالى : " قالت نملة " (٢) الـــــــــى أَن النملةَ انثى لتأنيث الفعل .

ويرى ابنُ فلاح ان هذا غيرُ مستقيم لجواز مراعاة لفظ التأنيث وان كان ذكرًا لِأَنَّ النملةَ من اسماء الاجناس التي يفرق بين مفردها وجمعها بحذف التاء وان كان ذكرا ، ولا يمكن الفرق بين المذكر والمؤنث بحذف التاء (٣)

عود الضمير من الفاعل الى المفعول

يرى ابنُ فلاح في مذهبِ الاخفشِ وابنِ جني في جوازعود الضمير من الفاعل الى المفعول أَنه أَولى مما ذهب اليه الجمهورُ من منع ذلكَ لان المفعول وإِنْ تَأَخَّرَ فينوى به التقديم قياسا على الفاعل لانهما يشتركان في ايجاد الفعل ويقوى ابنُ فلاح قولَهُمَا بقـــــول سيبويه : وانما يقدمون في كلامهم ماهم ببيانه أَعنَى وَأَهَمُّ "

وجاء ذلك في قول الشاعر : جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ

وقول الاخر : لَمَّا عَصَى اصحَابُهُ مُصْعَبَا .

وحَمَلَ الجمهورُ ذلك على الضرورة أَو على تأويل الكلام . وردَّهم ابنُ فلاح (٤)

---

(١) المغني : ٤٦٣ - ٤٦٤
(٢) سورة النمل ايه : ١٨
(٣) المغني : ٤٩٤
(٤) المغني : ٥٠٥ - ٥٠٨

تقديم معمول الخبر

جَوَّزَ ابنُ فلاح نحو : زَيداً غَلامُه ضرب لان المفعولَ تقدم على المبتدأ فعاد الضمير عليه وهذا خلاف ما عليه الفراء فانه منع ذلك لِأَنَّ خبر المبتدأ لا يتقدم عنده فكذا معمول الخبر(١)

نيابة المفعول الثاني عن الفاعل

الفعلُ المتعدى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما مثل :

علمتُ واخواته اذا بني للمجهول فلا يقام مقام الفاعل الا الاوَّلُ هذا ما يراه ابن فلاح وهو مذهب الجمهور مخالفا في ذلك بعضَ المتأخرين كابن درستويه وابن عصفور فانهم أجازوا إقامةَ الثاني اذا كان نكرة نحو ظُنَّ قائمٌ زيداً لعدم اللبس ومنعوه اذا كان معرفة نحو ظُنَّ زيدٌ اباكَ لئلا يلتبس المعلوم بالمظنون . ثم اقام ابن فلاح الدليل على صحة ما ذهب اليه . (٢)

عامل الفاعل في باب التنازع

إذا توجه عاملانِ الى معمول واحد على جهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد فعند الفراءِ أَنَّ الفاعل يرتفع بالفعلين .

ومذهب الكسائي انه يجوز رفعه بالثاني على حذف فاعل الاول .

ويرى ابن فلاح أَنَّ كِلَا المذهبين باطلٌ ثم يبينُ وجه البطلان ويرجِّحُ مذهب البصريين وهو أَنَّ الأَوْلَى رفعه بالثاني ويجوز اعمال الاول . (٣)

عمل الافعال من باب التنازع

اذا توجَّه العامِلُ الأَوَّلُ في باب التنازع الى المعمول على جهة المفعولية وتوجه العامل الثاني إليه على جهة الفاعلية . أَو توجه العاملان على جهة المفعولية - فالبصريون يختارون إعمالَ الثاني والكوفيون يختارون اعمال الاول وحجة الكوفيين من وجهين :

---

(١) المغني : ٥٠٤

(٢) المغني : ٥٣٢

(٣) المغني : ٥٥٥ - ٥٥٧

١ - ان الاول اسبق فهو اقوى

٢ - ان اعمال الاول يقتضي تقدم الظهر على الضمر، وهذا الوجه ضعيف عند ابن فلاح وحجة البصريين من وجهيـــن

١ - ان اعمال الاول يؤدى الى الفصل بين العامل والمعمول وهذا ضعيف عند ابن فلاح

٢ - ان في اعمال الاول ابطال ما حافظت عليه العرب من اعتبار القرب .

ثم يقول ابن فلاح ، : " وقد جاء في الشعر على المذهبين " ثم ذكر امثلة لذلك . (١)

العامل في المبتداء

نقل ابن فلاح في ذلك سبعةَ أقوال :

ارتضى أَحَدَهَا وهو لجمهورِ المحققين من البصريين - أَنَّ العامل في المبتدأ الابتـــداءُ وهي علة مركبة من ثلاثة أوصاف :

١ - التجرد من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا .

٢ - والتعرض لدخولها .

٣ - والاسناد .

ثم نقل ابن فلاح ستةَ أقوال اخرى منها ماهو للمبرد او للزجاج وللكسائي او للفـــراء او لبعض المتأخرين او لبعض الكوفيين ثم يتولى الاعتراض على جميع هذه الاقوال . (٢)

تَحَمُّلُ الخبر الجامد للضمير

الخبرُ المفردُ الجَامِدُ لا يتحمل ضميراً عند البصريين ويتحمل الضمير عند بعض الكوفيين كالكسائي ومن معه والرماني والرَّبَعِي .

وحجة البصريين من وجهين :

١- لو تحمل الضميرَ لعَمِلَ عَمَلَ الفعل في الفاعل فرفع الظاهر كالمشتق .

٢- ان الجامد دال على الذات فقط .

وحجة الكوفيين انه اذا قيل : زيد اخوك فزيد اسم للذات والاخ اسم للوصف النسـبي الخاص فمفهوم الاخ مسندٌ الى زيد فثبت ان فيه ضميرا .

---

(١) المغني : ٥٥٩ - ٥٦٩

(٢) المغني : ٥٨٢ - ٥٨٩

ويذهبُ ابن فلاح الى ما ذهب اليه الكوفيون ويُردُّ على ادلة البصريين بأَنَّ عدم رفع الجامد للظاهر لينحط عن رتبة المشتق ولا يُسَلَّمُ بان الجامد دالٌّ على الذات فقط بل على الذات المتصفة بالحدث . (١)

الخبرُ لا يكون جملة

يَميلُ ابنُ فلاح مع بعض المحققين إلى ان الخبر لا يكونُ الا مفردا ولا يكون جملةً لان الخبر هو القول المقتضي نسبةً أمر الى أمر بالنفي أو بالاثبات .

فاذا قيل : زَيدٌ ضَرَبَ غلامه عمرا فالمسندُ إلى زيد في الحقيقة اختصاصه بغُلامٍ صدر منه الضرب فتقدير الخبر : زيد مختصٌّ او مَالِكٌ لغلامٍ صدر منه الضرب ، فالخبر مَالِكٌ إلَّا أَنَّ المالكيةصفةُ إضافةٍ لا يمكن تعريفها الا بذكر مضافاتها . (٢)

اقامة الظاهر مقام الضمير الرابط

ذكر ابن فلاح الخلاف في جواز اقامة الظاهر مقام الضمير الرابط في جملة الخبر وكان رأى سيبويه انه يجوز في الشعر ان كان بلفظ الاول ولا يجوز ان كان بغير لفظه وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا ومنعه بعضهم مطلقا ثم يسوق ادلة كل واحد من هؤلاء . ثم يبين ابن فلاح بانه قد ورد في التنزيل آيات تقتضي عود الظاهر على الظاهر وذكرها كقوله تعالى " والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها " . وواضح ان ابن فلاح يقوى ما ذهب اليه الاخفش موافقه للتنزيل الكريم .(٣)

ترتيب حذف الضمير الرابط اذا كان منصوبا متصلا

يرى ابنُ فلاح ان أحسنه ما حُذِفَ من الصلة لطول الموصول ثم حذفَهُ من الصفةِ لانها غير لازمة للموصوف مع كونها اتما للاول كالموصول .

ثم حذفه من الحال لانها صفة الفعل والصفة صفة للذات ثم حذفه من خبر المبتدأ وجاء هذا في الآخر لانه لا يشترط فيه العائد من الخبر الجامد عند البصريين وليس تماما للاول ولانه اذا حذف الضمير تسلط الفعل على المبتدأ فنصبه . (٤)

(١) المغني : ٦١٥ - ٦٢٠
(٢) المغني : ٦٢٣
(٣) المغني : ٦٣١ - ٦٣٤
(٤) المغني : ٦٤٢ - ٦٤٤

تعلق الخبر اذا كان ظرفا

مذهب الكوفيين انه لا يتعلق الظرفُ بشيء وهو منصوب على الخلافِ لمخالفته للمبتدأ نحو : زيدٌ عِنْدَكَ .

وقد أَبطل ابن فلاح مذهبهم بالعكس والنَّقْضِ .

ثم ذكر مذهب البصريين بأَنَّه لا بد له عندهم من متعلَّق لانه معمول فلابد له من عامل واختلفوا في متعلَّقه ثم ذكر الخلاف فيه مُقِرّاً مذهبَ اثباتِ المتعلَّق للظرفِ . (١)

تعقيبه على أبي علي الفارسي في استتار متعلق الظرف

ذكر ابنُ فلاح ان الظرف يتعلقُ بمحذوف في مواضع ويقدر المحذوفُ بالالفاظ العامة كمستقر وحاصل وكائن ويحذف اختصاراً ولا يجوز اظهاره لان الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما .

وقال ابو علي : عامل هذا الظرف شريعة منسوخة .

وقال ابن فلاح وفي كلامه نظر لان المنسوخ كان مشروعا ثم تُرِكَ العملُ به وعاملُ الظرف لم يُنطَقْ به أبدا . (٢)

تقدم الظرف على المبتدأ

اذا تقدم الظرف على المبتدأ من غير اعتماد ارتفعَ الظاهرُ به عند الكوفيين والاخفشِ في أَحد قوليه كما يرتفع بالفعل .

وقال البصريون انه خبر ينوى به التأْخِير نحو عندك زيد فان اعتمدَ الظرفُ رفَعَ الظاهرَ بالاتفاق .

وابن فلاح يقيم الدليل على مذهب البصريين من ثلاثة اوجه مع الرَّدِّ الضمني خلال هذه الاوجه على الكوفيين دون ان يذكر دليلهم مما يدل على ذهابه مذهب البصريين . (٣)

(١) المغني : ٦٥٨
(٢) المغني : ٦٦٢
(٣) المغني : ٦٦٩ - ٦٧٠

رأيه في مثل قائمٌ زيـــدٌ

يرى البصريون أنَّه يجوز التقديم والتأخيرُ في مثل هذا التركيبِ المكوَّنِ من مبتدأٍ وخـبرٍ وليس فيه ما يقتضي وجوبَ التقديمِ أو التأخيرِ .

وذهب الكوفيون والاخفشُ الى ان الظاهر يرتفع بالخبر اذا تقدم وتبطل الخبريةُ وحجتهم من وجهين :

١- ان المبتدأَ ذاتٌ والخبرَ صفةٌ والذاتُ قَبلَ الصفةِ بالاستحقاق .

٢- ان الخبرَ لابد وان يتضمن الضمير فلو قُدِّمَ لادَّىٰ الى الاضمارِ قبل الذِّكْرِ .

وقد رَدَّ ابنُ فلاح على هذين الوجهين بان الوجه الاول يقتضي ان يكون تقديمُ المبتدأ أَولىٰ لا واجبا وان الوجه الثاني أَنَّ الخبر ينوى به التأخير فلا يكون إضمارا قبل الذكر .

ثم فَصَّلَ ابنُ فلاحٍ حُجَّةَ البصريين من الايةِ والشعرِ والاستعمالِ والمعنىٰ وهكذا يقف ابـنُ فلاح مع البصريين في هذا التركيب (١)

تقديم اخبار كان واخواتها عليها

ذهب البصريون الى جواز تقديم اخبار كان واخواتها عليها عدا ليس ومافي اوله ما ، خلافا للكوفيين ثم ذكر حجة كُلٍّ من الفريقيـن .

وهذا الذى ذكره ابنُ فلاح من خلافٍ بين المذهبين في تقديم أخبارِ هذه الافعال عليها لم أجده في المصادر، وانما المذكور فيها تقديمُ الخبر على مادام وليس ومازال واخواتهـــا ثم ان هناك خلافاً في توسط اخبار هذه الافعال بينها وبين اسمائها غير ان الشيخ خالد الازهرى قال : وتقديمُ أَخبارهن عليهن جائز عند البصريين ولم يذكر رأى الكوفييـــن .

والظاهرُ ان ابن فلاح عَدَّ وجودَ كان وعدمَها سواء من حيثُ تقديمُ الخبر عليهـــا وعدمُه والتمسَ الخِلافَ بين المذهبين من خلافهم في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ الذى ذكره في بحث تقديم الخبر في مثل قائمٌ زيدٌ فقد جوزه البصريون ومنعه الكوفيون ثم رجـح رأىَ البصريين وعلى هذا فيكونُ ابنُ فلاح مع البصريين في جواز تقديم اخبار كان واخواتهـا عليها . (٢)

---

(١) المغني : ٦٧٥ - ٦٧٨

(٢) المغني : ٦٧٦ - ٨١١

عَاملُ إذا الفجائيـــــة

يرى ابنُ الحَاجِب أَنَّ العامل في إِذَا معنى المفاجأة في قولك : خرجتُ فَإِذَا زيد بالباب والمفاجأة عاملٌ لا يظهر،استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه اذ لا يصح ان يعمل فيها خرجتُ لفصل الفاءِ بينه وبين معموله .

يقول ابنُ فلاح ناقدا ابن الحاجب في رأيه هذا : " وغفل - اى ابن الحاجب - عن انها تتعلق بمحذوف على تقدير الخبرية او بوجود على ان يكون الخـــــبر غيرها . اهـ (١)

ترجيحه للمذهب البصرى في : ضربي زيدا قائما

يرى البصريون ان التقديرَ : ضربي زيداً إِذَا كانَ قائِماً . فالظرفُ هو الخبر

ويرى الكوفيون : أَنَّ التقديرَ : ضربي زيداً قائماً حاصلٌ والحال من تتمة المبتدأ لا من تتمة الخبر .

ثم قال ابن فلاح بعد هذا العرض : والصحيح مذهب البصريين .

ثم ذكر عِلَّةَ هذا التصحيح . وَرَدَّ على الكوفيين (٢)

---

(١) المغني : ٦٩٥

(٢) المغني : ٧٠٠ - ٧٠٢

رأيه في المسألة الزُّنْبُورِيَّةِ بين سيبويه والكسائي

قالَتْ العربُ : " كنتُ أَظُنُّ العَقْرَبَ أَشَدَّ لَسْعَةً من الزُّنبُورِ فَإِذا هُوَ هِيَ "

وأُطْلِقَ على هذا اسم :

المسألة الزنبورية وهي مسألةٌ مشهورةٌ جَرَتْ بين علمين من اعلام النحو أَخذ كُلُّ واحد منها برأيٍ لم يرضه الآخَرُ . (١)

وللعلماء من بعدهما مواقف متعددة وآراء متنوعة .

اما ابن فلاح فقد بين رأيه بكلمتين اثنتين خرج بهما من عُهْدَةِ الترجيح فقال :

وهما لغتان" ثم بَيَّنَ وجهة كُلِّ واحدٍ من المتناظرين .

ابراز ضمير المشتق الجارى على غير من هو له

اسم الفاعل وما يُشَبَّهُ به اذا جرى على غير من هُوَلَهُ خبراً او صفة او حالا او صلة ـ وجب ابراز الضمير عند البصريين خلافا للكوفيين نحو : زيد عمرو ضاربهُ هو .

ثم يمضي ابنُ فلاح موضحا ادلة الكوفيين ثم البصريين معقبا بالرَّدِّ على أَدلَّة الكوفيين (٢)

---

(١) المغني : ٧٢٨

(٢) المغني : ٧٣١

زَيدٌ بَكْرٌ أخوه ضاربها

اجاز بعض النحاة هذا التركيب على أَنَّ زيداً مبتدأ أَوَّلٌ وبكرٌ مبتدأ ثانٍ وأَخوه مبتدأ ثالث وضارب خبر عنه وأخوه وخبره خبر بكر والعائد اليه الضمير المضاف اليـــه الاخ

قال ابن فلاح : وهذا باطلٌ لوجهين :

احدهما - ان في ضارب ضميرا يعود على الاخ فلاحاجة الى ضمير آخر .

الثانـــي - انه يؤدي الى ان يكون الاخ ضاربا لنفسه . (١)

زيادة كان

قولهم : إِنَّ من أفضلهم كانَ زَيـداً .

يرى سيبويه والخليل أَنَّ كان زائدةٌ بين اسم إِنَّ وخبرها، ويرى المبردُ أَنَّ زيداً اسم ان ومن افضلهم خبر كان واسمها مضمر فيها والجملةُ خبر إِنَّ .

قال ابن فلاح وهذا خطأٌ لِأَنَّ خبرَ إِنَّ لا يتقدم على اسمها في غير الظرف (٢) .

ومن زيادة كان قـــول الفرزدق :

فكيفَ إِذَا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لَنَا كانُوا كرامِ

سيبويه يرى ان كان في البيتِ زائدة بين الصفة والموصوف لان الشاعر وصف الجيران بالكرم مطلقا لا في ما مضى .

وذهب المبرد الى ان كان غير زائدة وهذا أقوى عند ابن فلاح من مذهب سيبويـــه لأَنَّ الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف ثم عقب على سيبويه بـــأَنَّ كان جاءت تدل على الدوام وليس على المُضِيِّ فقط . (٣)

---

(١) المغني : ٧٣٨ .

(٢) المغني : ٧٧٣ .

(٣) المغني : ٧٧٣ـ٧٧٤ .

تقديم خبر ما زال واخواتها عليها

جمع العلماء الذين تعرضوا لهذه المسألة ذكروا خلافا فيها بين البصريين والكوفيين فنقلوا عن الكوفيين وابن كيسان جوازَ ذلك ونقلوا عن البصريين منعَ التقديم ووافقهم الفراء .

غير أنَّ ابنَ فلاح يقدم تصحيحا لهذا النقل عن الكوفيين فيقول :

واصح النقل عن البصريين والكوفيين منع التقديم .

ثم علل ذلك بان الكوفيين يمنعون من تقديم خبر كان لئلا يؤدى الى الاضمار قبل الذكر فكيف يقولون بالجواز ههنا وعلة المنع قائمة ؟ (١)

تقديم معمول خبر (ما)

اذا قلت : طعامك ما زيد آكلا

فمذهب البصريين أنَّ هذا لا يجوز نصبَ الخبر أو رفعته لان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وذهب الكوفيون الى جوازه لان «ما» عندهم بمنزلة لم ولن ولا وهذه الاحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها .

وقد ردَّ ابنُ فلاح على مذهب الكوفيين مرجِّحا ما ذهب اليه البصريون بان «ما» أصل حروف النفي ولا يسوى بينها وبين باقي أحرف النفي . (٢)

---

(١) المغني : ٨١٥ وما بعدها

(٢) المغني : ٨١٦ ـ ٨٥٠ ـ ٨٥٥

تقديم خبر ليس عليها

في تقديم خبر ليس عليها نقلَ أبو البقاءِ العُكبَري عن الكوفيين جوازَهُ ثم عَقَّبَ ابنُ فلاح عَليه فقال : وليسَ بصواب لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ كانَ لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر، وأَصَحُّ النقل عنهم منعُ التقديم ووافقهم على ذلك المبرد والسيرافي وصوَّبَهُ عبد القاهر وابنُ الانباري.

وذهبَ قدماءُ البصريين الى جوازِ التقديم واختاره أبو علي في الايضاح والزمخشري وَبَيَّنَ حُجَّةَ كُلٍّ من الطرفين ثم رَدَّ على ادلة الكوفيين مؤيِّداً ما ذهب اليه البصريون . (١)

العطفُ على خبر ليس

يجوز العطفُ على لفظِ خبرِ ليس أو عَلَى محله او على التخيير بين اللَّفظِ والمحل وعلى التخيير أُنشِدَ سيبويه

معاويَّ إنَّنا بَشَرٌ فاسجَح فَلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا

وطعَنَ بعضهم في نقلِ سيبويه لِأَنَّ هذا البيتَ من قصيدة مجرورةٍ وقبله : " فَهَل من قائم أو مِنْ حَصيدِ " .

قال ابنُ فلاح : وهذا ساقطٌ عن سيبويه لانه سمعه من أبياتٍ منصوبةٍ وقبله :

ولا تَرموا بِهَا البَلدَ البَعِيْدَا إلى أَنْ قَال : وَلَا الحَدِيدَا " . (٢)

---

(١) المغني : ٨٢٣

(٢) المغني : ٨٢٩ - ٨٣٠

حذف خبر إنَّ واخواتها اذا كان ظرفا

قال عُمَرُ بنُ عبد العزيز للقُرشيِّ الذى مَتَّ اليه بقرابةٍ : فَإِنَّ ذَلِكَ

ثم ذكر القرشي حاجتَهُ فقال عمر : لَعَلَّ ذَلِكَ .

الأَجودُ في توجيهِ هذا عند ابن فلاح أَنَّ الخبرَ يقدر جارا ومجرورا على القياس

أَي : فَإِنَّ لكَ ذلكَ، ولَعَلَّ لَكَ ذَلِكَ.

وجوَّز ابنُ فلاح فيه أَن يُقدَّر فَإِنَّ ذلك مُصَدَّقٌ ، ولعل مطلوبَك حاصلٌ . وقدرأيت

ابنَ الشجرى مشى على هذا التقدير . (١)

حذفُ خبر إنَّ واخواتها اذا كان اسمها معرفة

جوَّزَ البصريون حذفَ خبرِ إنَّ واخواتها اذا كان اسمها معرفة.

ولم يجوز الكوفيون حذفه .

وقد ذكر ابن فلاح حجة الكوفيين ثم حجة البصريين من السماع والقياس

ثم رَدَّ على دليل الكوفيين مما يدل على ترجيحه رأى البصريين . (٢)

---

(١) المغني : ٩١٠

(٢) المغني : ٩١١ - ٩١٤

جاء الجزآن بعد إنَّ واخواتها منصوبين

روى الكسائي : لَيْتَ الدَّجَاجَ مَذْبُوحَاً

وفي اعرابه ثلاثة مذاهب

اولا - مذهب البصريين أنَّ الخبر محذوف والثاني نصب على الحال منه .

ثانيا - مذهب الفراء أنَّ ليت تنصب الاسمين لانها بمعنى تمنيت .

ثالثا - مذهب الكسائي انه خبر كان مقدرة

وقد أبطل ابن فلاح مذهب الفراء ومذهب الكسائي وارتضى مذهب البصريين (١)

دخول لام الابتداء على خبر إنَّ

القاعدة النحوية تقتضي ان يدخل لام الابتداء في خبر إنَّ واذا كان الخبر جملة اسمية تصدرت اللامُ الجملةَ وما ورد على خلاف هذا فهو ضعيف ومؤول .

فقد حكى الاخفشُ : إنَّ زيداً وجهُه لَحَسَنٌ والأجودُ فيه عند ابن فلاح أنْ تكونَ اللامُ داخلةً على مبتدأ في التقدير : اى لَهُو حَسَنٌ كما وَرَدَ دخول اللام في الخبر المجرد من إنَّ كما قال الشاعر :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه

وتأويله لهي عجوز (٢)

---

(١) المغني : ٩١٥ - ٩١٧

(٢) المغني : ٩٢٨ - ٩٢٩

العطف على مَحَلِّ إنَّ قبل الخبر

اختلفَ العلماءُ في ذلك :

فالبصريون منعوه ، والكوفيون أجازوه إلَّا أنَّ الكسائي أجازه مطلقا والفراءُ أجازه فيما لم يظهر فيه الاعراب .

حجة الكوفيين السماع والقياس

اما السماع - فقراءة وملائكتُه بالرفع في قوله تعالى : « إنَّ الله وملائكتُهُ يصلُّونَ على النبي »(١) وهي قراءةٌ مرويةٌ عن ابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو، وقوله تعالى : " إنَّ الذين آمنوا والذين هَادُوا والصابئون والنصارى .. الخ(٢)

وقد سمع الاخفشُ عن العربِ : إنَّ زَيداً وأَنتَ ذاهبان

واما القياس فعلى لا في نحو لا رَجُلَ وامرأةٌ في الدار فان ذلك جائز اتفاقا .

قال ابن فلاح في بيان رَدِّ البصريين عليهم : " وأصحابنا يردون عليهم بانه .

يؤدي الى ان يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهما إنَّ والابتداء وذلك باطل وقد خطَّأَ ابنُ فلاح أصحابَه من البصريين فقال : " وهذا اغلظ في الرَّدِّ لانهم لا يقولون بان الابتداء عامل في الخبر ولا أنَّ إنَّ تعمل في الخبر فكيف يَلزمُهم ما لا يقولون به . لَكِنَّ الردَّ عليهم : أنَّك اذا قلت : إنَّ زيدا وعمرا ذاهبان أنَّ زيدا عامل في ذاهبان لاجل خبره ، وعمرا عامل فيه لاجل خبره لانهما عندهم يترافعان فقد توارد عاملان على معمول واحد . اهـ

ثم شَرَعَ في ابطال حجج الكوفيين .اما ما حكاه الاخفشُ فان سيبويه خَطَّأَ قائِلَهُ حيث لم يقله فصيح يُحتَجُّ بلغته . وأما القراءةُ فروى ان الاخفش ذهب الى قارئِها وعَرَّفَهُ

---

(١) سورة الاحزاب : ٥٦

(٢) سورة المائدة : ٦٩

أنّها لحنٌ فحَباهُ على ذلك على أنّا نقولُ : إنّ خبر الاول محذوف خصوصا مع اختلاف الصلاتين .

واما الاية فتحتمل أربعةَ اوجه ؛ واذا احتملت بطلَ بها الاستدلال

وأمّا القياسُ على لا فانها غير عاملة عند سيبويه في الخبرِ فلا إشكال وعلى مذهب الاخفش والمبرد فالفرق أنّ لا مركبة مع اسمها . (١)

العطف على محل أنّ المفتوحة

نُقِلَ عن سيبويه جوازُ العطفِ على محل ان المفتوحة وقد جاء في التنزيل: «أنّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركينَ ورسُولُهُ». (٢) .

قال ابنُ فلاح : والصحيحُ انه لا يجوز لانها تاتي إمّا في موضع نصبٍ أو جرٍ أو رفع بالفاعليةِ وذلك يُبطِلُ مَحَلَّ الابتداء وهي في الآيةِ في محلِّ النَّصبِ بأذان فلا يمكن الحمل عليه الا في قراءة الحَسَنِ بكسر الهمزة وأمّا على قراءةِ الجمهور بفتحها فالعطفُ على الضمير في الخبر وسَدَّ طولُ الكلام سَدَّ التاكيد أو هو مبتدأ محذوفُ الخبرِ دَلَّ عليه الاول واما على قراءةِ ورسُولَهُ بالنصب فالعطف على اللفظ واما على قراءته بالجر فبالعطف على القَسَمِ (٣) ثم أوّلَ ما وَرَدَ من نصوصٍ في ذلك .

النعت على محل إنّ

حُكْمُ النعت الذى يأتي بعد إنّ واسمها مختَلَفٌ فيه : نحو إنّ زيداً قائمٌ الظريفَ فالبصريونَ يوجبون النصب لانه نعت على اللفظ

والجرمي والزجاج يُجيزَانِ الرفعَ بعد الخبر لا قبله

والفراءُ يجيز بعد الخبر واما قبله فانما يجوز إن خَفِيَ الاعرابُ وقد ساق ابنُ فلاح أدِلّةَ المجوزين من السماع والقياس .

---

(١) المغني : ٩٥٨ - ٩٦٢

(٢) سورة التوبة آية : ٣

(٣) المغني : ٩٦٣ ــ ٩٦٤ .

اما السماع فقوله تعالى : " قل إِنَّ ربي يقذف بالحق علام الغيوب " (١)

واما القياس فعلى العطف وعلى « لا » وعلى ما يضافُ اليه المصدر .

ثم نَقَضَ هذه الأَدِلَّة بالتأويل والاحتمال ثم نَقَضَ القياسَ وهذا يدل على انه قد ذهب مذهب البصريين . (٢)

إِنْ المكسورة المخففه اذا دخلت على الافعل

اذا دخلت إِنْ المكسورةُ المُخَفَّفَةُ على الافعال فقد اشترط البصريون ان تكون الافعالُ من الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ لأَنَّ الأَصلَ ان تدخل عليهما فاذا فاتها الدخول عليهما لم يفتهما الدخول على ما يقتضيهما .

وعند الكسائي أَنَّ اللام بمعنى إِلَّا وإِنْ تكونُ نافيةً بمنزلة ما .

أما ابن فلاح فقد اخذ بمذهب البصريين وقال فيه : " ولم يرد في التنزيل غير ذلك قال تعالى : " وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً " (٣) (٤)

دخول اللام على معمول الفعل بعد إِنْ

منع البصريون دخول اللام على معمول الفعل الموجود بعد إِنْ المكسورة المخففة فلا يجوز إِنْ ضربتُ لَزَيْدًا وإِنْ خرج لزيدٌ وأَجازه الكوفيون ورووا : إِنْ تزينُكَ لَنَفْسُكَ وإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَه .

قال ابنُ فلاح في مذهب الكوفيين : وهذا ضعيف لانها دخلت على مفعول او فاعلٍ ليس له تعلق بالابتداء بوجهٍ (٥) .

---

(١) سورة سبأ آية : ٤٨

(٢) المغني : ٩٧٢ - ٩٧٥

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣

(٤) المغني : ٩٩١

(٥) المغني : ٩٩٣ - ٩٩٤

نصب مفعولي ظننت واخواتها

ذَهَبَ البصريونَ إلى أَنَّ ظننت واخواتِها نَصَبَتْ المفعولينِ لأَنَّها تقتضيهما أما الثاني فلانه متعلقها واما الاول فلانه محل الثاني .

وذهب الكوفيون الى ان الثاني على الحال وهو رأى يُنسَبُ للفراء .

قال ابن فلاح في مذهب الكوفيين : " وهذا ضعيف لا ن الثاني قد يكون ضميرا نحو ظننت زيداً إياه ومعرَّفاً باللام نحو ظننت زيداً العالمَ وشرطُ الحالِ أَن يكون نكرةً . ولا ن الفائدة تتوقف عليه . (١)

حذف مفعولي ظننت

ذهب ابن فلاح الى ما ذهب اليه الجمهور من جواز الاقتصار على فاعل ظننت واخواتها وحذف المفعولين .

وذهب الجرمي الى المنع من حذفها مطلقا .

وقد ذكر ابن فلاح أَدِلَّة الجَرمِيِّ ثم أَدِلَّةَ الجمهور من السماع والقياس.

ورد على الجرمي في حجته (٢)

---

(١) المغني : ١٠٩١ - ١٠٩٢

(٢) المغني : ١٠٩٣ - ١٠٩٤

حذفُ أَحد مفعولي ظننت

قولهم : " ظننتُ ذاك "

يرى سيبويه ان ذاك اشارةٌ الى المصدر والمفعولان محذوفان .

وقال الفراء : هو اشارةٌ الى المفعولين .

وقد ذكر ابن فلاح حجةَ الفراء ثم أَجاب عنها بالرَّدِ مؤيِّداً مذهبَ سيبويه (١)

ظَنَّ زيدٌ قائماً أَبُوه

اجاز هذا الكوفيُّون على أَنَّ زيدا فاعلٌ وقائما مفعول وأَبوه فاعله .

ومنعه البصريون اذ ليس في الكلام سوى مفعول واحد . (٢)

اعمال ظننت واخواتِها إذا تقدمت

ذهب الجمهور الى ان هذه الافعال اذا تقدمت وجب اعمالها ، لقوتها بالتقدم وان المقتضي اذا تقدم وقع في أعلى مراتبه .

وذهب الكوفيون والاخفشُ وابنُ الطراوة الى جواز الغائها الا ان الاعمال عندهم أحسن وكانت حجتهم قولَ كعب بن زهير :

أَرجُو وآمُلُ أَنْ تَدنُو مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لدينا منك تنويل

وقياسا على التوسط والتأَخُّر لأَنَّها تفيد معناها في الجملة عملت أو الغيت .

ثم أَجاب ابنُ فلاح عن السماع بانه على حذف ضمير الشأن وعن القياس بالفارق . (٣)

---

(١) المغني : ١٠٩٧ - ١٠٩٨

(٢) المغني : ١١٠١

(٣) المغني : ١١٠٢ - ١١٠٤

الغاء ظننت واخواتها

إذا أُلغِيَتْ هذه الافعال فلا تعلق لها بمعمول آخر هذا ماعليه الجمهور

وذهب ابن درستويه الى انها وان الغيت عن العمل في هذين الاسمين فهي عاملة في غيرهما في النية نحو : زيدٌ قائمٌ ظننت أي : ظننت ذلك ولكنه حُذِفَ اعتمادا على معرفة المخاطب .

قال ابن فلاح : وهذا ضعيف لأنّه إذا أعطها في غيرهما فلاحاجة الى الغائها لعدم علة الالغاء عنده . (١)

خبر عسى يكون مفردا

قالت الزّباء : عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا

ذكر ابن فلاح أنَّ شذوذَ المَثَلِ من وجهين :

احدهما - جمعُ المصدرِ

الثاني - وقوع المصدر موقع أنْ والفعلِ خبراً لعسى

ثم ذكر له تأولين :

احدهما - أنَّ عسى بمعنى صار للتحقيق لا للمقاربة

والثاني - انه خبر يكون والتقدير : أنْ يكونَ أَبْؤُسَاً قال ابن فلاح في هذا التأويل : " وهذا ضعيف لانه يُؤَدِّي الى حذف الموصول دون صلته ولا يُجوزُه البصريون . (٢)

قوله تعالى : " بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللّٰهُ "

قيل في توجيه هذه الاية مايلي :

١- ما موصولة فاعل بئس ، وان يكفروا المخصوص بالذم

٢- ما نكرة موصوفة منصوبة على التمييز والفاعل مضمر وان يكفروا المخصوص بالذم اى : بئس الشيء شيئا

قال ابن فلاح : " وهذان الوجهان أَجوَدُ ما قيل فيها " (٣)

---

(١) المغني : ١١٠٧

(٢) المغني : ١١٣٥ - ١١٣٦

(٣) المغني : ١١٧٨

تَأكِيدُ أَفعلَ التعجبِ بالمصدرِ

ذهب قوم الى جواز تاكيد فعل التعجب بالمصدرِ زيادةً للمبالغة نحو ما أَحْسَنَ زَيْداً حُسْنَاً قال ابن فلاح : وهو ضعيف لانه لا يتصرف فلا مصدر له قياسا على الافعال غير المتصرفة وهذا المصدر من فعلٍ متصرف (١)

الفصلُ بين فعل التعجب ومفعولهِ بالظرف والجار والمجرور

اختلف العلماء في ذلك :

فقد أجازه الجرمي والفراء والفارسي والمازني قياسا على إِنَّ وَنِعْمَ في قوله تعالى :

بئس للظالمين بدلا (٢)

ومَنَعه الاخفشُ والمبردُ وجماعةٌ لان التعجب يجرى مجرى المثل ولذلك لزم فاعله الاضمارَ بخلاف إِنَّ وَنَعَمْ فانه لا يلزم مرفوعُهما نوعاً واحداً

هذا ما ذكره ابن فلاح ثم عقب على بعض أدلةِ المجوزين مما يستفاد منه انه مع المانعين (٣)

---

(١) المغني : ١٢٠٧

(٢) سورة الكهف آية : ٥٠

(٣) المغني : ١٢٠٧ - ١٢٠٨

المبحث الثـــاني
مذهبـــه النحـــويّ

سأذكر في هذا المبحث قولاً مُفَصَّلاً في الأُمورِ التي تُثبِتُ مذهبَ ابنِ فلاح النحويّ ، وقبل الخوضِ في ذلك أبين للقارئِ خُلاصَةَ الرَّأي في مذهبـــه حتى لا يعنت في التفتيش عنه بين سطور هذا المبحث فأقول ((إنَّ ابنَ فَلاحٍ النحويّ بَصْرِيُّ المَذْهَبِ غَيْرُ مُتَعَصِّبٍ للبَصْرِيِّيْنَ)) .

اتجاهات مدرستي البصرة والكوفة : .

لا بد للباحث في مذهب شخصية نحوية لتعيين انتمائه النحويّ - مـــن معرفة ابرز النِّقاطِ التي تتميزُ به كُلُّ مدرسةٍ نحوية عن غيرها ، ومعروف ان أقدمَ هذه المدارس مدرسةُ البصرةِ ومدرسةُ الكوفةِ ، ولكل واحدةٍ منهما اتجاهـــات خاصة تكلم عنها العلماء ، وقد عَنَى استاذُنا الدكتور أحمد مكي الانصـــاري بهذه الاتجاهات فقدم لنا أَهَمَّ المعالم المركَّزةِ التي تُمَيِّزُ إحدى المدرستين عن الاخرى بنِقَاط موجـزة وواضحة في كتابه : ابو زكريا الفراء (١) وفيمـــا يلي طرفٌ منها :

١- البصريون : اعتمدوا العقل أكثر من النقـل .
والكوفيون : اعتمدوا الرواية اكثر من العقـل .

٢- البصريون : تأثروا بمنهج الفلاسفة وأهلِ المنطق
والكوفيون : تأثروا بمنهج القُرَّاءِ والمحـــدثين

٣- البصريون : لا يلتفتون الى كل مسموع بل يختارون منه ما كَثُرَ لبنـــاءِ القواعد ويحكمون على القليل بالندرة والضرورةِ والشذوذِ .

والكوفيون : يحترمون كل ما سمع من العرب ولو كانت اعرابيـــة رعناء ويُخْضِعُونَ اصولهم لكل مسموع .

---

(١) ابو زكريا الفراء للدكتور الانصاري : ٣٥٨ - ٣٥٩

٤- البصريون : يكثرون من التأويل والتقدير .
والكوفيون : لا يلجئون الى ذلك الا قليلا لمسايرة منهجهم في الاعتماد على النقل اكثر من اعتمادهم على العقل .

٥- البصريون : يعتقدون ان اللغةَ منطقية لا تَحيدُ في قوانينهم عن الحكمة .
والكوفيون : لا يؤمنون بهذا المبدأ .

٦- البصريون : قد يُخَطِّئُونَ بعضَ العرب في لغتهم
والكوفيون : لا يخطئون أحداً من العرب .

٧- البصريون : يأخذون بالقياس على ماسمع بكثرة
والكوفيون : لا يلجأون الى القياسِ الا اذا فُقِدَ السماع .

مظاهر بصرية ابن فلاح

وقد حكمت على ابن فلاح بانه بصرى المذهب على ضوء هذه النقاط المتقدمة اضافةً الى امور أخرى تدل على بصرتيه وفيما يلي بيان بأهم مظاهر اتجاهاته البصرية :

اولا : استقراء الآراء .

قمت بعملية حصر للآراء التي طرحها ابنُ فلاح في القسم الذى حققته من كتاب المغني لأتبين موقفه منها فاتضح أنَّ له خمسةَ مواقف وهي :

١- موقفٌ يؤيد فيه آراء البصريين مخالفا في ذلك آراء الكوفيين ، وهو الموقف الذى يغلب عليه ، فقد أحصيت ثمانيةً واربعين مسألةً دَارَ فيها خلافٌ بين البصريين والكوفيين وكان موقفُ ابن فلاح في جميعها مع البصريين .

٢- موقفٌ يؤيدُ فيه آراءَ الكوفيين مخالفاً ما ذهب اليه البصريون ، وذلك قليلٌ بالنسبة الى الموقف الاول فقد وجدته يوافقهم في خمسِ مسائلَ ووجدتُ بعضَ البصريين يشاركون الكوفيينَ في بعضها .

٣- موقفٌ يوافق فيه جمهور النحويين من بصريين وكوفيين مخالفا في ذلك بعضَ المنفردين بآراء تخالف ما عليه الجمهورُ. وقد وجدتُ له خمسةَ عشر موقفا من هذا النوع .

٤- موقفٌ يوافق/بعضَ النُّحاةِ أو نحوياً معينا ويخالفُ رأيَ الآخرين حتى ولو كان رأيَ الجمهورِ وقد أحصيت له أربعاً وثلاثين موقفا في ذلك ، ويُلاحَظُ أن معظم هذه الآراء كانت صادرةً من النحاة البصريين الذى خالفوا فيها ما ذهب اليه جمهورهم .

٥- والموقفُ الأَخِيرُ هو الذى يُعرِضُ فيه الآراءَ والمذاهبَ دون ترجيح لأحدها على غيره وقد أحصيت له ستة مواقف من هذا النوع .

خلاصة ما تقدم .

جمعت مائةً وثمانيةً من الآراء وكان موقف ابن فلاح منها على النحو التالي :

٤٨	ثمانية واربعون رأيا وافق فيها البصريين
٥	خمسةُ آراء وافق فيها الكوفيين
١٥	خمسةَ عَشرَ رأيا وافق فيها جمهور النحويين من البصريين والكوفيين .
٣٤	أربعٌ وثلاثونَ رأيا وافقَ فيها بعضَ النحاة ومعظمهم من البصريين
٦	ستةُ آراء ذكر الخلافَ فيها وتركها دون ترجيح .

واذا ما أضفنا الآراء التي وافق فيها بعضَ النُّحاةِ الذين كان معظمهم من البصريين اتضح لنا أنه ينتمي الى المذهب البصرى دون شك واليك الآراء والمواقف مفصلة .

١- الآراء التي وافق فيها البصريين

وافق البصريينَ في عدم جواز وقوع الجملة فاعلا من غير تسمية مخالفا بعض الكوفيين في اجازتهم ذلك دون تسمية .

المغني : ٤٤٤ - ٤٤٦

وافق البصريين في اعراب تَسَمَّعُ بالمعيدى خيرٌ من أَنْ تراه بِأَنَّ تسمع مرفوع بعد حذف أَنْ الناصبة مخالفا الكوفيين الذاهبين الى أَنَّ الفعلَ منصوب بأَنْ المقدرة .

المغني : الأـ ٧٢

وافق اكثر البصريين في ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة فهو مبني مخالفا الكوفيين وبعض البصريين في قولهم إنه معرب .

المغني : ١٠١٤ - ١٠١٨

وافق البصريين في ان موضع خبر عسى المقرون بأَنْ نصبٌ مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انه بدلٌ من اسمها وبعضَ القائلين إِنَّ مَوضِعَهُ نصبٌ باسقاط الخافضِ .

المغني : ١١٣٤

وافق البصريين في ان حروفَ التثنية والجمع حروفُ اعرابٍ الكلمةِ وهما معربان بحركات مقدَّرة على هذه الحروف كالمقصور مخالفا الكوفيين وبعضَ البصريين القائلين غير ذلك .

المغني : ٣٤٩ - ٣٥٥

وافق البصريين في ان كِلَا وكلتا إِذَا أُضيفتا الى مضمر قدر الاعراب عليهما واختلاف الالف ليس للتثنية مخالفا الكوفيين وبعضَ المتأخرين في انهما معربتان بالحروف .

المغني : ٢٦٠

وافق البصريين في أَنَّ أَصلَ الافعالِ البناءُ وأَصلَ الاسماءِ الاعراب مخالفا الكوفيين الذاهبين الى أَنَّ البناءَ أَصلٌ فيهما وبعضَ المتأخرين القائلين إِنَّ الاعراب أَصلٌ في الافعال فرعٌ في الاسماء .

المغني : ١١٠ - ٢٠٥

وافق البصريينَ في التفريق بين ألقاب الاعرابِ والبناءِ مخالفا الكوفيين الذين لم يفرقوا في ذلك .

المغني : ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٣

وافق البصريين في أَنَّ الأَصْلَ في علامات الاعراب الحركاتُ دون الحروف مخالفا الكوفيين الذاهبين الى ان الاعرابَ أَصلٌ بالحرف كما هو بالحركة .

المغني : ٢٠٨ - ٢١٥ - ٣٤٤

وافق البصريين في انه لا يبني فعلُ التعجب من الالوان مطلقا مخالفا الكوفيين في اجازتهم بناءه من السواد والبياض

المغني : ١٢١٥ - ١٢١٨

وافق البصريين في أَنَّ صيغةَ أَفعَلَ من ما أَفْعَلَهُ فِعْلٌ خلافا للكوفيين القائلين بانه اسم .

المغني : ١٢٠٢ - ١٢٠٥

وافق البصريين والكسائي في أَنَّ نِعْمَ وبِئْسَ فعلان مخالفا الكوفيين القائلين بانها اسم .

المغني : ١١٥٩ - ١١٦٤

وافق البصريين في ان الافعال التي لا تتصرف افعالٌ لدخول خصائص الافعال عليها كعسى وليسَ ونِعْمَ مخالفا الكوفيين في انها اسماء عندهم .

المغني : ٥٧

وافق البصريين في انه لا يجوز جمع ما فيه تاء التأنيث المسمى به نحو طلحة بالواو والنون مخالفا الكوفيين وابنَ كيسان في اجازتهم جمعه بالواو والنون .

المغني : ٣٨٦-٣٨٨

وافق البصريين في ان الكَلِمَ اسمُ جنس وَاحِدُه كلمةٌ مخالفا الفراء وابن جني والجرجاني وغيرهم القائلين بانه جمع تكسير .

المغني : ١٨

وافق البصريين في ان الف المقصور الثلاثي تُرَدُّ الى أصلها في التثنية مطلقا مخالفا الكوفيين من أَنَّ مكسور الفاء ومضمومها يثنى بالياء وان كان من ذوات الواو .

المغني : ٣٢٧

وافق البصريين في ان الاسماء الستة محذوفة اللام اذا اضيفت الى ياء المتكلم مخالفا الكوفيين والمبرد القائلين بأن اللام تعود في الاضافه .

المغني : ٢٩٤ - ٣٠٠

وافق البصريين في ان لفظَ كِلا وكِلتا مفردٌ معناه التثنية مثل زوج مخالفا الكوفيين القائلين بانهما مثنيان لفظا ومعنى مثل رجلين .

المغني : ٢٥٤-٢٥٩

وافق البصريين في ان كان واخواتها ترفع المبتدأ تشبيها له بالفاعل اسما لها وتنصبُ خَبَرَهُ تشبيها له بالمفعول خبرا لها وليسا فاعلا ومفعولا مخالفا الكوفيين القائلين بان هذه الافعال لا تعمل شيئا في المرفوع وخالفهم الفراء واتفقوا على انها عملت النصبَ إِمَّا على المفعول او على الحال .

المغني : ٧٩٢-٧٩٣

وافق البصريين في ان اسماء الشرط والاستفهام لا تقع فاعلة لانه لا يعمل فيها ماقبلها مخالفا الكوفيين المجوزين ذلك .

المغني : ٤٥٠

وافق البصريين في ان لكنَّ مفردةً عدد حروفها خمسة مخالفا الكوفيين القائلين بانها مركبة .

المغني : ٨٧٦-٨٧٧

وافق البصريين في ان كأنَّ للتشبيه في قولهم : كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل .

مخالفا الكوفيين والزجاجي القائلين بان معناها هنا الوجوب والتحقيق .

المغني : ٨٨٩

وافق البصريين في ان لات مشبهة بليس مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انها نافية للجنس تعمل عمل إنَّ والاخفش الذاهب الى انها غيرُ عاملة والنَّصبُ بعدها باضمار فعل .

المغني : ٨٦٥

وافق البصريين في ان لا حرفٌ وما بعدها مجرور بالحرف قبلها في مثل جئت بلا شيء وغضبت من لا شيء .

مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انها بمعنى غير وما بعدها مجرور بالاضافة .

المغني : ٨٦٤

وافق البصريين في ان ما الحجازيةَ تعملُ في الجزأين عملَ ليسَ مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انها تعمل في الاول فقط ويُنْصَبُ الثاني على اسقاط الخافض .

المغني : ٨٤٤-٨٤٥

وافق البصريين الى ان ما في التعجب اسم نكرة غيرُ مَوْصولةٍ ولا موصوفةٍ مخالفا الكوفيين والاخفشَ الى انها استفهاميةٌ دخلها معنى التعجب .

المغني : ١٢٠٠ - ١٢٠١

وافق البصريين في وجوب كسر إنَّ بعد القسم مخالفا الفراء في ايجابه فتحها بعده والكسائيّ والبغداديين في تجويزهم الوجهين مع اختيار الفتح اوالكسر.

المغني : ٩٣٨

وافقَ البصريين في ان الكاف في مثل : أرأيتَكَ - حرف للخطاب والتاءُ فاعلٌ مخالفا الفراء الذى يرى ان الكافَ هى التاء فكانت بمنزلة المرفوع .

المغني : ١٠٧٩-١٠٨٠

وافق البصريين في ان لام الابتداء تدخل في خبر إنَّ خاصة ولا تدخل في خبر باقي اخواتها مخالفا الكوفيين الذاهبين الى ان اللام تدخل في خبر لَكِنَّ ايضا .

المغني : ٩٣٠ - ٩٣١

وافق البصريين في وجوب اعمال ظننت واخواتها اذا تقدمت مخالفا الكوفيين والاخفش وابن الطراوة القائلين بجواز الغائها وهي متقدمة .

المغني : ١١٠٢-١١٠٤

وافق البصريين في ان ظننت واخواتها نصبت المفعولين مخالفا الكوفيين القائلين بان المنصوب الثاني منصوب على الحال .

المغني : ١٠٩١-١٠٩٢

وافق البصريين في منع دخول اللام على معمول الفعل بعد إنْ المكسورة المخففة مخالفا الكوفيين في جواز ذلك .

المغني : ٩٩٣-٩٩٤

وافق البصريين في انه يشترط ان تكون الافعال التي تدخل عليها إنْ المكسورة المخففة من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله تعالى : وان كانت لكبيرة مخالفا الكسائي في جعله اللامَ بمعنى إلاَّ وإنْ نافيةً بمنزلة ما .

المغني : ٩٩١

وافق البصريين في وجوب نصب النعت الذى يأتي بعد إنَّ واسمها في مثل : إنَّ زيداً قائمٌ الظرفَ .

مخالفا الجرمي والزجاج في جواز الرفع بعد الخبر لا قبله والفراء في جواز الرفع بعد الخبر وقبله ان خفي الاعراب .

المغني : ٩٧٢-٩٧٥

وافق البصريين في منع العطف على محل إنَّ قبل استكمال الخبر مخالفا الكوفيين الذين أجازوا ذلك .

المغني : ٩٥٨-٩٦٢

وافق البصريين في ان الجزأين بعد إنَّ واخواتها اذا جاءا منصوبين فالخبر محذوف والثاني منصوب على الحال منه مثل ليتَ الدَّجاجَ مذبوحاً مخالفا الفراء في أنَّ ليت تنصب الاسمين والكسائي في ان الثاني خبر كان مقدرة.

المغني : ٩١٥-٩١٧

وافق البصريين في حذف خبر إنَّ واخواتها اذا كان اسمها معرفة مخالفا الكوفيين في منعهم حذفَهُ .

المغني : ٩١١-٩١٤

وافق قدماء البصريين وَأَبا عليّ والزمخشريَّ في جواز تقديم خبر ليس عليها مخالفا الكوفيين في منعهم تقديم خبرها ووافقهم المبردُ والسيرافيّ .

المغني : ٨٢٣

وافق البصريين في منع تقديم معمول خبر ما في مثل : طعامك ما زيدٌ آكلاً مخالفا الكوفيين في تجويزهم ذلك .

المغني : ٨١٦-٨٥٠-٨٥٥

وافق البصريين في وجوب ابراز ضمير اسم الفاعل وما يشبهه به اذا جرى على غير من هوله خبرا كان او حالا او صفة مخالفا الكوفيين في عدم وجوب ذلك .

المغني : ٧٣١

وافق البصريين في مثل(ضربي زيدا قائماً)) بِأَنَّ التقديرَ : ضربي زيداً اذا كان قائما ، مخالفا الكوفيين الذين قَدَّروه بضربي زيداً قائماً حاصل .

المغني : ٧٠٠- ٧٠٢

وافق البصريين في جواز تقديم خبر كان واخواتها عليها الا ليس وما في اوله ما خلافاً للكوفيين في منعهم ذلك .

المغني : ٦٧٦- ٨١١

وافق البصريين في جواز التقديم والتأخير في مثل قائم زيدٌ مخالفا ماذهب اليه الكوفيين والاخفش من ارتفاع الظاهر بالخبر اذا تقدم وتبطل الخبرية .

المغني : ٦٧٥ - ٦٧٨

وافق البصريين في ان الظرف اذا تقدم على المبتدأ من غير اعتماد فهو خبر ينوى به التأخير نحو: عندك زيدٌ .
مخالفا الكوفيين والاخفشَ في أَحد قوليه من أَنَّ المبتدأ يكون مرفوعاً بالظرف كما يرتفع الفاعل بالفعل .

المغني : ٦٦٩- ٦٧٠

وافق البصريين في وجوب تعلق الظرف بمتَعَلَّقٍ اذا كان خبرا مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انه لا يتعلق بشيء .

المغني : ٦٥٨

وافق البصريين في ان العامل في المبتدأ هو الابتداء .
مخالفا المبرد والزجاج والكسائي والفراء وبعضَ الكوفيين وبعضَ المتأخرين .

المغني : ٥٨٢- ٥٨٩

وافق البصريين في باب التنازع اذا توجه الفعلان على جهة الفاعلية فالأَولى رفع الفاعل بالفعل الثاني ويجوز اعمال الاول .
مخالفا الفراء الذاهب الى انه مرفوع بهما والكسائيَّ الذاهب الى جواز اعمال الثاني على حذف فاعل الاول .

المغني : ٥٥٥- ٥٥٧

وافق البصريين في وجوب تقديم الفعل على فاعله . مخالفا الكوفيين الذين أجازوا تقديم المرفوع على رافعه .

المغني : ٤٥٠- ٤٥٢

٢- الآراء التي وافق فيها الكوفيين

يوافق الكوفيينَ والاخفشَ والزَّجاجَ والزمخشريَّ في أنَّ صيغة أفعِلْ به أمرٌ مخالفا مذهبَ جمهور البصريين في ان صيغة في اللفظ امرٌ ومعناه التعجب وهو في الأصل فعلٌ ماض .

المغني : ١٢٢٤ - ١٢٢٦

وافق الكوفيين في ان لَعَلَّ غيرُ مركبة وهو مذهب جماعة من متأخرى البصريين مخالفا المبردَ وجماعةً من البصريين القائلين بانها مركبة من اللام وعَلَّ

المغني : ٨٧٧

وافق الكوفيين في مثل : أمَّا انت منطلقاً انطلقتُ معك بان أنْ المفتوحة في معنى الشرط وما زائدة وليست عوضاً عن فعل مخالفا البصريين الذاهبين الى ان الاصل : لأنْ كنت منطقا انطلقتُ معك .

المغني : ٨٣٩ - ٨٤٣

وافق الكوفيين في ان أمَّا - مفتوحة الهمزة - تتضمن معنى الشرط وتأتي بعدها الفاء رابطة مخالفا البصريين الذاهبين الى انها ليست للشرط بل هي للتعليل .

المغني : ٨٤٢ - ٨٤٣

وافق الكوفيين في ان الخبرَ المفردَ الجامدَ يتحمّلُ الضمير مخالفا البصريين القائلين انه لا يتحمل .

المغني : ٦١٥ - ٦٢٠

٣- الآراء التي وافق فيها جمهور النحويين من البصريين والكوفيين

وافقَ الجمهور في بناء جمع المؤنث السالم على الكسر من غير تنوين اذا كان اسمَ لا مخالفا القائلين إنَّه مبني على الكسر مع التنوين والقائلين إنَّه مبني على الفتح من غير تنوين .

المغني : ١٠٢٣-١٠٢٤

وافق الجمهور في أَنَّ التثنية والجمع معربان مخالفا الزجاج في انهما مبنيان .

المغني : ٣٠٥

وافق الجمهور في أَنَّ المضاف الى ياء المتكلم معرب تقديرا مخالفا من قال : إنَّه لا معرب ولا مبني ومن قال : انه مبني .

المغني : ١٧٧-١٧٨-٢٦١

وافق الجمهورَ في تقدير الاعراب مطلقاً على المقصور الذى دخلته اللام مخالفا القومَ القائلينَ بمنع تقدير الاعراب على الالف في هذه الحاله .

المغني : ٢٤٠

وافق جمهور النحاه في أَنَّ عسى فعلٌ مخالفا ابنَ السراج الذاهب الى انها حرف .

المغني : ١١٢٧-١١٢٨

وافق جمهور النحاة في ان ليس فعل مخالفا ابا على الفارسي القائل بانها حرف .

المغني : ٧٤٥-٧٤٨

وافق الجمهورَ بان الفعل لا يثنى خلافا لما يراه بعضهم كالمبرد من جواز تثنيته .

المغني : ٦٨

وافق الجمهور في ان بنات واخوات جمع تصحيح مخالفا ماذهب اليه السرافي من انها مفردة وان التاء للتأنيث مثل قناة .

المغني : ٤٣٣

وافق الجمهور بان تنوينَ جمعِ المؤنث السالم للمقابلة مخالفا الرَّبَعِيَّ القائل بانه تنوينُ الصرف .

المغني : ٤٢١ - ٤٢٣

وافق الجمهور على ان يا في النداء نائبةٌ مناب الفعل وحصلت الفائدة من تركيب الحرف مع الاسم في يازيدُ على هذا الاساس مخالفا أبا علي الفارسيِّ في الايضاح الذاهبَ الى ان الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيدٌ في النداء .

المغني : ٣٥

وافق الجمهور في ابطال عمل لَكِنَّ اذا خففت مطلقا مخالفا يونس القائل بعملها اذا خففت .

المغني : ١٠٠٩-١٠١١

وافق الجمهور في ان ما الكافةَ حرفٌ مخالفا ابنَ درستويه وبعضَ الكوفيين الذاهبين الى انها اسم نكرة مبهمة .

المغني : ٩٧٦-٩٧٧

وافق جمهورَ النحويين في ان اللام في فاعل نِعْمَ وبِئْسَ لتعريف الجنس تفيد العموم مخالفا ابنَ الحاجبِ الذى ذهب الى انها لتعريفِ معهودٍ في الذهن غير متعين في الوجود .

المغني : ١١٦٧-١١٦٨

وافق الجمهور القائلين بان الالف والتاء الزائدتين في جمع المؤنث السالم علامة للجمع والتأنيث معا .
مخالفا من ذهب الى ان التاء للجمع والتأنيث والالفُ فارقةٌ بين الواحد والجمع، ومن ذهب الى ان الالف للجمع والتاء للتأنيث .

المغني : ٤١٥-٤١٦

وافق الجمهور في جواز الاقتصار على فاعل ظننت واخواتها وحذف المفعولين مخالفا الجرميَّ في منعه حذف المفعولين مطلقا .

المغني : ١٠٩٣ - ١٠٩٤

وافق الجمهورَ في وجوب إقامة المفعول الاول مقام الفاعل في الفعل المتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما اذا بني للمفعول مخالفا بعضَ المتأخرين كابن درستويه وابن عصفور في جواز اقامة الثاني اذا كان نكرة .

المغني : ٥٣٢

٤- الآراء التي وافق فيها بعض النحويين

وافق أبا علي الشلوبيني في أنّ الجملة المفسِّرة حكمها حكم ما تفسره مخالفا الجمهورَ الذاهبينَ الى انه لا محل لها من الاعراب .

المغني : ٦٤٧

وافق بعضُهم في أنّ الجملة الواقعة بعد حتى لا موضع لها من الاعراب مخالفا ما عليه الزجاجُ وابنُ درستويه الذاهبان الى ان محل الجملة بعد ها الجر .

المغني : ٦٤٦

وافق سيبويه ومن اتبعه في ان الجمع المؤنث السالم اذا سمي به يحكى مع التنوين يرفع في الرفع ويجر في النصب والجر مخالفا المبرد والزجاج الذاهبَيْنِ الى انه يكسر بلا تنوين وَمَنْ قال بحذفِ التنوين وفتحِ آخره في الجرِ والنصبِ .

المغني : ٤٣٧-٤٣٩

وافق ابا علي الفارسي في ان الامثلة الخمسة معربة وليس لها حرف اعراب مخالفا الجمهور القائلين بان اعرابها بالنون ثبوتا وحذفا .

المغني : ١٢٦-١٢٨

وافق سيبويه في اعراب الاسماء الستة بأن الحروفَ الموجودة حروفُ اعراب والاعرابُ مقدر عليها مخالفا الكوفيين والاخفش والزيادي والربعي والمازني والجرمي وابا علي الفارسي الذاهبين الى مذاهب متفرقة في اعرابها .

المغني : ٢٧٦-٢٩٣

وافق الزجاجيَّ وابنَ درستويه في ان الاعراب هو الحركات مخالفا غيرهم الذاهبين الى انه معنى .

المغني : ١١٥-١٨٣-١٩٢-٣٥٤-٣٧٣

وافق الزمخشريّ وابنَ الحاجب في تقديم الكلامِ عن المعرَبِ على الأعرابِ مخالفا من قدّم الاعرابَ على المعرَبِ كالزجاجي والشلوبيني والصيمري والانباري .

المغني : ١٦٣

وافق الزجّاجَ في ان الفعلَ المضارع هو الاصلُ في الافعال مخالفا ابنَ السراج القائل بأن الحاضر هو الاصل واباعلى الفارسي القائل بأن كل واحد منهما أصل بنفسه .

المغني : ١٠٨

وافق بعضَ النحويين في ان المضارعَ حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال مخالفا من يرى عكسَ ذلكَ ومن يرى انه مشترك بين الحال والاستقبال .

المغني : ١٠٤

وافق بعضَ النحاةِ من اثبات زمن الحال من الفعل مخالفا من انكر الحال كالزجاج .

المغني : ٩٥

وافق اكثرَ النحويين في ان الصفات التي لم تَجْرِ على افعالها لا تُجمَعُ بالواو والنون مخالفا ابن كيسان الذى جوز ذلك

المغني : ٣٩٠-٣٩١

وافق بعضَ النحاةِ المحققين في أنَّ اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ صيغٌ مرتجلةٌ للتثنية مخالفا من عَدَّها للتثنيةِ حقيقةً.

المغني : ٣١٧-٣٦٢

وافق بعضَ النحاة في أنَّ ((بَنِينَ)) جمعُ سالم لابْنٍ مخالفا عبد القاهر الذى ذهب الى انه ليس بسالم .

المغني : ٣٩٢

وافق سيبويه في ان النون في المثنى والمجموع بدلٌ من الحركة والتنوين مخالفا غيره من العلماء القائلين غير ذلك .

المغني : ٣٥٩-٣٦٣

وافق بعضَ النحويين في أنَّ الكلامَ اسمٌ للمصدر خلافا لبعضهم في انه مصدر .

المغني : ٣٩-٤١

وافق سيبويه في مثل : ((لَبِهنَّكَ رجلٌ صدقٍ ولَبِهنَّكَ لرجلُ صدقٍ بان اللام الواحدةَ للتاكيد دخلت على إنَّ لما غيرت همزتها هاء وفي مثال اللامين أن الاولَ جوابُ قَسَمٍ والثاني لتأكيد الخبر مخالفا مذهب ابي زيد والفارسي بأنَّ اصل هِنَّكَ لَاهِ إنَّكَ والزجاجَ الذى يرى الأُولى لامَ التاكيد والثانيةَ زائدةً .

المغني : ٩٣٧

وافق سيبويه في ان أصلَ ألف كلا وكلتا واوٌ مخالفا السيرافي الذاهب الى ان اصله ياء .

المغني : ٢٤٩ - ٢٥٠

وافق الاخفشَ في أن المحذوف من مقول عينُ الكلمةِ مخالفا سيبويه في قوله ان المحذوف واو المفعول .

المغني : ٢٢٦

وافق سيبويه في ان أصل لام ((ذو)) ياء مخالفا ابا على الفارسي الذى يرى ان أصله ((ذِيٌ)) بسكون العين .

المغني : ٢٧٢

وافق الزمخشريَّ في ان كاد تدل على الاثبات في الاثبات وعلى النفي في النفي مخالفا القائلين بانها تدل على النفي في الاثبات وعلى الاثبات في النفي والقائلين بانها اثبات في الاثبات ونفي في المستقبل النفي واثبات في الماضي المنفي .

المغني : ١١٤٩ - ١١٥٣

وافق ابنُ فلاح بعضَ النحاة في ان حرف الشرط صَرَفَ كانَ من الماضي الى الاستقبال قياسا على سائر الافعال مخالفا المبرد الذى ذهب الى ان كان بمعنى الماضي ولم يغيرها الجزاء الى الاستقبال .

المغني : ٨٠٧-٨٠٨

وافقَ عَضُدَ الدَّولةِ في نحو : أَوَّلُ مَا أَقولُ إِني أَحمدُ اللّٰهَ أَنَّ كسرَ همزةِ إِن على تقدير : اول ما اقول قولي إِني أُحمد الله فتكون محكيةً للخبر المحذوف .

مخالفا تقدير ابي على الفارسي ومن تابعه وتقديرَ ابن الحاجب وغيره .

المغني : ٩٥١-٩٥٤

وافق بعضَ النحاةِ الذين ذهبوا الى ان اللام الواقعة في خبر المخففة من الثقيلة هي لام التاكيد مخالفا ابا على الفارسي القائل إِنها ليست للتاكيد بل هي الفارقة بين الخفيفة والثقيلة .

المغني : ٩٨٩-٩٩٠

وافق سيبويه في جواز دخول الفاء في خبر إِنَّ الداخلة على الموصول او النكرةِ الموصوفةِ مخالفا الاخفش في جعلهِ الفاءَ زائدةً .

المغني : ٧٢٣

وافقَ الاخفشَ والمبردَ وجماعةً في منعهم الفصلَ بين فعل التعجب ومفعولِه بالظرف والجار والمجرور مخالفا الجرمي والفراء والفارسي والمازني في تجويزهم ذلك .

المغني : ١٢٠٧-١٢٠٨

وافق بعضَ النحويين القائلين بان فعل التعجب لا مصدر له لانه لا يتصرف قياسا على الافعال غير المتصرفة مخالفا بعضهم في قولهم بوجود مصدر له .

المغني : ١٢٠٧

وافق سيبويه في ان ذلك اشارة الى المصدر في مثل قولهم ((ظننت ذلك)) وان المفعولين محذوفان مخالفا الفراءَ في ان ذلك نائب عن المفعولين لانه اشاره اليهما .

المغني : ١٠٩٧-١٠٩٨

لا يتعصب للمذهب البصرى

على الرغم من أن مذهبَ ابنِ فلاح كان بصرياً كما اسلفنا القول في ذلك الا ان بصريته لم توصله الى مرحلة التعصب التي تَجرُّ صاحبها الى ان ينساق خلف المذهب البصرى في كل ما يرتضيه بل كانَ ابنُ فلاح يُعمِلُ عقله وينظرُ في الدليل قوةً وضَعْفاً فيأخُذُ القوىَّ بالقبولِ والترجيح ويرفض الضعيف ومن هنا وجدناه يوافق الكوفيين في عدةِ مسائلَ لِمَا رَأىٰ فيها من قوَّةٍ في الدليلِ وموافقة للعربية الفصيحة (١) ، وكم وجدنا له من وِقْفَةٍ تصدَّىٰ بها لاعلام النحاة البصريين وأئمتهم ، وكم له من نَقَدَاتٍ أَبطلَ بها مذهبهم فقد خالف يونس (٣) وسيبويه (٤) والجرمي والمبرد (٥) والاخفش (٦) والزجاج (٧) وابن السراج والفارسي (٨) وغيرهم كما اوضحناه في الاراء التي وافق فيها بعضَ النحاةِ مخالفا بعضَهُم الاخرَ .

---

(١) انظر في المغني مثلا : ١٠٠٩ - ١٠١١

(٢) انظر في المغني مثلا : ٢٢٦ - ٦٣١ - ٦٣٤

(٣) انظر مثلا : ٢٧٦ - ٢٩٣ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤

(٤) انظر مثلا : ٦٨ - ٤٣٧ - ٤٣٩

(٥) انظر مثلا : ٢٧٦ - ٢٩٣ - ٧٢٣

(٦) انظر مثلا : ٩٥ - ٣٠٥ - ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٦٤٦

(٧) انظر مثلا : ١١٢٧ - ١١٢٨

(٨) انظر مثلا : ٣٥ - ١٠٨ - ٢٧٦ - ٢٩٣ - ٧٤٥ - ٧٤٨

عظيمة في احياء تراثها وانبعاثه حيا نَشِطاً من جديد ، وإعادة الى أذهان المعاصرين شموخَ أولئكَ الرجال من السلف الذين جاهدوا واجتهدوا في كل ميدان حتى أناروا الطريقَ لِمَنْ بعدَهُم .

هذه وصيةٌ انطلق بها مما قابلته وأنا أدرس ابن فلاح وكتابه المغني في النحو فقد وجدت فيهما من الجديدِ في مجال التخصص ما يدعو الباحثين الى الاتجـــاه في بحوثهم الى إحياءِ أمثال ابنِ فلاح ومغنيهِ الذين تقادمت عليهم العهود ، وحُكِمَ عليهم بالنسيان المعاصرون ، وذلك حين قَصُرتْ الهِمَمُ وقَلَّ الصبرُ على مكاره المتابعة والغوصِ في اعماق هذا التراث لاكتشاف هذه الكنوزِ فكم من عَالمٍ لم يحفظ لنا التاريخُ الا اسمَه ونَجِدُ افكاره تملأُ صفحاتِ الكتبِ وبطونَ المصنفاتِ وكم من كِتابٍ لا تجدُ لـــه نسخة خطية متكاملة الا قِطعاً متناثرةً وُجِدَتْ هنا وهناك على ما فيها من تلف وأَرَضَـــةٍ فكانَ لابُدَّ من احياءِ ذلك العالمِ بجمع أفكارهِ ولابُدَّ من لَمِّ الشملِ لذلك الكتـــاب بالصبرِ على ما يُنغِّصُ النَّفْسَ في راحتها .

واللَّهَ أسألُ ان يوفق الجميع للمزيد في خدمةِ تراثنا المجيد وهو حسبنا ونعـــم الوكيـــل .